أبحاث في المعجمية العربية



تأليف
أ.د. عامر باهر اسمير الحيالي



أبحاث
في المعجمية العربية

اسم الكتاب: أبحاث في المعجمية العربية

المؤلف: أ. د. عامر باهر اسمير الحيالي

الطبعة الأولى: ٢٠١٥م - ١٤٣٦هـ

ISBN 978-614-424-204-9





الدار العربية للموسوعات

المدير العام: خالد العاني

الحازمية - مفرق جسر الباشا - سنتر عكاوي - ط١ - بيروت - لبنان
ص.ب: ٥١١ الحازمية - هاتف: ٩٥٢٥٩٤ ٥ ٠٠٩٦١ - فاكس: ٤٥٩٩٨٢ ٥ ٠٠٩٦١
هاتف نقال: ٣٨٨٣٦٣ ٣ ٠٠٩٦١ - ٥٢٥٠٦٦ ٣ ٠٠٩٦١
الموقع الإلكتروني: www.arabenchouse.com البريد الإلكتروني: info@arabenchouse.com

أبحاث
في المعجمية العربية

تأليف

أ. د. عامر باهر اسمير الحيالي

أستاذ اللغويات والمعجم العربي - جامعة الموصل

الدار العربية للموسوعات
بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله والسلام على عباده الذين اصطفى... والصلاة والسلام على حبيبه المصطفى، وعلى آله الأبرار الأطهار الشرفى، وعلى صحبه أهل الصدق والوفى، أما بعد...

فهذا كتاب يشتمل على أربعة أبحاث في المعجمية العربية كنت قد نشرت أحدها في مجلة المجمع العلمي العراقي، ونشرت اثنين منها في مجلة آداب الرافدين التي تصدر عن كلية الآداب في جامعة الموصل، وكان ذلك ما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨م، أما الرابع فهو بحث غير منشور كنت قد ألقيته في مؤتمر المعجمية العربية الذي نظمته كلية الآداب جامعة آل البيت في القطر الأردني الشقيق عام ٢٠١٠م.

وتحقيقاً لإتمام الفائدة من هذه الأبحاث، ومساهمة منا في خدمة التراث المعجمي العربي؛ ولكي لا تبقى هذه الأبحاث حبيسة في مكان لن يتسنى لكثير من الباحثين وطلاب العلم والمعنيين بالمعجمية العربية الوصول إليها؛ آثرت أن أجمعها في هذا الكتاب المتواضع لتكون بين أيدي الباحثين وعشاق العربية ليفيدوا منها.

وتمثل هذه الأبحاث واحدة من رحلاتي الكثيرة في عالم (المعجم

العربي)، رجوت لنفسي فيها التوفيق والسداد، والله أسال أن يتقبل هذا العمل ويجعله خالصاً لوجهه وألا يحرمنا أجره، وأن يوفقنا لخدمة اللغة العربية التي شرف الله منزلتها، وجعل علم الدين والدنيا منوطاً بمعرفتها، وما التوفيق إلّا من عند الله عليه توكلت وإليه أنيب.

الموصل: في ٢١ من ذي الحجة
سنة ١٤٣١هـ/ ٢٠١١/١١/١٩م

المبحث الأول

نقد الفيروز آبادي للجوهري

إحصاء وتحليل

● توطئة[1] ●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●

صرح الفيرزوآبادي (٨١٧هـ) في مقدمة معجمه (القاموس المحيط) بالأهداف التي كان يسعى إلى تحقيقها من تأليفه هذا المعجم وحصرها بهدفين اثنين هما:

- **جمع اللغة واستقصاء ألفاظها.**
- **والاستجابة إلى رغبة طلابه وأصدقائه من عشاق اللغة.**

لكن هذين الهدفين لم يكونا الوحيدين، بل هناك هدف أساسي لم يصرح به، إلّا أنه يبدو واضحاً لمن يتأمل تلك المقدمة، ذلك هو حب الشهرة[2] الذي

---

(١) نشر القسم الأول من هذا البحث في مجلة آداب الرافدين التي تصدر عن كلية الآداب جامعة الموصل في العدد الثالث والأربعين ١٤٢٧هـ/ حزيران ٢٠٠٦م، ونشر القسم الثاني منه في العدد السادس والأربعين في المجلة نفسها ١٤٢٨هـ/ حزيران ٢٠٠٧م، علماً أنني قد أنجزته وقدمته للمجلة عام ١٩٩٩م، لكن تأخر نشره لأسباب خاصة بالمجلة.

(٢) ينظر: دراسات في القاموس المحيط: د. محمد مصطفى رضوان، ط١، منشورات الجامعة الليبية، كلية الآداب، (١٣٩٣هـ-١٩٧٣م)، ص٧٣.

يلمح من تفاخره، واعتقاده أن المعجمات التي سبقته قد قصرت في تحقيق مطمحه لهذا عقد العزم على تأليف هذا المعجم الذي أراد له أن يكون «كتاباً جامعاً بسيطاً ومصنفاً على الفُصَحِ والشَّواردِ محيطاً»[١] من هنا جاءت تسميته إياه (القاموس المحيط، لأنه البحر الأعظم)[٢].

ومن أجل أن يحقق الشهرة التي كان يتطلع إليها، وليلفت القارئ إلى أهمية كتابه، وفضله على ما سبقه من كتب اللغة، تناول أكثر المعجمات العربية شهرة، وأصحها وأكثرها تداولاً بين الدارسين (تاج اللغة وصحاح العربية) لإسماعيل بن حماد الجوهريّ (حدود ٤٠٠هـ)[٣]، فهجم عليه، وتعقب ما أهمله من مواد كيما يثبت أن هذا الصحاح غير مبرأ، ولا بد من معجم عربي جديد، فانبثق من هذا التوجه قاموسه المحيط[٤].

ولا يجد قارئ (القاموس) عناءً كبيراً في تلمس هذا التوجه بدءًا بالمقدمة وانتهاءً بآخر مواده، إذ إنَّ من يقرأ مقدمته يدرك أن مؤلفه قد «وضع نصب عينيه صحاح الجوهريّ، وأنه أراد أن يتفوق عليه، وأن ينتزع الإعجاب الذي ناله الصحاح منذ ظهوره وعلى امتداد أربعة

---

(١) القاموس المحيط: الفيروزآبادي، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر (١٣٧١هـ-١٩٥٢م)، ١/ ٣.

(٢) م.ن: ١/ ٣.

(٣) وقد سوغ الفيروزآبادي سبب اختصاصه الصحاح من بين المعجمات العربية بقوله (واختصصت كتاب الجوهريّ من بين الكتب اللغوية مع ما في غالبها من الأوهام الواضحة والأغلاط الفاضحة، لتداوله واشتهاره بخصوصه واعتماد المدرسين على نقوله ونصوصه) القاموس: ١/ ٤.

(٤) ينظر: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: د. محمد ضاري حمادي، دار الحرية للطباعة، بغداد (١٤٠١هـ-١٩٨١م)، ص١١٥.

قرون»[١]. ولقد تحقق للفيروزآبادي ما أراده فعلاً، وكان نقده للجوهري وصحاحه من أبرز العوامل التي جعلته يحتل تلك المكانة المرموقة، فنال معجمه شهرة واسعة لا تقل عن شهرة الصحاح، وحسبه شهرة أن لفظة القاموس التي وسمه بها مؤلفه صارت عند المتأخرين مرادفة للفظة المعجم حتى أن أحدنا يسمع قائلاً يقول: قاموس الصحاح، وقاموس لسان العرب... مما يدل على طغيان اسمه على المعجمات، بل سميت باسم القاموس كثير من المعجمات مثل: القاموس العصري، وقاموس الجيب وغيرهما[٢].

ومن أجل ذلك كله انحصرت مهمة هذا البحث المتواضع في تركيز الاهتمام على مسألة نقد الفيروزآبادي للجوهري وصحاحه بجعلها محوراً رئيساً لكشف أبرز معالم هذا النقد وتوضيح دوافعه.

---

(١) البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر: د. أحمد مختار عمر، ط٢، عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٦م، ص١٦٦.

(٢) مقدمة الصحاح: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٧م، ص١٧٣.

النقد

بين الإعمام والإحصاء

لم يقتصر الفيروزآبادي في مقدمة قاموسه على نقد الجوهريّ لإهماله كثيراً من مواد اللغة[1]، بل أشار إلى أن صحاحه لا يخلو من أخطاء وأوهام وعد بأنه سينبه عليها في متن قاموسه، وقد عبر عن ذلك بقوله: «ثم إني نَبَّهتُ فيه على أشياء ركب فيها الجوهريّ رحمه الله خلاف الصواب، غير طاعن فيه، ولا قاصدٍ بذلك تنديداً له، وإزراءً عليه، وغضًّا منه، بل استيضاحاً للصواب، واسترباحاً للثواب وتَحَرُّزاً وحِذاراً من أن يُنمَى إليَّ التصحيفَ أو يعزى إليَّ الغَلطَ والتحريف»[2]، إن من ينعم في هذا القول يجد فيه إعماماً وغموضاً جعلا اللغويين والنقاد والباحثين متباينين في تقديرهم عدد المواضع التي «ركب فيها الجوهريّ خلاف الصواب» فمنهم من بالغ في هذه المسألة، ورأى أن الفيروزآبادي قد تتبع الجوهريّ في كل صغيرة وكبيرة[3] وبعضهم قدَّر عدد المواضع التي خطأ

(١) لدينا بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي: ج٢، م٤٦، (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م) تناول ما استدركه الفيروزآبادي على الجوهريّ من مواد تحت عنوان (الاستدراك على الجوهريّ في المعجمات العربية الفيروزآبادي نموذجاً).

(٢) القاموس: ١/٤.

(٣) ينظر: مقدمة الصحاح: ١٨٦ وما بعدها.

الجوهريّ فيها، ونسب إليه الغَلطَ والوهم بـ(٣٠٠) موضع، لكنه رأى أن أغلبها مبنيٌّ على التَّعَنُّتِ والشِّقاق[١] بينما ذهب باحث معاصر إلى أن ما وجده في متن القاموس من نقد لا يتساوق مع ما ذكره في مقدمته، إذ قال في هذا الصدد: «لقد صنف القاموس وكان منهجه أن يتعقب الصحاح كما أشار في مقدمة القاموس، غير أن الدارس لا يمكنه أن يبصر في القاموس مواطن الغَلطِ التي أشار إليها في المقدمة، ولا تكاد تجد ذلك إلّا شيئاً قليلاً عبر عنه بقوله ووهم الجوهريّ»[٢].

يتضح مما تقدم ومما اطلع عليه الباحث من دراسات تناولت مواضع تخطئة الفيروزآبادي للجوهري بأن أيًّا من تلك الدراسات لم تحاول أن تحصي مواضع التخطئة إحصاءً دقيقاً، ومن ناحية أخرى فان الإعمام الذي اكتنف تلك المقولة، وما انبثق عنها من نقد للجوهري في متن القاموس قد أثار جدلاً كبيراً منذ ألف القاموس حتى يومنا هذا، ليس حول تقدير عدد المواضع التي خطئ فيها الجوهريّ فحسب، بل حول مصداقية النقد الذي تضمنته أيضاً، وقد ذهب النقاد في ذلك مذاهب ثلاثة:

الأول : رد أصحابه فيه هذه النقود، ودافعوا عن الجوهريّ وحاولوا تبرئته مما نسب إليه، ورأوا أن الفيروزآبادي قد تحامل عليه، وهذا يعني على وفق رؤيتهم عدم موضوعية ما وجه إليه من نقد، وأبرز من يمثل هذا المذهب ابن الطيب الفاسي (١١٧٠هـ) في كتابه (إضاءة الراموس) وعبد الرحمن بن عبد

(١) ينظر: القول المأنوس: ابن الطيب الفاسي، نقلاً عن ابن الطيب الفاسي وأثره في المعجم العربي، علي حسين البواب، أطروحة دكتوراه كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٧٨م، ص٢٣٧.

(٢) مع معجم الصحاح وحواشيه، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج (١٧-١٨)، ١٩٨٢م، ص٥٧.

العزيز التادلي (حدود ١٢٠٠هـ) في كتابه (الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجد الصحاح)، وأحمد فارس الشدياق (١٣٠٥هـ) في كتابيه (الجاسوس على القاموس) و(سر الليال)، ومحمد بن مصطفى الداودي المعروف بداود زاده (١٠١٧هـ) في كتابه (الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط) وآخرون غيرهم[١].

الثاني : وقد عنى أصحابه بحصر زيادات الفيروزآبادي على الجوهريّ وتقصيره عنه وما خطأ فيه ويمثل هذا المذهب كل المدافعين عنه سواء أكانوا شراحاً أم معجميين[٢].

الثالث : أراد أصحاب هذا المذهب أن يكونوا موضوعيين، فنصبوا أنفسهم حكاماً بين الرجلين، فردوا على الفيروزآبادي نقده تارةً، وقصروا الجوهريّ تارةً أخرى، وأبرز من يمثل هذا المذهب محمد مرتضى الزَّبيدي (١٢٠٥هـ) في معجمه (تاج العروس من جواهر القاموس)، الذي دفعته موضوعيته إلى أن يخالف شيخه (ابن الطيب الفاسيّ) في أكثر من مسألة[٣].

---

(١) ينظر: مقدمة الصحاح: ١٨٨-١٨٩، والمعجم العربي نشأته وتطوره: د. حسين نصار، ط٢، دار مصر للطباعة، القاهرة، ١٩٦٨، ٢/٦٠٦ وما بعدها.

(٢) مقدمة الصحاح: ١٧٣.

(٣) يبدو ذلك واضحاً في أقوال الزَّبيدي الآتية:

ومما سقناه من نص الجوهريّ آنفا يرتفع إيراد شيخنا الناشئ عن عدم تكرير النظر في عبارته مع ما تحامل به على المصنف أعفاه الله وسامحه عن خسارته)) تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الزَّبيدي (١٢٠٥هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار فراج، مطبعة حكومة الكويت: ١/ ٢٠.

«فلا معول على ما تكلف شيخنا لانتصار الجوهريّ» التاج: تحقيق: مصطفى حجازي، ٢٢/ ٤٢٥.

=

ومن أجل ذلك كله اجتهد الباحث أن يكون لهذا البحث موقف دقيق ومحدد من هذه المسألة بشقيها:

- **تحديد عدد مواضع النقد.**
- **التحقق من صحة ما وجه إلى الجوهريّ من نقد.**

فبالنسبة إلى تحديد عدد مواضع النقد ارتأى أن يستند موقفه إلى إحصاء علمي دقيق لكل ما وجه إلى الجوهريّ من أوهام وأغلاط وتصحيفات في متن القاموس وهكذا عقد العزم، وحقق الإحصاء المنشود فأظهرت حصيلته الدقيقة أن عدد تلك النقود في القاموس كله (٣٧٣) نقداً موزعة على أجزائه الأربعة على وفق الجدول الآتي:

الأجزاء	عدد مواضع النقد
الجزء الأول	١٥٦
الجزء الثاني	٤٩
الجزء الثالث	٦١
الجزء الرابع	١٠٧
المجموع	**٣٧٣**

= «وإذا علمت ذلك فاعلم إنه لا توهم في كلام المصنف كما زعمه شيخنا فتأمل» تاج العروس جواهر القاموس: تحقيق: مصطفى حجازي، (١٣٩٣هـ-١٩٧٣م)، ١٢/ ٤٧٠. «فتأمل بالإنصاف ودع سبيل الاعتساف» التاج، تحقيق: د. حسين نصار: ١٣/ ٤٧٢-٤٧٣.

يتضح من هذا الجدول أن أكثر النقد قد تركز في الجزأين الأول والرابع، إذ بلغت نسبته فيهما أكثر من (٧، ٧٠٪) وهذا التفاوت راجع إلى أن الأبواب في القاموس متفاوتة تفاوتاً كبيراً من حيث عدد ما وجه إلى مواد كل باب منها من نقد، وقد صادف أن مجموعة من أبواب الجزأين الثاني والثالث لم يوجه إلى موادهما أي نقد أو إذا ما وجه فإنه قليل جدًّا بالقياس إلى أبواب الجزأين الآخرين، والجدول الآتي يوضح هذا التفاوت:

اسم الباب	عدد النقدات	اسم الباب	عدد النقدات	اسم الباب	عدد النقدات
الهمزة	٣٢	الزاي	٢	القاف	٠٦
الباء	٢٧	السين	٠٥	الكاف	٠٤
التاء	٠٣	الشين	٠١	اللام	٣٣
الثاء	٠٣	الصاد	٠٩	الميم	٣٥
الجيم	١٧	الضاء	٠١	النون	١٤
الحاء	١١	الطاء	٠١	الهاء	٠٢
الخاء	١٠	الظاء	٠	الواو والياء	٣٩
الدال	٣٥	العين	١٣	الألف اللينة	٠
الذال	٠٤	الغين	٠٣	الراء	٤٣
الفاء	٢٠				

إن من ينعم في هذا الجدول يلحظ أن أكثر النقد وجه إلى مواد أبواب حروف الذلاقة (الباء والراء والفاء واللام والميم والنون)، ومواد بابي المهموز والمعتل الواوي واليائي إذ بلغ عدد النقود في هذه الأبواب الثمانية (٢٤٣) نقداً، وإذا ما علم أن هذه الأبواب موجودة في الجزأين الأول والرابع باستثناء باب الراء الموزع بين الجزأين الثاني والثالث اتضح سبب كثرة النقد في الجزأين الأول والرابع.

ويبدو أن سبب كثرة النقد في مواد أبواب حروف الذلاقة - يعود فيما نقدر - إلى كثرة التصحيف الذي يحدث في هذه الحروف، فضلاً عن كثرة الإبدال اللغوي بين هذه الحروف من جهة وبينها وبين حروف أخر من جهة أخرى. أما سبب كثرة النقد في مواد بابي المهموز والمعتل فراجع إلى اختلاف نظرتي الجوهريّ والفيروزآبادي إلى المهموز والمعتل من جهة والمعتل ذاته من جهة أخرى، ومهما يكن فإن هذه الإحصاءات تعني أن مواطن الغَلطِ التي أشار الفيروزآبادي إلى أن الجوهريّ قد ركب فيها خلاف الصواب ليست سوى أخطاء قليلة لم تبلغ نسبتها إلّا (٠،٩٠٣٪).

من مجموع المواد التي ضمها الصحاح والبالغة أربعين ألف مادة[1].

أما بالنسبة إلى التحقق من صواب ما وجه إلى الجوهريّ من نقد من عدمه فقد تبين أن تبني أي من المذهبين الأول أو الثاني لا يفضي إلى الحقيقة، كذلك فإنه على الرغم من أن المذهب الثالث يعد منصفاً وعَدْلاً، إلّا أن البحث لم يكتف بالاستناد إليه، بل عمد إلى التحقق من صواب هذه النقود من عدمه، بالرجوع إلى المعجمات العربية، وكتب المحققين من علماء اللغة المعول عليها في هذا الميدان، ليخلص من ذلك كله إلى حكم

---

(١) ينظر: تاج العروس، ١/ ٧٣.

عدل من دون تعصب أو انحيازما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وستكون مهمة المباحث اللاحقة تحديد مجالات النقد الرئيسة، ومن ثم تقويم صيغ أحكامه النقدية.

● مجالات النقد ●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●

شمل نقد الفيروزآبادي للجوهري مجالات متعددة يمكن حصرها بما يأتي:

أولاً : النقد الصرفي.

ثانياً : النقد الدلالي.

ثالثاً : التصحيف.

رابعاً : نقد الشواهد والمرويات اللغوية.

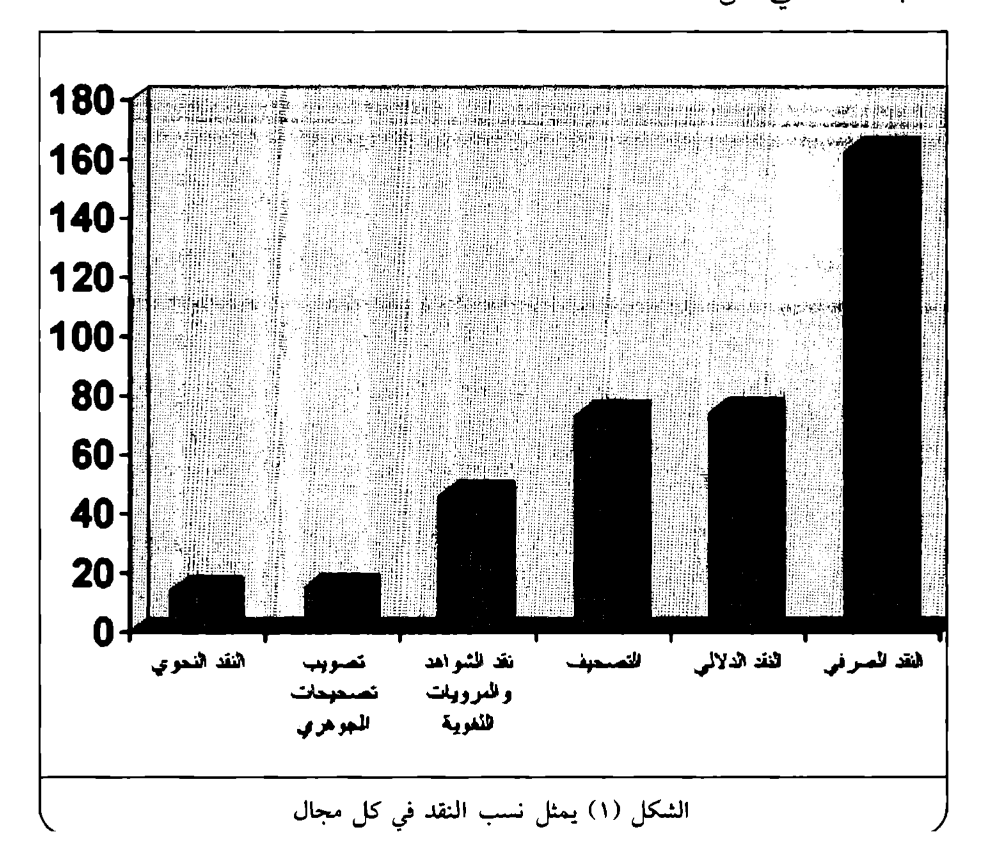
خامساً : تصويب تصحيحات الجوهريّ.

سادساً : النقد النحوي.

وقد أحصي ما وجه إلى كل مجال من المجالات المذكورة آنفاً من نقد وكانت نتيجة الإحصاء كما يوضحها الجدول الآتي:

المجال		العدد
النقد الصرفي	⇐	١٥٨
النقد الدَّلالي	⇐	٧٥
التصحيف	⇐	٦٨
نقد الشواهد والمرويات اللغوية :	⇐	٤٩
تصويب تصحيحات الجوهريّ	⇐	١٤
النقد النحوي :	⇐	٩
المجموع :	⇐	٣٧٣

يتضح من هذا الجدول أن النقد المتصل بذات اللفظ المتمثل بنقد بنيته ودلالته ورسمه يكوِّن نسبة عالية من مجمل ما وجه إلى الجوهريّ من نقد، إذ بلغت نسبته (٦٩، ٨٠٪)، أما النقد، الذي يدور حول اللفظ مما يتصل بنقد السياقات والتراكيب التي اشتملت على الألفاظ، والمتمثل بالنقد النحوي، والشواهد والمرويات اللغوية، وتصويب تصحيحات الجوهريّ فقد تبين أن نقد الشواهد والمرويات اللغوية يكوِّن أكثر من (٦، ٦٤٪) من مجمل هذا النمط من النقد، وفيما يأتي شكل بياني يوضح نسب النقد في كل مجال.



الشكل (١) يمثل نسب النقد في كل مجال

وقد حاول الباحث تتبع تلك النقود في كل مجال من مجالات النقد، وتحليلها وتقويمها، وبما أن طبيعة البحث وحجمه لا يسمحان بعرض كل ما قام الباحث بتحليله، فإنه سيقتصر على إيراد نماذج من كل مجال على سبيل المثال لا الحصر، ومن ثم مناقشتها مناقشة موضوعية، وسيقدم للقارئ في نهاية البحث ملحقاً يحدد فيه مواضع النقد في القاموس كله، بحسب مجالاته المذكورة في الجدول السابق، وسيعتمد على معيار الكثرة في أثناء الحديث عن هذه المجالات وكما يأتي:

■ أولاً: النقد الصريح

ويشمل:

١ - نقد بنية الألفاظ.

٢ - نقد منهج الجوهريّ المتمثل بنقد مواضع المواد.

□ ١- نقد بنية الألفاظ:

خطَّأ الفيروزآبادي الجوهريّ في بنية الألفاظ فشملت التخطئة صيغ الجموع[١]، والنسبة إلى طائفة من الألفاظ[٢] وتصغيرها[٣]، وزيادة حروف في كلمات وأصالتها في كلمات أخر[٤]، وتحقيق الهمز في ألفاظ وعدم تحقيقه في أخر[٥]، واختلاف حركات فاء مجموعة من الألفاظ أو عينها أو لامها[٦] ما بين فتح وكسر وضم، كما خطَّأه في وزن طائفة من

(١) ينظر: القاموس: ٢/ ٨٣.
(٢) ينظر: م.ن: ١/ ٥٧، ١/ ٣٩٩، ١/ ٢٧١.
(٣) ينظر: م.ن: ١/ ٣٠.
(٤) ينظر: م.ن: ١/ ١٩٨.
(٥) ينظر: م.ن: ١/ ١٦، ٤/ ٣٨٣، ١/ ٢٠، ١/ ١٦.
(٦) ينظر: م.ن: ٤/ ٣٦٨، ٤/ ١٠٠.

الألفاظ[١] واشتقاقها وصيغها[٢]، وفي أصول عدد من المواد من حيث كونها رباعية أو ثلاثية[٣] وفي خلطه الاسم بالصفة[٤] والاسم بالمصدر[٥] والمهموز بالمعتل[٦] وفي الإبدال والإعلال[٧].

وقد بلغ مجموع ما أخذه عليه في هذا المجال (٧٩) مأخذاً، تبين أن (٢٧) مأخذاً منها تتعلق ببنية أسماء أعلام من الرجال والنساء والمدن والقبائل والحيوانات. وفي أثناء شرح الزَّبيدي للقاموس أيدَّ الفيروزآبادي في (٢٧) موضعاً، وخالفه ليكون مع الجوهريّ في أربعين موضعاً، وفيما يأتي نماذج مما وهم فيه الجوهريّ في هذا المجال:

- **قال الفيروزآبادي**: «وأحمرُ قانئٌ صوابهُ بالهمز ووهم الجوهريّ»[٨] والحق أن الجوهريّ قد ذكر اللفظ مهموزاً تارةً بقوله «وشيءٌ أحمرُ قانئٌ»[٩] وغير مهموز تارةً أخرى بقوله: «وأحمر قانٍ أي شديدُ الحُمرة»[١٠]، وهذا يعني أنه لم تخف عليه صيغة الهمز فذكر (قانئ)

---

(١) ينظر: القاموس: ١/ ٤٢، ٤/ ٣٥.

(٢) ينظر: م.ن: ١/ ٣٥٦-٣٥٧.

(٣) ينظر: م.ن: ٣/ ٣٧٣، ٢٦أ - م.ن: ٣/ ٣١٢.

(٤) ينظر: م.ن: ٣/ ٣١٢.

(٥) ينظر: م.ن: ١/ ٣٧٩.

(٦) ينظر: م.ن: ١/ ٣٣. ينظر: م.ن: ١/ ٣٦٤، ٢/ ٢٦٨.

(٧) ينظر: م.ن: ١/ ٣٦٤، ٢/ ٢٦٨.

(٨) ينظر: م.ن.: ٤/ ٣٨٣.

(٩) تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهريّ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٧م، ١/ ٦٦.

(١٠) م. ن: ٦/ ٢٤٦٩.

في مادة (قنأ) لكنه رجع فأعاد ذكره في المعتل (قنا) إشارة منه إلى جواز تخفيفه، وإلى هذا أشار الرازي بقوله:

«قلت المشهور المعروف أحمرُ قانئٌ بالهمز كما ذكره أئمة اللغة في كتبهم حتى الجوهريّ رحمه الله فإنهُ ذكره في باب الهمز أيضاً، ولو كان من البابين لنبه عليه، أو لذكره غيره في المعتل، ولم أعرف أحداً غيره ذكره فيه، فيجوز أن يكون من سبق القلم»(١)، وقد أثبت التحقيق تفرد الجوهريّ في ذكره المعتل، إذ لم يعثر على نص لغيره من اللغويين الذين سبقوه، أو عاصروه يؤيده في ذكره اللفظ في المعتل، فجمهور اللغويين قد ذكروه مهموزاً منهم الخليل(٢) والأزهري(٣) وابن فارس(٤) والنمريّ(٥) والزمخشريّ(٦)، والصغانيّ(٧) وغيرهم. ومع ذلك فقد حاول عبد

---

(١) مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر الرازي، ط، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٦٧م، ص٥٥٤.

(٢) ينظر: العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي ود. مهدي المخزومي، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨٣م، ٥/ ٢٢٠.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة: الأزهري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة/ مطابع سجل العرب، مصر ١٩٦٣م، ١/ ٣١٧.

(٤) ينظر: مقاييس اللغة: أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٧٩م، ٥/ ٣٠.

(٥) ينظر: كتاب الملمَّع: أبو عبدالله الحسين بن علي النمريّ، تحقيق: وجيهة أحمد السّطل، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق ١٩٧٦م، ص٨، وص٨٥.

(٦) ينظر: أساس البلاغة: الزمخشري، ط٣، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤م، ٢/ ٢٧٨.

(٧) ينظر: التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية: الصغاني، تحقيق: عبد العليم الطحاوي وعبد الحميد حسن، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٧٠م، ١/ ٩٩.

الرحمن بن عبد العزيز التادلي في كتابه (الوشاح) الدفاع عن الجوهريّ، وتعليل ذكره إياه في الموضعين إذ قال: «قلت قد ذكره في باب الهمز قال فيه أحمرُ قانئٌ، وقال هنا: وأحمرُ قانٍ، فيحتمل أن يكون لغة فيه، أو أجرى الهمز مجرى حرف العلة، كما يقال: قريت، وخبيت المتاع، وتوضيت في قرأ وخبأ وتوضأ. . .»(١).

لكن إذا كان ذكره في المعتل لغة كما ذكر التادلي، لكان أشار الجوهريّ نفسه إلى ذلك، لأن منهجه في الصحاح واضح، فهو يشير إلى الألفاظ التي فيها لغة ثانية، وهناك مئات الإشارات من هذا القبيل في الصحاح، هذا فضلاً عن أنه لو كان لغة لوجدنا له ذكراً في واحد من كتب اللغات والمعجمات التي سبقت الجوهريّ، أو التي جاءت بعده، فهو إذاً مما تفرد فيه الجوهريّ كما أكد الرازي في قوله المذكور آنفاً، وهو يعني خروجه عن إجماع علماء اللغة، في الوقت نفسه يمثل خروجاً عن معياري الشهرة وكثرة الاستعمال اللذين كانا من المعايير المهمة التي اعتمد عليهما في إثبات صحة الألفاظ.

- **قال الفيروزآبادي**: «فَرْعُ كلِّ شيءٍ أعلاهُ، ومن القوم شريفُهُم والمالُ الطائلُ المعدُّ، ووهم الجوهريّ فحرَّكَهُ»(٢)، والذي قاله الجوهريّ: «فَرْعُ كل شيءٍ أعلاه، ويقال هو فَرْعُ قومِهِ للشريف منهم»(٣) وكلاهما بالتسكين، ثم قال بعد ذلك: «والفَرَعُ أيضاً المالُ الطائلُ المعدُّ»(٤)، يتضح من نص الجوهريّ أنه خصَّ التحريك بالمالِ الطائلِ

(١) الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجد الصحاح: عبد الرحمن بن عبد العزيز التادلي، مطبوع بهامش الصحاح، ط٢ من مطبعة بولاق ١٨٧٥م، ٢/ ٥٣٧.

(٢) القاموس: ٣/ ٦٣-٦٤.

(٣) الصحاح: ٣/ ١٢٥٦.

(٤) م.ن: ٣/ ١٢٥٨.

المعدِّ، وخصَّ المعنيين الآخرين بالسكون، فهو لم يختلف مع علماء اللغة في ذلك، فقد ذكر الخليل[١] وابن فارس[٢] والأزهري[٣]، (الفَرَع) بالتحريك، وعنوا به المال الطائل، أما الفرع بالتسكين فهو أعلى كل شيء وشريف القوم، لا خلاف في ذلك عند أئمة اللغة[٤].

- وقد غَلَّطَ الفيروزآبادي الجوهريّ لعده الهاء في لفظ (عَلْهَج) زائدةً، إذ علق على ذلك بقوله: «وحكمُ الجوهريّ بزيادةِ الهاءِ غَلَطٌ»[٥]. لكن التحقيق أثبت أن أكثر علماء اللغة وأصحاب المعجمات قد عدوها زائدةً، وهذا يدعم موقف الجوهريّ في هذه المسألة. كما وهَّم الجوهريّ في وزن طائفة من الألفاظ كقوله: «ومُكَوَّسٌ كَمُعَظَّمٍ: حمار ووهم الجوهريّ فضبطه بقلمه على مفعل»[٦] وقد قال الزبيدي إن ما ذكره الجوهريّ يمثل لغة كما نقله بعضهم[٧].

- كما اعترض عليه لإبداله اللام راءً في قوله عن الرأس: «المُفَرْطَحُ العريضُ بدلاً من المُفَلْطَحِ باللام[٨]، وإبدال اللام راءً من الظواهر اللهجية

---

(١) ينظر: العين: ٢/ ١٢٦.

(٢) ينظر: المقاييس: ٤/٤٩١.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة: ٢١/ ٣٥٧.

(٤) ينظر: المحيط في اللغة: الصاحب بن عباد، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط١، مطبعة المعارف بغداد ١٩٨٠م، ٢/ ٩٥، ومختصر العين: أبو بكر الزُّبيدي، تحقيق: د. صلاح الفرطوسي، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩١م، ١/ ٢٤٤، وأساس البلاغة: ٢/١٩٦، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، ٢/ ٤٦٩.

(٥) القاموس: ١/ ٢٠٧. وينظر: الصحاح: ٣/ ١٢٥٦.

(٦) القاموس: ٢/ ٢٥٦، وينظر: الصحاح: ٣/ ٩٧٢.

(٧) ينظر: التاج، تحقيق: محمود محمد الطناحي: ١٦/ ٤٥٧.

(٨) ينظر: الصحاح: ١/ ٣٩١ والقاموس: ١/ ٢٤٨.

المعروفة في العربية، والعامة في عصرنا ينطقون (المُفَلْطَح) باللام ويعنون به العريض أيضاً».

□ ٢- نقد منهج الجوهريّ:

وهَّم الفيروزآبادي الجوهريّ لوضعه طائفة من الألفاظ في هذا الموضع دون ذاك، وقد حدث ذلك في (٧٩) موضعاً، وهذا راجع إلى اختلافهما في أصالة قسم من الحروف أو زيادتها، وفي تحقيق الهمز أو تخفيفه، وفي الثلاثي والرباعي ومن أمثلة النمط الأول قول الفيروزآبادي: «واحْبَنْطَأَ انْتَفَخَ جوفُهُ وامتلأ غيظاً، ووهَّم الجوهريّ في إيراده بعد تركيب حَطَأَ»[١]. أي أن الجوهريّ قد عدَّ النون زائدةً، وهو رأي البصريين، لكن الفيروزآبادي يرى أصالة حروف الكلمة جميعها فراعى ترتيبها[٢].

ومن أمثلة النمط الثاني، أي تخطئة الجوهريّ لعده المهموز معتلًّا قوله: «الأَباءَةُ كعَباءَةٍ: القصبةُ ج أباءٌ، هذا موضع ذكره كما حكاه ابن جني عن سيبويه لا المعتل كما توهمه الجوهريّ وغيره»[٣].

وقد أثبت التحقيق أنَّ الفيروزآبادي لم يكن مصيباً في كل ما وهَّم فيه الجوهريّ في هذه المسألة فعند مراجعة (تاج العروس) تبين أن الزَّبيدي قد وافق الجوهريّ في (٢٣) موضعاً ورأى في مواضع أخر أنَّ رأي كلٍّ منهما صوابٌ، لكن المسألة خلافية، إذ إن كلا منهما يمثل مذهباً لغويًّا لا يمكن تخطئته، حدث ذلك في (٢٦) موضعاً، وهذا يعني أن الجوهريّ لم يكن مخطئاً في (٤٩) مأخذاً من مجموع ما أخذه عليه الفيروزآبادي في هذا الميدان، ولكن على الرغم من ذلك فإن الزَّبيدي أقرَّ توهيم الفيروزآبادي

---

(١) القاموس: ١/١٢.

(٢) ينظر: التاج، تحقيق: أحمد عبد الستار فراج، ١/١١٨٦-١٨٧.

(٣) القاموس: ١/٧.

الجوهريّ في (٣٠) موضعاً، إما بسكوته أو عده ما ذهب إليه وهماً أو سبق قلم[١]، وأن ما ذهب إليه الفيروزآبادي يمثل رأي جمهور اللغويين.

ومن أمثلة ما وهَّم فيه الجوهريّ، وكان مجانباً للصواب فيه قوله: «الجَسَدُ محركة: جسمُ الإنسانِ... وذكرُ الجوهريّ الجَلْسَدَ غيرُ سديدٍ»[٢]، وقد ثبت أن رأي الجوهريّ في زيادة اللام في (الجَلْسَدِ) يمثل رأي أكثر أئمة اللغة فلا وجه للاعتراض عليه، وإن كان بعض اللغويين قد ذكره في الرباعي[٣].

ومن أمثلة ما وهَّم فيه الجوهريّ[٤] وكان فيه على صواب قوله: «وانْباقَ: أجوف، وموضعه (ب و ق) ووهم الجوهريّ»[٥] إذ أقر الزَّبيدي ما ذهب إليه الفيروزآبادي كما كان قد سبقهما إلى ذلك ابن بري في حواشيه[٦].

ويبدو لنا من المثال السابق وغيره من الأمثلة الأخر أن الفيروزآبادي لم يكن أول من وهَّم الجوهريّ في هذا المجال فقد سبقه إلى ذلك ابن بري والصغاني (٦٥٠هـ) وخليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤هـ) وغيرهم. ومن اللافت للنظر أنه يتابع ابن بري والصغاني في تخطئتهما للجوهري دون أن يشير إلى ذلك في المتن، وقد نبه على ذلك الزَّبيدي في أكثر من موضع

---

(١) ينظر: على سبيل المثال: القاموس: ٢/ ١٢٦ (قمطر)، والتاج، تحقيق: د. حسين نصار، مطبعة حكومة الكويت، (١٩٦٥-١٩٨٣م)، ١٣/ ٤٧٢-٤٧٣.

(٢) القاموس: ١/ ٢٩٣.

(٣) ينظر: التاج، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (١٣٨٩هـ-١٩٧٠م)، ٧/ ٥٠١.

(٤) القاموس: ٣/ ٢٩٤.

(٥) القاموس: ٣/ ٢٩٤.

(٦) ينظر: التاج، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، (١٤١٠هـ-١٩٩٠م)، ٢٦/ ٤١٢، وفيه: «وانْباقَ عليهم بالكلام أي: انبعث...».

بمثل قوله: «هكذا ذكره الصغاني وقلده المصنف [الفيروزآبادي] في ذلك»[(١)]، وقوله: «هكذا ذكره الصغاني وقلده المصنف على عادته»[(٢)]، والأعجب من ذلك أنه ينتقد الجوهريّ على ذكره لفظاً في موضع ثم يعود ليذكره هو في الموضع نفسه الذي انتقد الجوهريّ عليه، وهذا ما حدث في لفظ (القَرْقَفَةُ) حين قال: «والقَرْقَفَةُ للرَّعْدَةِ مأخوذةٌ منه كررت القاف في أولها ووزنها عَفْعَل، وهذا موضعه لا القاف ووهم الجوهريّ»[(٣)] ثم عاد وذكره ثانية في (القَرْقَف)[(٤)] وهذا ما حدا ابن الطيب إلى القول: «وهَّمَهُ هنا وتبعهُ هناك بلا تنبيه على أنَّ ذلك وهمٌ، وهذا شيءٌ عجيبٌ يُعْلَمُ منه أنهُ غيرُ مُتَثَبِّتٍ في القولِ والرَّدِّ»[(٥)] ومما قاله ابن الطيب في (قرقف) رادا توهيم المجد للجوهري: «على أَنَّ الجوهريّ لم يَذْكُر قَرْقَف بمعنى الرِّعْدَة في الصِّحاح أَصْلاً، ولا تَعرَّضَ له، فَلا مَعْنَى لتَغْلِيطِه فيما لم يَذْكُرْه، وكأَنَّه تَوَهَّمَ ذلِك لكَثرَةِ وُلُوعِهِ بالتَّغْلِيطِ، فوَهَّمَه على الوَهْم، وغَفْلَةِ الفَهْم، واللهُ أَعلم فتأَمَّل»[(٦)].

ويتراءى لنا أن إلحاح الفيروزآبادي على توهيم الجوهريّ في هذا الجانب وتكراره الوهم الواحد في أكثر من موضع، وتوهيمه في ذكره لمواضع المواد في الوقت الذي لا يوجد فيه وهم يبغى منه إشعار قارئ قاموسه أن الجوهريّ وإن كان له فضل السبق والريادة في منهجه، فإنه أي

---

(١) التاج، تحقيق: د. حسين نصار، مطبعة حكومة الكويت، (١٩٦٥-١٩٨٣م)، ١٣/ ٤٥٢.

(٢) م.ن: ١٣/ ٤٧٢-٤٧٣.

(٣) القاموس: ٣/ ١٥١ (رقف).

(٤) ينظر: م.ن: ٣/ ١٩٠-١٩١.

(٥) التاج، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح الحلو، (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، ٢٣/ ٣٦٥ (رقف).

(٦) التاج: ٢٤/ ٢٥٨.

الفيروزآبادي استطاع أن يضع يده على خلل في هذا المنهج، ليغطي تقليده ومحاكاته في هذا المنهج من جهة، وليؤكد تفوقه عليه في هذه المسألة من جهة أخرى، لتبقى الأرجحية لقاموسه على الصحاح، وهذا - في نظرنا - وجه من وجوه تحامله على الجوهريّ وصحاحه.

■ ثانياً: النقد الدلالي:

لم يقتصر نقد الفيروزآبادي للجوهري على بنية الألفاظ بل تعداه ليشمل دلالتها المعجمية، كما لم يكتف بنقده ما تفرد في تفسير معناه، بل شمل النقد ألفاظاً رواها الجوهريّ عن أئمة اللغة كما سنوضح ذلك في نقده المرويات اللغوية.

وقد بلغ مجموع الأوهام في هذا المجال (٧٥) وهماً تنوعت موضوعاتها فشملت أوهاماً تتصل بأسماء أعلام من الرجال[١]، والقبائل[٢]، والمدن[٣]، والمواضع[٤]، والجبال[٥]، والنباتات[٦]، والأشجار[٧]، والحيوانات[٨]، كما شمل قسم منها نقوداً أخر تتصل بنسب أعلام من الرجال[٩]، وبلغ مجموع هذا النمط (٣٧) نقداً.

---

(١) ينظر: القاموس: ١/١٥٨.
(٢) ينظر: م.ن: ١/٣١١.
(٣) ينظر: م.ن: ١/٣٢٣.
(٤) ينظر: م.ن: ١/٢٨.
(٥) ينظر: م.ن: ٣/١٦.
(٦) ينظر: م.ن: ٣/٢٥٣، ٤/٣١٢.
(٧) ينظر: م.ن: ٤/٢١٠.
(٨) ينظر: م.ن: ٤/٢٣٤.
(٩) ينظر: م.ن: ٤/٢٥٥.

ومن أمثلة ذلك قوله: «والحَتاتُ، كسَحابٍ: الجَلَبَةُ. وكغُرابٍ: قَطيعَةٌ بالبَصْرَةِ، وابنُ عَمْروٍ، أو هو بِباءَيْنِ (مُوَحَّدَتَيْنِ)، وابنُ يَزيدَ، لا زَيدٍ، المُجاشِعِيُّ، ووَهِم الجوهريّ»[١] وقوله «وعَكُّ بنُ عُدْثانَ، بالثاءِ المُثَلَّثَةِ، ابنِ عبدِالله بنِ الأزْدِ وليسَ ابنَ عَدْنانَ أخا مَعَدٍّ، ووهِمَ الجوهريّ صحابيّان»[٢]، وقوله: «وأخْطَأَ الجوهريّ في قولِهِ: وليس سَلِمَةُ في العرب غيرَ بَطْنِ الأَنْصَارِ»[٣]، وقوله: «وضِنَّةُ، بالكسر: خَمْسُ قَبائِلَ - وقَوْلُ الجوهريّ: - قَبيلَةٌ قُصورٌ -»[٤] وقوله: «وتِهامةُ، بالكسر: مكةُ، شَرَّفها الله تعالى، - وأرضٌ م، لا د، وَوَهِمَ الجوهريّ»[٥]وقوله: «آآ كعاعٍ: ثمرُ شجرٍ لا شجر ووهم الجوهريّ»[٦].

وقد حاول صاحب الوشاح أن يدافع عن الجوهريّ ويرد على الفيروزآبادي، كما حاول الزَّبيدي بموضوعيته المعهودة أن يحكم بين الرجلين فوافق الفيروزآبادي وأقر تخطئته للجوهري في قسم من الألفاظ، ورده وناصر الجوهريّ في ألفاظ أخر، ومما قاله في هذا الصدد: «قُلْتُ: لا وَهَم، فإنَّ قَوْل اللَّيْثِ المتقدِّمَ شاهِدٌ لكَلامِهِ، ثم إنَّ الجَوْهرِيَّ جَرَى على تَعارِيفِ العَرَبِ وأَهْل اللّغَةِ وَهُم مُصرِّحونَ بما قالَ، فتأَمَّل»[٧].

ومهما يكن فإن هذه الأوهام أقرب إلى الأوهام التاريخية والعلمية

---

(١) القاموس: ١/ ١٥١.

(٢) م.ن: ٣/ ٣٢٤.

(٣) م.ن: ٤/ ١٣١.

(٤) م.ن: ٤/ ٢٤٥-٢٤٦.

(٥) م.ن: ٤/ ٨٦، وينظر: ١/ ٢١٨، ١/ ٣٦٠، ٣/ ٣٢٩، ٣/ ١٨٨، ٣/ ١٧٩، ٤/ ٣٤٦، ٤/ ٣٠٤، ٤/ ٨٠٤.

(٦) م.ن: ١/ ٧.

(٧) تاج العروس: ٣٤/ ٣٢٠.

منها إلى الأوهام اللغوية، ومعروف عن الفيروزآبادي اهتمامه الكبير بأسماء الأعلام من المحدثين والفقهاء وغيرهم، وربما كان القاموس أكثر معجم عربي اعتناء بإيرادها وإن عُدَّ هذا عيبا من عيوبه[١]. ولذلك لا نستغرب تفوقه على الجوهريّ في هذا الميدان، لكن في بعض الأحيان كان يغلو في نقده حد التحامل، ومن الأمثلة على ذلك تغليطه الجوهريّ لقوله: «والعبادلة ابن عباس وابن عمر وابن عمرو بن العاص بن وائل وليس منهم ابن مسعود وغَلِطَ الجوهريّ»[٢] وعند الرجوع إلى الصحاح المطبوع لم نجد ذكرا لما ذهب إليه الفيروزآبادي، وهذا ما دفع الزَّبيدي إلى القول: «وليس في شيْءٍ من أُصولِ الصّحاحِ الصّحيحةِ المقروءَةِ ذِكْرٌ له ولا تَعَرُّضٌ، بل اقتَصَر في الصّحاح على الثَّلاثةِ الّذِين ذَكَرهم المصنِّفُ[٣]، وكَأَنَّ المصنِّفَ وَقَعَ في نُسْخَتِهِ زيادةٌ مُحَرَّفةٌ أَو جامِعَةٌ بلا تَصحيحٍ، فَبَنَى عليها، فكان الأَولَى أَن يَنْسُبَ الغَلطَ إِليها. وقد راجَعْت أَكثَرَ من خمسين نُسخةً من الصّحاح فلم أَرَه ذَكَر غيْرَ الثلاثةِ، ولم يَتَعَرَّض لغيرِهم، نَعَمْ رأَيتُ في بعْض النُّسخ النادِرَةِ زيادَةَ بنِ مَسْعُودٍ في الهامِشِ، كأَنَّها مُلْحَقَةٌ تصْحيحاً. ورأَيتُ العلَّامةَ سعد جلبي أَنكَر هذه الزيادةَ، وذَكَر أَنَّه تَتَبَّعَ كثيراً من نُسَخِ الصّحاحِ، فلَم يَجدْ فيها هذه الزيادةَ. وجَزَمَ بأَن الجوهريّ لم يَعُدَّه»[٤].

ولم تقتصر تخطئة الفيروزآبادي للجوهري على أسماء الرجال

---

(١) ينظر: الجاسوس على القاموس: أحمد فارس الشدياق، دار صادر مصور عن طبعة مطبعة الجوائب، قسطنطينية ١٨٨١م، ص٣٠٥ وما بعدها.

(٢) القاموس: ١/ ٣٢٣.

(٣) ينظر: الصحاح: ٢/ ٥٠٥ وجاء فيه: (والعبادلة عبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمر، وعبدالله بن عمرو بن العاصي.

(٤) التاج، تحقيق: د. عبد العزيز مطر: ٨/ ٣٤٣.

والقبائل والنَّبات والحيوان، بل ثمة أوهام لغوية بحتة، فقد وهم الجوهريّ حين قال: «النُّكوصُ: الإحجامُ عن الشيء، ويقال نَكَصَ على عقبيه يَنْكُصُ ويَنْكِصُ، أي رجع»[١]، إذ علق على ذلك بقوله: «نَكَصَ عن الأمْرِ نَكْصاً ونُكوصاً ومَنْكَصاً: تَكَأْكَأَ عنه، وأحْجَمَ، و- على عَقِبَيْهِ: رَجَعَ عَمَّا كان عليه من خَيْرٍ، خاصٌّ بالرُّجوعِ عن الخَيْرِ، وَوَهِمَ الجوهريّ في إطْلَاقِهِ، أو في الشَّرِّ نادِرٌ»[٢]، وقد أثبت التحقيق أن تفسير الجوهريّ هذا اللفظ وكثيراً من الألفاظ التي وهم في تفسيرها له وجه في اللغة يؤيده.

واللافت للنظر أن الفيروزآبادي قد وهم الجوهريّ في تفسيره عدداً من الألفاظ لا لوجود خطأ فيما ذكره بل لأنه اقتصر على معنى واحد ثبتت صحته لديه، وترك ما سواه لأنه لم يصح لديه، فعد هذا الصنيع وهماً[٣].

وقد يصادف أن يذكر الجوهريّ لفظا من غير أن يعطي له معنى فينبه الفيروزآبادي على مثل ذلك كقوله: «الفَرْسَخُ: ذَكَرَهُ الجوهريّ، ولم يَذْكُرْ له مَعْنًى، وهو السُّكونُ، والساعةُ، والراحةُ، ومنه: فَرْسَخُ الطَّريق: ثلاثةُ أميالٍ هاشِمِيَّة، أو اثنا عشَرَ ألف ذِرَاعٍ، أو عَشَرَةُ آلافٍ»[٤].

ومما وهم فيه الجوهريّ في هذا المجال إطلاقه ما وضع لأعضاء الإنسان من المسميات على أعضاء الحيوان، كاستعماله الشفة للبعير والحمار بدلاً من (المشفر) و(الجحفلة)[٥] وما صوبه الفيروزآبادي يؤكده

---

(١) الصحاح: ٣/ ١٠٦٠.

(٢) القاموس: ٢/ ٣٣٢.

(٣) ينظر: القاموس: ٢/ ٣٣٢.

(٤) م.ن: ١/ ٢٧٥-٢٧٦.

(٥) ينظر: الصحاح: ٥/ ١٧٥٤، و٤/ ٤٢٠، وينظر: القاموس على التتالي: ٤/ ٩٠، ٣/ ١٩٥.

كثير من اللغويين[١]، كما أنكر عليه أن يستعمل للذكر ما أصله للأنثى من الصفات والأسماء[٢]، وفي هذه أيضاً أثبت التحقيق خروج الجوهريّ عما وضع في أصل اللغة.

■ ثالثاً: التصحيف:

لم يترك الفيروزآبادي لفظاً رأى أن الجوهريّ قد صحف فيه إلّا أشار إليه، وقد أحصيت المواضع التي أشار فيها إشارة صريحة إلى تصحفها على الجوهريّ فبلغت (٢٤) موضعاً، هذا فضلاً عن (٣٤) موضعاً فيها تصحيفات استدل عليها من سياقات نصوصها، لكنه استعمل فيها صيغ أحكام أخر غير التصحيف هي (الوهم) و(الغَلط) و(السهو) ولم يستطع المدافعون عن الجوهريّ - أمثال ابن الطيب الفاسي والتادلي وغيرهما - أن يردوا عنه كل ما نسب إليه من تصحيفات، بل أقروا بأنه قد صحف - فعلاً - في (٣٠) موضعاً نذكر منها قول الفيروزآبادي: «وهُرِئَ المالُ، و- القَوْمُ، كَعُنِيَ، فَهُمْ مَهْرُوؤُون: إذا قَتَلَهُمْ البَرْدُ أو الحَرُّ، وبِخَطِّ الجوهريّ: هَرِئَ، كَسَمِعَ، وهو تَصْحِيفٌ»[٣] وقوله: «وقولُ الجوهريّ: الحِبِيرُ لُغامُ البعير غَلطٌ، والصَّوابُ: الخَبِيرُ، بالخاءِ المُعْجَمَةِ»[٤] وقوله: «وتَأَبَّسَ:

---

(١) ينظر: الفصيح: أبو العباس ثعلب، تحقيق: ودراسة عاطف مدكور، دار المعارف، مصر ١٩٨٤م، ص٣٢١، وأدب الكاتب: ابن قتيبة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤/ مطبعة السعادة، مصر ١٩٦٣م، ص١٢٨. والفرق: أبو حاتم السجستاني، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، نشر في مجلة المجمع العلمي العراقي، جا، مج ٣٧، بغداد ١٩٨٦م، ص٢٢٧.

(٢) ينظر: القاموس: ٢/ ٧١، والصحاح: ٢/ ٧١٣.

(٣) م.ن: ١/ ٣٥، وينظر: م.ن: ١/ ١١٥-١١٦.

(٤) القاموس: ٢/ ٢.

تَغَيَّرَ، أو هو تَصْحِيفٌ من ابنِ فارِسٍ والجوهريّ، والصوابُ: تَأَيَّسَ، بالمُثَنَّاةِ التَّحْتِيَّةِ»[١].

والذي يلفت في هذه التصحيفات أن أكثر من ربعها يمثل أسماء أعلام ونباتات وحيوانات إذ بلغ عدد هذا النمط من التصحيفات (١٥) تصحيفاً، ومن أمثلة ذلك قول الفيروزآبادي: «والعَنَّابُ: بائِعُ العِنَبِ، ووالِدُ حُرَيْثٍ النَّبْهانِيِّ. وقَوْلُ الجوهريّ: عَنَّابُ بن أبي حارِثَةَ، غَلطٌ، والصوابُ: عَتَّابٌ، بالمُثَنَّاةِ فَوْقُ»[٢]. وقوله: شَمَخَ الجَبَلُ: عَلَا، وطَالَ، و- الرَّجلُ بِأَنْفِهِ: تَكَبَّرَ. وشَمْخُ بنُ فَزَارَةَ: بَطْنٌ، وصَحَّفَ الجوهريّ في ذِكْرِهِ بالجيم»[٣].

هذا فضلاً عن أن قسماً مما ذكره الفيروزآبادي على أن الجوهريّ قد صحف فيه غير موجود في الصحاح المطبوع، وفي نسخ الصحاح التي اطلع عليها الزَّبيدي ومحقق الصحاح، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في مادة (خضف): «وفارسُ خَضافٍ وَهَمٌ للجوهريِّ والصَّوابُ بالصَّادِ»[٤]. مع أن الجوهريّ لم يذكر في مادة (خضف)[٥] «فارسُ خَضافٍ» ولا في مادة (فرس)[٦]، ولهذا قال الزَّبيدي: «وهذا الوهمُ لا أصلَ له فإنَّ الجوهريّ لم يذكره في هذا الحرف وإنما ذكره في الصّاد[٧] على الصواب»[٨]، كما ذكر

(١) القاموس: ٢/ ٢٠٤.
(٢) م.ن: ١/ ١١٢.
(٣) م.ن: ١/ ٢٧٢، وينظر: ١/ ١٣٣ و٢٠٣، ٢٨٦.
(٤) م.ن: ٣/ ١٣٩.
(٥) ينظر: الصحاح: ٤/ ١٣٥١-١٣٥٢.
(٦) م.ن: ٣/ ٩٥٧-٩٥٨.
(٧) ينظر: م.ن: ٤/ ١٣٥١.
(٨) التاج، تحقيق: د. حسين نصار: ٦/ ٨٩.

محقق الصحاح، إنه لم يجده فيما بين يديه من نسخ الصحاح[١]، وسبب ذلك على ما يبدو أنَّ الفيروزآبادي قد اعتمد على نسخ غير جيدة من الصحاح.

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أنَّ الفيروزآبادي كان يكرر نسبة التصحيف إلى الجوهريّ على اللفظ الواحد في موضعين من ذلك أنه أخذ عليه تصحيفه (أساحَ) الفرسُ بِذَنَبِهِ أي أرخاهُ، لذكره إياه بالشّين (أشاحَ)[٢] فقال: «أشاحَ الفرسُ بذَنَبِهِ صوابُهُ بالسّين المهملة وصحف الجوهريّ وإنما أخذه من الليث»[٣] ومثل ذلك فعل في ثلاثة ألفاظ أخر ولم ينبه على هذا التكرار إلّا في موضع واحد فقط وسكت في المواضع الثلاثة الأخر.

ولم يقتصر على رميه الجوهريّ لتصحيف الألفاظ اللغوية، بل شمل الشواهد الشعرية والمرويات أيضاً وقد بلغ عدد الشواهد التي ذكر بأن الجوهريّ قد صحف فيها (٩) شواهد، من ذلك قوله: «وقولُ الجوهريّ: الهَيْشورُ: شَجَرٌ، وأنشد[٤]:

لُبايَةً من هَمِقٍ هَيْشورِ

تصحيفٌ، والصوابُ: هَيْشومِ، بالميم، والرَّجَزُ مِيميٌّ»[٥]. وقد ثبت أن الجوهريّ قد صحف في هذا الشاهد.

أما عدد المرويات اللغوية التي رأى أنه قد صحف فيها فهو (٤) مرويات إحداها رواية الجوهريّ (أشاح) التي أخذها عن الليث كما ذكر،

---

(١) الصحاح: ٤/ ١٣٥١ (هامش المحقق).

(٢) القاموس: ١/ ٢٨٣، وينظر: الصحاح: ١/ ٣٧٩.

(٣) القاموس: ١/ ٢٤٠.

(٤) ينظر: م.ن: ٤/ ٣١٨ و١٦١، ١٦٥، و٢/ ١٤٠ و١٤٩.

(٥) م. ن: ٢/ ١٦٧.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره الجوهريّ رواية عن أبي عبيد بقوله: «أبو عبيد: الخَزاءُ بالمدِّ نَبْتٌ»[١]، فاعترض الفيروزآبادي على هذه الرواية بقوله: «والحَزا ويُمَدُّ نبتٌ الواحدةُ حَزاةٌ وحَزاءةٌ وغَلِطَ الجوهريّ فذكره بالخاء»[٢].

وقد أثبت التحقيق أن التصحيف قد حصل فعلاً في هذه الرواية أيضاً، هذا فضلاً عن نسبة التصحيف إليه في رواية ثالثة عن الأصمعي ورابعة عن ابن السكيت[٣]، وأثبت التحقيق أن الجوهريّ لم يصحف الرابعة.

يتضح مما تقدم أنَّ الفيروزآبادي كان ينسب التصحيف إلى الجوهريّ، سواء أكان التصحيف منه أم من نساخه أم أنه قد وقع في أصل الرواية نفسها، ونقله الجوهريّ على عواره، وهذا ما جعل الزَّبيدي يستغرب من الفيروزآبادي هذا الصنيع بقوله: «فلا أدري كيف ينسب الغَلطَ إلى الناقل»[٤] والحق أن التصحيف يمثل ظاهرة لم يسلم من الوقوع فيه أحدٌ من اللغويين، سواء الذين سبقوا الجوهريّ أم الذين جاؤوا بعده، ومما يؤكد ذلك مادة كتب التصحيف والتحريف[٥] التي وصلت إلينا من ضمن ما وصل من تراثنا اللغوي الذي تزخر به مكتباتنا العربية والإسلامية والعالمية.

---

(١) الصحاح: ٦/ ٢٣٢٧.

(٢) القاموس: ٤/ ٣١٨.

(٣) ينظر: م.ن: ١/ ٣١ و٦١.

(٤) التاج، تحقيق: د. عبد العزيز مطر: ٨/ ١٥٥.

(٥) ينظر على سبيل المثال: مادة كتابي: التنبيه على حدوث التصحيف، لحمزة بن الحسن الأصبهاني (٣٦٠هـ)، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري (٣٨٢هـ) وغيرهما.

أما استعمال الفيروزآبادي مصطلح التحريف في نقده مدونة الجوهريّ فجد قليل، إذ لم يستعمله إلّا في موضعين، جاء الأول مقروناً بمصطلح التصحيف ويمثل ذلك قوله: «وقولُ الجوهريّ: إذا كانت الإبِلُ سِمَاناً، قيل: بِها زِرَّةٌ، تَصحيفٌ قبيحٌ، وتَحْريفٌ شَنيعٌ، - وإنما هي بَهازِرَةٌ، على وزْنِ فَعَالِلَةٍ، وموضِعُهُ فَصْلُ الباءِ»[١]. وقد شك محقق الصحاح في كون هذا التحريف من الجوهريّ نفسه[٢]، وهو محق في شكه، وجاء الثاني في معرض نقده شواهد الجوهريّ وتمثل ذلك بقوله: «وغَلِطَ الجوهريّ فَحَرَّفَ بَيْتَ الوَلِيدِ بنِ عُقْبَةَ»[٣].

■ رابعاً: نقد شواهد الجوهريّ ومروياته اللغوية:

اعتمد الجوهريّ على الشواهد اعتماداً كبيراً في توثيق مادته اللغوية، فتنوعت شواهده وكثرت وانتقيت لتحقيق الغاية المرجوة منها على أفضل وجه، ولكن على الرغم من ذلك فإنها لم تسلم من النقد الذي تعددت مشاربه، ففي ميدان استشهاد الجوهريّ بالأحاديث النبوية الشريفة نقد الفيروزآبادي (١٣) حديثاً من الأحاديث التي استشهد بها والبالغ عددها (٧٤٤) حديثاً، وقد شمل النقد خلط الجوهريّ الحديث بالأثر[٤]، وبأقوال الفصحاء[٥]، وبكلام بعض التابعين[٦] حدث ذلك في ثمانية مواضع. ومما خطأه به لعده الحديث أثراً قوله: «قال عمر ﵁: [اِخْشَوْشَنوا

---

(١) القاموس: ٢/ ٤٠.

(٢) ينظر: الصحاح: ٢/ ٦٦٩ (هامش المحقق).

(٣) القاموس: ١/ ٤٠.

(٤) ينظر: م.ن: ١/ ٣٢٤.

(٥) ينظر: م.ن: ١/ ١٧.

(٦) ينظر: م.ن: ٤/ ٥٨.

وتَمَعْدَدُوا]»[١] فاعترض على ذلك بقوله: «قول الجوهريّ: قال عمر ﷺ، الصواب قال رسول الله (ﷺ): [تَمَعْدَدُوا واخْشَوْشِنوا، رواه ابن حَدْرَدٍ]»[٢]. ومما خطأه به لعده الأثر حديثاً قوله: «وقولُ الجوهريّ: وفي الحديث: «قامُوا صَتِيتَيْنِ»، أي: جَماعَتَيْنِ[٣]، صَوابُه: في أثَرِ ابنِ عَباسٍ، وتَمامُه «إنَّ بَني إسرائيلَ لَمَّا أُمِرُوا أن يَقْتُلَ بعضُهم بعضاً، قاموا صَتِيتَيْنِ»، ويُرْوى: صَتَّيْنِ»[٤]. والحق أن مثل هذا لا يعد وهما، لأن الحديث يطلق على المرفوع والموقوف والمقطوع[٥]، وأن الحديث أعم من الخبر والأثر، إذ الخبر ما يكون مرويًّا عن رسول الله (ﷺ)، والأثر يكون مرويًّا عن صحابي والحديث يشملهما[٦].

كما رأى الفيروزآبادي أن الجوهريّ لم يميز - أحياناً - الحديث من المثل، إذ عد الحديث مثلاً تارة[٧]، والمثل حديثاً تارة أخرى[٨]، حدث ذلك في موضعين أحدهما خطأ قد كرره الفيروزآبادي على عادته. ونحن نقر أن أنماط هذا يعد مأخذاً على الجوهريّ يعكس حالة من الاضطراب وعدم الدقة، إذ أخطأ وداخل بين الأنواع، لواقعية هذه المداخلة أو لغَلطِهِ

---

(١) الصحاح: ٢/ ٥٠٦.

(٢) القاموس: ١/ ٣٢٤.

(٣) الصحاح: ١/ ٢٥٥.

(٤) القاموس: ١/ ١٥٧.

(٥) الوشاح: ١/ ٢٣ (هامش الصحاح، طبعة بولاق).

(٦) ينظر: مع المصادر في اللغة والأدب: د. إبراهيم السامرائي، دار الطليعة للطباعة، بيروت ١٩٨١م، ٢/ ٢٥٥ (التعريف بمخطوطة: الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط، لداود زادة).

(٧) ينظر: الصحاح: ١٥/ ١٩٠١، والقاموس: ٤/ ٩٩.

(٨) ينظر: الصحاح: ٥/ ١٧٥٥، والقاموس: ٤/ ٩.

بوصفه إنساناً يصيب أو يخطئ، ويحقق، ويسهو، ويتوقع منه كل شيء في مكابدة العلم والحفظ، ومحاولة التأليف والتدوين[١].

وإذ عد الجوهريّ لغة بعض الأحاديث مجهولة[٢] فإن الفيروزآبادي قد خالفه في ذلك، ونقد ما ذهب إليه في هذا الاتجاه[٣]. كما خطأه في رواية حديث عبدالله بن عباس (رضي الله عنه) في صفة الجنة، فحين قال: «ويومٌ سَجْسَجٌ: لا حَرٌّ مُؤْذٍ ولا قُرٌّ، وفي الحديث «الجنةُ سَجْسَجٌ»»[٤] اعترض الفيروزآبادي على كلامه فقال: «ويوم سَجْسَج: لا حَرٌّ ولا قُرٌّ... ومنه حديث ابن عباس في صفة الجنة وهوائها السَجْسَج، وغَلِطَ الجوهريّ في قوله: «الجنة سَجْسَج»»[٥] إذ أسقط كلمة «هوائها» وحاول الزَّبيدي أن يسوغ ذلك بقوله: «ويحتمل أن يكون على حذف مضاف»[٦] ولعل ذلك، كان سهواً من الجوهريّ أو من نساخه، فسقطت كلمة هوائها، وهو أمر متوقع في مثل هذه الأمور.

ولم تسلم الأمثال التي استشهد بها الجوهريّ من النقد، إذ نقدت هي الأخرى أيضاً، من حيث روايتها ولغتها، ومن الأمثلة على ذلك قول الفيروزآبادي: «وشَعْفانِ: جَبَلانِ بالغوْرِ، ومنه المَثَلُ[٧]: «لكن بشَعْفَيْنِ

---

(١) ينظر: رسالتنا للماجستير: نظرية صحة الألفاظ عند الجوهريّ: كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩م، ص١٣٦.

(٢) ينظر: الصحاح: ٥/ ٢٠٠٩.

(٣) ينظر: القاموس: ٤/ ١٦٤.

(٤) الصحاح: ١/ ٣٢١.

(٥) القاموس: ١/ ٢٠٠.

(٦) التاج: ٦/ ٣٠.

(٧) ينظر: مجمع الأمثال: ٢/ ١٧٦، والجَدُود: الناقة القليلة اللبن.

أنْتِ جَدودٌ»، وقولُ الجوهريّ: شَعْفِيْنَ، بكسر الفاء، غَلطٌ»[١]، لكن اتضح أن المثل في الصحاح المطبوع بفتح الفاء لا بكسرها[٢]، كما نقده لعدم تمييزه المثل من الحديث كما أسلفنا.

ومع كثرة الشواهد الشعرية[٣]، التي استند إليها الجوهريّ في إثبات صحة الألفاظ، فإن نقد الفيروزآبادي لها اقتصر على (٣٥) شاهداً شعريًّا، وشمل النقد الخطأ في نسبة الأبيات إلى قائليها، وقد بلغ مجموع الأبيات التي نقدت بمثل هذا النقد خمسة أبيات من ذلك ما عرضه بقوله: «والمِعارُ، بالكسر: الفرسُ الذي يَحيدُ عن الطريقِ براكِبه، ومنه قولُ بِشْرِ بنِ أبي خازمٍ لا الطِّرِمَّاحِ، وغَلِطَ الجوهريّ:

وَجَدْنَا في كتابِ بني تَميمٍ
أحَقُّ الخَيْلِ بالرَّكْضِ المِعارُ

أبو عُبَيْدَةَ: «والناسُ يَرْوُونَهُ المُعارُ، من العارِيةِ، وهو خَطَأٌ»»[٤].

والذي ذكره الجوهريّ هو المُعار بالضم فقال: «وعار الفرسُ أي انفلتَ وذهب ها هنا وها هنا من مَرَحِهِ. وأعارهُ صاحبُهُ فهو مُعارٌ ومنه قول الطِّرِمَّاح....»[٥] وهذا يعني أنه خطَّأ الجوهريّ في نسبة البيت، وفي

---

(١) القاموس: ٣/ ١٦٤.
(٢) ينظر: الصحاح: ٤/ ١٣٨٢.
(٣) بلغ عدد الشواهد الشعرية في الصحاح كله ٩٣٠٣ شواهد، ينظر: نظرية صحة الألفاظ عند الجوهريّ: ٩٠.
(٤) القاموس: ٢/ ١٠٢.
(٥) الصحاح: ٢/ ٧٦٣.

لغته، وقد وجدنا البيت في ملحقات ديوان بشر[١]، وفي ملحقات ديوان الطِّرمَّاح[٢]، وهذا ما جعل ابن الطيب الفاسي يقول: «لا غَلطَ فإن هذا الشطر وجد في كلام الطَّرِمَّاح وفي كلام بشر كما قاله رواة أشعار العرب وكلٌّ نسبه كما رواه أو وجده فالتغليط بمثله دون إحاطة ولا استقراء تام هو الغَلطُ كما لا يخفى، ووقوع الحافر على الحافر في كلامهم لا يكاد يفارق أكثر أكابرهم ولا سيما إذا تفاوتت القرائح»[٣].

ومن النماذج الأخر لنقده الشاهد الشعري قوله: «وتَجُوبُ: قَبِيلَةٌ من حِمْيَرَ، منهم ابنُ مُلْجَم التَّجوبِيُّ قاتِلُ عليٍّ، رضي الله عنه، وغَلِطَ الجوهريّ فَحَرَّفَ بَيْتَ الوَلِيدِ بنِ عُقْبَةَ:

ألا إنَّ خَيْرَ النَّاسِ بَعْدَ ثَلاثَة
قَتِيلُ التُّجِيبِيِّ الذي جاءَ مِنْ مُضَرْ

وأنْشَدَه التَّجوبِيّ ظَنًّا أنَّ الثَّلاثةَ الخُلَفَاءُ، وإنَّما هُم: النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) والعُمَرَانِ، ونِسْبَتُه إلى الكُمَيْتِ وهَمٌ أيضاً، هنا وضَعَه الخَلِيلُ»[٤].

نلحظ في هذا النص أن الفيروزآبادي قد غَلَّطَ الجوهريّ في ثلاثة أمور:

---

(١) ينظر: ديوان الطرماح، تحقيق: د. عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق ١٩٧٢م، ص٥١٦، وفيه: المعار بالضم كما رواه الجوهريّ، وأشار المحقق إلى وجود هذا البيت في شعر الطرماح.

(٢) ينظر: ديوان بشر أبي خازم الأسدي: تحقيق: د. عزة حسن، ط٢/ مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق ١٩٧٢م وفيه المعار بالضم كما رواه الجوهريّ وأشار المحقق إلى وجود هذا البيت في شعر الطرماح أيضاً.

(٣) التاج: ١٣/ ١٧٨-١٧٩.

(٤) القاموس: ١/ ٤٠.

الأول : عدم فهمه معنى البيت وما قصد الشاعر فيه.

الثاني : تحريف البيت لكي ينسجم مع المعنى الذي يعتقده أنه الصواب.

الثالث : الغَلط في نسبة البيت إلى قائله.

وقد وجدنا البيت في ديوان الكميت(١) بحسب ما نسبه الفيروزآبادي، ولم نجده في ديوان الوليد بن عُقْبَةَ. لكن الزَّبيدي لا يرى وهماً أو غَلطاً في قول الجوهريّ، لأنه تبع ابن فارس فيما ذهب إليه مع موافقته لرأي أئمة العرب(٢).

ومن النقدات التي وجهت إلى شواهد الجوهريّ الشعرية تلك التي وجهت إلى روايته التي انتقاها لشواهده، وبلغ مجموع المآخذ في هذا الجانب (١٢) مأخذاً. من أمثلة ذلك تغليطه بقوله: «والسِّناد في الشعر اختلاف الردفين كقول الشاعر:

فـقـد أَلِـجُ الـخِـبـاءَ عـلـى جِـوارٍ
كـأن عُـيـونَـهُـنَّ عُـيُـونُ عِـيـنِ

ثم قال:

فأصبح رأسُهُ مثلَ اللُجَيْنِ»(٣)

فعلق على ذلك بقوله: «وغَلِطَ الجوهريّ في المِثالِ، والرِّوايَةُ:

---

(١) شعر الكميت بن زيد السدي، ج٣، ق٣، جمع وتقديم د. داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد ١٩٦٩م، ص١٨، وقد ذكر في الشعر المختلف في نسبته.

(٢) التاج، تحقيق علي هلالي: ٢/٥٨-٦٠.

(٣) الصحاح: ٢/ ٤٩٠.

فـقـد ألِـجُ الـخُـدورَ عـلـى الـعَـذارى

كــأنَّ عُــيــونَــهُــنَّ عُــيــونُ عِــيــنِ

فــإن يَــكُ فــاتَــنــي أسَــفــاً شَــبــابــي

وأصْــبَــحَ رأسُــهُ مِــثْــلَ الــلَّــجــيــن

اللَّجينُ، بفتح اللامِ لا بضمِّهِ»[١]، وقد رد الزَّبيدي على ذلك بقوله: «إن رواية المصنف لا تقدح في رواية الجوهريّ لأنهم صرحوا أن رواية لا تقدح في رواية، ولا ترد رواية بأخرى لو صحت ووردت عن الثقات كما صرح ابن الأنباري في أصوله، وابن السراج وأيده ابن هشام»[٢] وقد أورد ابن فارس الشاهد نفسه كما جاء في الصحاح بضم لام (اللُجين)[٣]، هذا فضلاً عن أن سياق البيت يتساوق مع رواية الجوهريّ أي أن رأسَهُ أصبح مثلَ الفضَّةِ بياضاً، والدليل على ذلك أنه يأسف على شبابه في صدر البيت.

ومن أمثلة ما خطأ فيه الجوهريّ في رواية الشاهد قوله: «والثَّعْلَبُ: معروفٌ، قال الكسائي: الأنثى منه ثَعْلَبَةٌ، والذَّكَرُ ثُعْلَبانٌ وأنشد:

يــبــولُ الــثُّــعْــلــبــانُ بــرأسِــهِ

لـقـد ذلَّ مَـنْ بـالـتْ عـلـيـهِ الـثَّـعـالـبُ»[٤]

---

(١) القاموس: ١/ ٣٤١.

(٢) التاج، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (١٣٨٩هـ-١٩٧٠م): ٧/ ١٦٤.

(٣) القاموس: ٣/ ١٠٥.

(٤) الصحاح: ١/ ٩٢.

فعلق الفيروزآبادي على قول الجوهريّ هذا بقوله: «واستشهاد الجوهريّ بقوله:

يــبــولُ الــثُّــعْــلــبــانُ بــرأسِــهِ

غَلطٌ صريحٌ، وهو مسبوقٌ فيه، والصَّوابُ في البيتِ فَتْحُ الثَّاءِ، لأنه مُثنى»[١] وقد أثبت التحقيق صواب رواية الجوهريّ، لأن كثيراً من كتب اللغة ذكرت أن (الثُّعلبان) بالضم هو الصحيح، ويقصد به ذكر الثعالب، وهو اسم مفرد لا مثنى، وأهل اللغة يستشهدون بالبيت للفرق بين الذكر والأنثى[٢]، فعلى هذا فرواية الجوهريّ في هذا الشاهد لا غبار عليها ما دامت مستشهداً بها في كتب اللغة المعول عليها. وقد تأكد لنا أن الفيروزآبادي كان مجانباً للصواب في عشرة شواهد أخذها على الجوهريّ في هذا الجانب، وأنه كان مصيبا في اثنين فقط.

وقد خطأ الفيروزآبادي الجوهريّ في تفسيره طائفة من الألفاظ التي وردت في شواهده الشعرية، ذاكراً إزاءها التفسير الذي يراه صواباً. ومن ذلك قوله: «وإنشاد الجوهريّ بيت عمرو بن الحُبَاب:

كما طرَّ أوْبارُ الجرابِ على النَّشر»

وتفسيره أن جراباً جمعُ جُرْبٍ سهوٌ، وإنما جَرابٌ جمعُ جَرِبٍ كَكَتِفٍ، يقولُ ظاهرُنا عند الصُّلحِ حَسَنٌ وقلوبُنا مُضاغَنَةٌ كما تنبتُ أوبارُ الإبل الجَرْبى على النَّشْرِ، وهو نبتٌ يَخْضَرُّ بعد يُبْسِهِ دُبُرَ الصَّيفِ مُؤْذٍ لراعِيَتِهِ[٣]. وقد نقل الزَّبيدي ردَّ شيخِهِ على هذا النقد فقال: «قال شيخُنَا: فُعْلٌ بِالضَّمِّ جُمِعَتْ منه أَلْفَاظ على فِعَالٍ، كرُمْحٍ ورِمَاحٍ ودُهْن ودِهَانٍ، بَلْ

---

(١) القاموس: ١/ ٤٢.

(٢) ينظر: تاج العروس: ٢/ ٨٩-٩٠، والوشاح: ٢/ ١١٥.

(٣) القاموس: ١/ ٤٧.

عَدَّهُ ابنُ هِشَام وابنُ مَالِك وأَبُو حَيَّانَ مِنَ المَقِيسِ فيه بخِلَافِ فَعِلٍ كَكَتِفٍ فإِنَّه لم يَقُلْ أَحَدٌ من النُّحَاة ولا أَهلِ العربية إنه يُجْمَع على فِعَالٍ بالكسر»[١]، ولم نجد من يخطئ هذا البناء فيما اطلعنا عليه من كتب اللغة والمعجمات.

كما شمل نقد الشواهد الشعرية أموراً أخر غير التي ذكرت، ونعت الجوهريّ بنعوت قاسية نذكر منها قوله: «واستشهاده بالبيت باطل»[٢]، «وإنشاد الجوهريّ مختل»[٣]. يفهم من هذين النعتين وغيرهما أنه أراد الطعن فيه، حتى وصل الحد به أن يشير إلى أن الجوهريّ قد أخطأ ببيت واحد تسعة أغلاط)[٤]. وقد أخذ الفيروزآبادي على الجوهريّ بأنه قد صحف في تسعة شواهد شعرية واحد التصحفيات شفع بالتحريف، وقد تحدثنا عن التصحيف والتحريف في شواهد الجوهريّ في مكان سابق من هذا البحث.

ولم يقتصر نقد الفيروزآبادي على رواية الشعر، فثمة نقد وجه إلى رواية الجوهريّ للغة، بيد أن هذا النقد جد قليل يتمثل بتسعة مواضع فقط، موضع منها وهم فيه الجوهريّ لإغفاله نسبه الرواية إلى صاحبها[٥] وآخر لخلطه بين آراء العلماء، وقد تمثل ذلك بقوله: «الدَّغاولُ: الدَّواهي بلا واحدٍ وغَلِطَ الجوهريّ فيه فقال: الدَّواغلُ، ووهم الجوهريّ في نسبته إلى أبي عبيد، فإنّ أبا عبيد لم يقل إلّا الدَّواغل[٦]، وقد وقع في (المجمل) لابن فارس مثل ما قاله الجوهريّ أيضاً.

(١) التاج: ٢/١٥٦-١٥٧.
(٢) القاموس: ٤/ ٣٨٩.
(٣) م.ن: ٢٠٣.
(٤) م.ن: ٣/ ٤١.
(٥) م.ن: ٣/ ١٩٠-١٩١، وينظر الصحاح: ٤/١٤١٦.
(٦) م.ن: ٣/ ٣٨٧.

والمأخذ الثالث لخطئه في نقل رواية عن ابن الأعرابي إذ خالفه في الضبط، لذلك نقده الفيروزآبادي بقوله: «وجاءَ بِدَبَى دُبَيّ، وبِدَبَى دُبَيَّيْنِ: بمالٍ كَثيرٍ، وغَلِطَ الجوهريّ»(١). أما المأخذ الرابع فيتمثل بإجازة المَغَص بالتحريك الذي عده الجوهريّ من كلام العامّة رواية عن ابن السكيت فمنع (المغَص) بتحريك الغين لأنه من كلام العامة(٢)، وقد أثبت التحقيق أن هناك شبه إجماع بين علماء اللغة على أفصحية (المغْص) بالسكون إذ اقتصر عليه الخليل(٣)، وابن فارس(٤)، ومنع ابن قتيبة التحريك(٥)، وذكر آخرون الوجهين لكنهم رأوا أن الفصيح هو سكون الغين(٦)، وقد ذكر قسم منهم رواية ابن السكيت كما فعل الجوهريّ(٧) ولم يسو بين الوجهين سوى ابن دريد الذي ذكرهما دون ترجيح أحدهما على الآخر(٨).

يتضح مما ذكر أن (مغَصَ) بالتحريك لغة ضعيفة لم يستعملها العرب إلّا قليلاً بدليل أن الأزهري ذكرها ونسبها إلى بعض الأعراب(٩). وعلى هذا فإن السكون يمثل اللغة الأكثر استعمالاً، وبما أن الجوهريّ يستند إلى

---

(١) القاموس: ٤-٣٢٨.

(٢) ينظر: الصحاح: ٣/ ١٠٥٧، والقاموس: ٢/ ٣٣٠.

(٣) ينظر: العين: ٣/ ٣٧٥.

(٤) ينظر: المقاييس: ٥/ ٣٣٩.

(٥) ينظر: أدب الكاتب: ابن قتيبة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦٣م، ص٢٩٥.

(٦) ينظر: أساس البلاغة: ٢/ ٣٩٤.

(٧) ينظر: تهذيب اللغة: ٨/ ٣١، والتكملة: ٣/ ٤٢٩، والمصباح المنير: ٢/ ٥٧٦.

(٨) ينظر: جمهرة اللغة: ابن دريد، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٧م، ٢/ ٨٨٩.

(٩) ينظر: التهذيب: ٨/ ٣٢.

منهج انتقائي يعتمد على اختيار الفصيح والأفصح من لغات العرب، فقد رجح لغة السكون ومنع التحريك مستنداً في ذلك إلى رواية ابن السكيت، فلا نرى في ذلك وهماً، لأنه قد اعتمد على شرط الصحة في معجمه ولم يعتمد على مطلق الجمع كما فعل الفيروزآبادي. وبما أن الاقتصار على السكون، ومنع التحريك هو رأي لغويين يعتد بهم في هذا الميدان، ويعول على كتبهم في تمييز الفصيح من غيره، كالخليل وابن السكيت وابن قتيبة وابن فارس، فان تخطئة الجوهريّ تعني تخطئتهم جميعاً، هذا فضلاً عن أن ما منعه الجوهريّ من تحريك (المغص) هو ما زالت العامة عليه حتى يومنا هذا.

كما وصف رواية الجوهريّ عن الخليل من أن أشياء فَعْلاء وأنها جمع على غير واحده كشاعر وشعراء بأنها حكاية مختلة ضَربَ فيها مذهبَ الخليل على مذهب الأخفش ولم يميز بينهما[١].

وقد غَلِطَ الجوهريّ في نقله رواية عن ابن دريد حين قال: «وقول الجوهريّ عن ابن دريد إن الأصمعي كان يقول الجِنْسُ: المُجانَسَةُ من لغات العامة غَلَطٌ؛ لأنَّ الأصمعي واضع كتاب الأجناس وهو أول من جاء بهذا اللقب»[٢]، هذا فضلاً عن نقده إياه لتصحيفه أربع مرويات لغوية كما أوضحنا ذلك في مبحث التصحيف.

■ خامساً: تصويب تصحيحات الجوهريّ:

كان لتوهم توربيكة ما يسوغه حين أدرج صحاح الجوهريّ في مسرده

(١) ينظر: القاموس: ١/ ٢٠.

(٢) م. ن: ٢/ ٢١٢.

الذي عده عن كتب لحن العامة[١]، وذلك لكثرة ما حواه هذا المعجم من تصحيحات لغوية وإشارات إلى لحن العامة، ومفاضلات بين لغات العرب وتقويمها، وغير ذلك من قضايا النقد[٢]. وقد صوب الفيروزآبادي قسما من هذه التصحيحات الجوهريّة إما بمنعه ما أجازه منها، أو بإجازته ما منعه، ومن أمثلة إجازته ما منعه قوله: «وقول الجوهريّ: لا تقل عَجَمْتُ وَهْمٌ»[٣]، والذي ذكره الجوهريّ هو: «يقال أعْجَمْتُ الحرفَ، والتَّعجيمُ مثلُهُ ولا تقل عَجَمْتُ»[٤]. والحق أنه لم يكن أول من منع بناء فعلت (عجمت)، فقد منعه جمهور اللغويين إذ منعه ثعلب في فصيحه وتابعه في ذلك أكثر شراحه[٥]، كما منعه الأزهري بقوله: «ولا يقال عَجَمْتُ»[٦]، ولم يذكره آخرون منهم ابن دريد[٧]، وابن سيده[٨]، والفيومي[٩]، وقد أجمع معظم من أشرنا إليهم على أن (عَجَمْتُ) على بناء (فَعَلْتُ) لا يكون

(١) ينظر: لحن العامة والتطور اللغوي: د. رمضان عبد التواب، ط١، مطابع دار المعارف، القاهرة ١٩٦٧م، ص٦٦.

(٢) ينظر: نظرية صحة الألفاظ عند الجوهريّ، ص١٩.

(٣) القاموس: ٤/ ١٤٩، ١/ ٣٠٤-٣٠٥.

(٤) الصحاح: ٥/ ١٩٨١.

(٥) ينظر: تصحيح الفصيح: ابن درستورية، تحقيق: عبدالله الجبوري، ط١، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٧٥م، ١/ ٣٠٤-٣٠٥، شرح الفصيح في اللغة: أبو منصور ابن الجبان، تحقيق د. عبد الجبار القزاز، ط١، مطابع الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩١م، ص١٤٤، شرح الفصيح: ابن هشام اللخمي، د. مهدي عبيد جاسم، ط١، مطبعة فنون، بغداد ١٩٨٨م، ص٨٨.

(٦) التهذيب: ١/ ٣١٩.

(٧) ينظر: الجمهرة: ١/ ٤٨٤.

(٨) ينظر: المخصص: ابن سيده، دار الفكر بيروت، ١٥/ ٣٠.

(٩) ينظر: المصباح المنير: ١/ ٣٩٥.

للإزالة، وإنما يفيد معنى المَضْغِ والعَضِّ. وحتى لو أجاز بعضهم البناء - كما أشار إلى ذلك الزَّبيدي[١] فإن الجوهريّ قد الْتَزَم على نَفْسِه بالصَّحِيح الفَصِيح، وبما أن (عَجَمْتُ) لم يثبت عنده على شَرْطه فلا يَكُونُ ما قَالَه وَهَماً، كَمَا هو ظاهِرٌ.

وحين منع الجوهريّ أن يقال (أجْذَم) للمجذوم بقوله: «الجُذام: داءٌ، وقد جُذِمَ الرجلُ بضم الجيم، فهو مجذومٌ ولا يقال أجْذَمُ»[٢] أنكر الفيروزآبادي عليه هذا المنع بقوله: «جُذِمَ كعُنِيَ، فهو مجذومٌ ومُجْذَمٌ وأجْذَمُ ووهم الجوهريّ في منعه»[٣]، وقد أثبت التحقيق أن الجوهريّ لم يكن واهماً في منعه ما منع، إذ تأكد لدينا أن الأجذم يطلق على مقطوع اليد فقط[٤]، ولم نجد فيما رجعنا إليه من كتب ومعجمات من يذكر أن الذي يصاب بالجُذام يقال له أجذم، وخلاف ذلك فإن الكتب المعول عليها تؤكد ما ذهب إليه الجوهريّ، فها هو الخليل يقول: «والمجذومُ: الذي ينزل به الجُذام، والاسم الجُذام»[٥]، وأكد الفيومي ذلك أيضاً، ومنع أن يقال أجذم بمعنى مجذوم[٦]، وإلى ذلك ذهب ابن الأنباري حين قال: «ويقال رجل مجذومٌ، قال أبو بكر المجذومُ معناه في كلام العرب المقطوع بعض اللحم وبعض الأعضاء.... ورجلٌ أجْذَمُ إذا كان مقطوعَ اليد»[٧]، يتضح من

(١) ينظر: التاج، تحقيق إبراهيم ترزي: ٣٣/ ٦١.
(٢) الصحاح: ٥/ ١٨٤.
(٣) القاموس: ٤/ ٨٩.
(٤) ينظر: الجمهرة: ١/ ٥٢، المقاييس، ١/ ٢٣٩، والمثلث ابن السيد البطليوسي، تحقيق د. صلاح الفرطوسي، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨١م، ١/ ٤٢٤.
(٥) ينظر: العين: ٦/ ٩٧.
(٦) المصباح المنير: ١/ ٩٤.
(٧) الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار الرشيد، بغداد ١٩٧٩م، ٢/ ٣٠١.

هذا كله أن المجذوم والأجذم مختلفان وإن اتفقا في إعطاء معنى القطع، لكنهما مختلفان في تحديد الجزء المقطوع.

وقد ثبت أن سبب منع الجوهريّ ما منعه من ألفاظ يعود إلى كونه لا يمثل الأفصحية، فهو إما عاميٌّ، أو ممثلٌ للغةٍ ضعيفةٍ أو قليلةٍ، أو رديئةٍ أو مجهولةٍ، ولكن هذا لا يعني أن الفيروزآبادي كان مجانباً للصواب في كل ما وهَّم فيه الجوهريّ، فقد تأكد لدينا أنه كان على صواب في إجازته طائفة مما منعه. ومن أمثلة ذلك أن الجوهريّ كان قد منع (اليِسار) بكسر الياء بقوله: «واليَسار: خلاف اليمين، ولا تقل اليِسار بالكسر»[١]، لكننا وجدنا الفيروزآبادي قد أجازه بقوله: «واليَسار ويكسر، ووهم الجوهريّ فمنع الكسر»[٢] والحق إنهما لغتان اختلف في أيتهما أفصح، فبينما عَدَّ ابن دريد لغة الكسر هي الأفصح[٣] وجدنا ابن السكيت قد عد لغة الفتح هي الأفصح[٤].

فإذا كانت المفاضلة بين اللغتين مسوغة لاستثقال الكسرة مع الياء[٥]، فإنه لا مسوغ لمنع واحدة منهما، لذا فإن ما ذهب إليه الفيروزآبادي في هذه المسألة يمثل الرأي الأرجح، وهذا ما ينطبق على رده تصحيحات أخر للجوهري.

وإذ عد الجوهريّ (فَصّ الخاتم) بفتح الفاء اللغة الفصحى وعد الكسر لغة العامة[٦]، خالفه الفيروزآبادي بقوله: «الفَصُّ للخاتم مثلثةٌ

(١) الصحاح: ٢/ ٨٥٨.
(٢) القاموس: ٢/ ١٦٩.
(٣) الجمهرة: ٢/ ٧٢٥.
(٤) ينظر: إصلاح المنطق: ١٦٣.
(٥) ينظر: التاج، تحقيق عبد العليم الطحاوي: ١٤/ ٤٦١.
(٦) الصحاح: ٣/ ١٠٤٨.

والكسرُ غيرُ لحنٍ ووهِمَ الجوهريّ»[١]، أي في عده لحنا، وقد أكد أكثر من لغوي أفصحية الفتح، ولكن أحدا منهم لم يمنع الكسر، إذ عدوا الكلمة من المثلثات اللغوية، مثلما ذهب إلى ذلك الفيروزآبادي، لكن يفهم من كلامهم أن الكسر أقل فصاحة وليس خطأً[٢].

يتضح مما تقدم أن تباين مقاييس الخطأ والصواب لدى الرجلين كان سبباً في اختلافهما في قبول ما يقبل ورفض ما يرفض.

■ سادساً: نقد التراكيب النحوية:

على الرغم مما ذكر عن الجوهريّ من أنه كان أنحى اللغويين، فإنه لم يسلم من النقد في هذا المجال، فقد انتقد الفيروزآبادي مجموعة من تعليلاته النحوية وخطأه فيما تفرد به من آراء نحوية، حصل ذلك في تسع مسائل نحوية وأثبت التحقيق أنه كان مصيباً في قسم منها ومجانباً للصواب في قسم آخر، ونورد فيما يأتي نماذج من هذا النقد:

- لما ذكر الجوهريّ أنّ (أيَا) من حروف النداء ينادى بها القريب والبعيد، تقول «أيا زيد أقبل»[٣]، اعترض الفيروزآبادي على ذلك بقوله: «أيا حرفٌ لنداء البعيد لا القريب ووهم الجوهريّ»[٤]، والذي يفهم من كلام الجوهريّ أن (أيا) تستعمل لنداء القريب والبعيد على حد سواء، والأصوب أنها تستعمل لمناداة البعيد؛ لأنه هو المشهور عند النحويين[٥]،

---

(١) القاموس: ٢/ ٣٢٣.

(٢) ينظر: نظرية صحة الألفاظ عند الجوهريّ: ص١٠٣.

(٣) الصحاح: ٦/ ٢٢٧٧.

(٤) القاموس: ٤/ ٤١٠.

(٥) ينظر: المقتضب: المبرد، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت ١٩٦٣م، ٤/ ٢٣٥، ومغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري، ١/ ٢٠، إذ جاء فيه ما يأتي: (وفي الصحاح أنه حرف النداء القريب والبعيد وليس كذلك).

ولكن مع هذا فقد أشارت بعض كتب النحو المعول عليها إلى جواز استعمال (أيا) للقريب أيضاً، من ذلك ما قاله سيبويه: «وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف، ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها»[١]. يفهم من كلام سيبويه أن ما يستعمل للبعيد قد يستعمل للقريب، ولا يجوز العكس، ولكن ذلك قليل يدل على ذلك قوله «وقد يستعملون»، وهو يدل على أنه قد وجده مستعملا في كلام بعض العرب، وعلى هذا فإن الجوهريّ لم يكن أول القائلين بذلك، لكنه ساوى بين الاستعمالين.

- وعندما قال الجوهريّ: «تقول رأيته وحدَهُ، وهو منصوبٌ عند أهل الكوفة على الظرف، وعند أهل البصرة على المصدر في كل حال»[٢]، علق الفيروزآبادي عليه بقوله: «ورأيته وحدَهُ مصدر لا يثنى ولا يجمع، ونصبه على الحال عند البصريين لا على المصدر واخطأ الجوهريّ ويونس»[٣]، والمشهور عند النحاة هو ما ذهب إليه الفيروزآبادي، وهو أن وحده منصوبة على الحال في رأي البصريين، لا على المصدر كما ذهب الجوهريّ، كما تؤكد ذلك أكثر كتب النحو[٤]، إذ تشير إلى أن «وحده» مصدر أقيم مقام الحال، فهو منصوب على الحال لا المصدرية، ومما اعترض عليه الفيروزآبادي في هذا المجال أيضاً، عده قول

---

(١) الكتاب: سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١/ ٣٢٥.

(٢) الصحاح: ٢/ ٥٤٧.

(٣) القاموس: ١/ ٣٥٦.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. مصطفى أحمد النحاس، ط١، مطبعة المدني، القاهرة ١٩٨٧م، ٢/ ٣٣٩ وما بعدها.

الجوهريّ: «والقدم: واحدُ الأقدام»[١]، سهواً، إذ يرى أن صوابه (واحدة)[٢]، ومن الواضح أن الفيروزآبادي محق فيما ذهب إليه، لأنَّ هنالك إجماعاً بين اللغويين على أن القدم مؤنثة[٣]، ولا أعتقد أن هذه الحقيقية قد غابت عن الجوهريّ، وهو العالم المتضلع من النحو والصرف، فربما كان ذلك زلة قلم منه، وهذا متوقع لأن الجوهريّ إنسان قد يسهو أو يخطئ، وقد ذكر الزَّبيدي في تاجه أنه وجد الخطأ بخط الجوهريّ، لكن مع هذا فقد حاول شيخه أن يدافع عنه ومثله فعل التادلي في وشاحه لكن دفاعهما جاء ضعيفاً[٤].

- ومن أمثلة تخطئته إياه ما ذكره بقوله: «وقول الجوهريّ السَّلْعُ خطأ، لأنهُ علمٌ وجبلٌ لهذيل»[٥] ويفهم من كلامه أن خطأ الجوهريّ يتمثل بتعريفه اسم العلم، والمشهور أن الأعلام لا تدخلها الألف واللام إلّا في حالات خاصة ونادرة[٦]، ولكننا مع هذا لم نجد ما ذكره الفيروزآبادي في

(١) الصحاح: ٥/ ٢٠٧.

(٢) ينظر: القاموس: ٤/ ١٦٣.

(٣) ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٢٠، والمخصص: مج٥، السفر ١٦، وشرح الجمل: ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبي جناح، وزارة الأوقاف، بغداد ١٩٨٢م، ٢/ ٢٧٤، والقصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية: ابن الحاجب، تحقيق: طارق نجم، مطبعة المنار، الأردن ط١، ١٩٨٥م، ص٩٦، وقد ذكر محققه (القدم) ضمن الألفاظ المتفق على تأنيثها، ص٤٠.

(٤) ينظر: التاج: ٣٣/ ٢٣٦، والوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجد الصحاح: أبو زيد عبد الرحمن بن عبد العزيز التادلي، تحقيق ودراسة: شيماء إسماعيل قاسم محمد النقيب، رسالة ماجستير، بإشراف الأستاذ الدكتور عامر باهر الحيالي، كلية التربية الأساسية جامعة الموصل، (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).

(٥) القاموس: ٣/ ٤٠-٤١.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ١٢٧ هامش المحقق حول تعريف العلم.

الصحاح المطبوع إذ جاء فيه: «وسَلْعٌ أيضاً: جبلٌ بالمدينة... والسَّلْعُ أيضاً بمعنى الشَّقِّ في القَدَمِ»[١]، من الواضح أن الجوهريّ لم يعرف العلم بل عرض السَّلْعَ بمعنى الشَّقِّ في القدم فلا خطأ إذن، وربما استند الفيروزآبادي إلى نسخ غير جيدة من الصحاح، وقد علل التادلي ذلك تعليلاً جيداً إذ قال: «المجد رحمه الله ظفر بنسخة محرفة فنسج على منوالها، ولعلها من نسخ العجم أيضاً، فإن من عاداتهم أن يدخلوا الألف واللام على الأعلام فيقولون: البغداد، المكة، وما شابه ذلك، وقد سمعنا ذلك من علمائهم في محاوراتهم»[٢].

وقد أثبت التحقيق أن المواضع الخمسة الأخر التي خَطَّأَ فيها الفيروزآبادي الجوهريّ فيها، لم يكن مجانباً للصواب في جميعها بل كان مصيباً في ثلاثة مواضع منها[٣]، ومجانباً للصواب في موضعين فقط[٤].

---

(١) الصحاح: ٣/ ١٢٣١.

(٢) ينظر: الوشاح: ١٥٨.

(٣) ينظر: القاموس: ١/ ٣٣٨، ١/ ١٤٤، ٣/ ٣١٢.

(٤) م.ن: ٤/ ٢٨٩، ٣/ ١٩٧.

صيغ الأحكام النقدية

إحصاء وتقويم

اتضح لنا مما سبق أن الفيروزآبادي قد استعمل في نقده للجوهري صيغَ أحكامٍ ذوات عبارات وجمل صريحة في نسبة الوهم والغَلط والخطأ والتصحيفً إلى الجوهريّ، يمكن تصنيفها على وفق النماذج الموضحة في الجدول الآتي:

الصيغة	عدد مرات ورودها في القاموس
«وهَّم الجوهريّ بيت المسيَّب»[1]	١٨٧
«وهم أبو نصر»[2]	
«لا كما توهمه الجوهريّ»[3]	
«وهم وهماً فاضحاً»[4]	
«وهم وإن نسبه إلى سيبويه»[5]	

(١) م.ن: ٢/ ٧١.

(٢) م.ن: ١/ ٢٥.

(٣) القاموس: ١/ ٧.

(٤) م.ن: ٢/ ٣٣٣.

(٥) م.ن: ١/ ٢١٤.

الصيغة	عدد مرات ورودها في القاموس
«وهم الجوهريّ بخطه»[١]	١٨٧
«وهم الجوهريّ وغيره»[٢]	
«وهم الجوهريّ فضبطه بقلمه»[٣]	
«وقول الجوهريّ لا تقل... وهم»[٤]	
(وهم الجوهريّ فمنع الكسر)[٥]	
(وهم الجوهريّ فقال لا يقال)[٦]	
(والكسر غير لحن ووهم الجوهريّ[٧]	
ذكره الجوهريّ في المعتل وهما)[٨]	٩٧
(غَلطُ الجوهريّ فاحش)[٩]	
(غَلطُ الجوهريّ صريح)[١٠]	
(غَلِطَ الجوهريّ رحمه الله)[١١]	
(غَلط وإن أحاله على سيبويه)[١٢]	

(١) م.ن: ١/ ٢٤٥.
(٢) م.ن: ١/ ٣٦٤.
(٣) م.ن: ٢/ ٢٥٦.
(٤) م.ن: ٤/ ١٤٩.
(٥) م.ن: ٢/ ١٦٩.
(٦) م.ن: ٢/ ١٥٨
(٧) م.ن: ٢/ ٣٢٣.
(٨) القاموس: ١/ ٧
(٩) م.ن: ٤/ ٣١٦.
(١٠) م.ن: ١/ ٤٢.
(١١) م.ن: ١/ ٢٠٣.
(١٢) م.ن: ١/ ١٩٦.

الصيغة	عدد مرات ورودها في القاموس
(غَلط مسبوق إليه)(١)	٩٧
(غَلط والصواب)(٢)	
(تصحيفٌ من الجوهريّ)(٣)	٢٤
(تصحيف من الجوهريّ)(٤)	
(صحَّف الجوهريّ)(٥)	
(تصحيف والصواب)(٦)	
(تصيف قبيح وتحريف شنيع)(٧)	
(تصحيف قبيح)(٨)	
(وبخط الجوهريّ... تصحيف)(٩)	
(تصحيف من ابن فارس والجوهريّ)(١٠)	
(تصحيف على الخليل وتبعه الجوهريّ)(١١)	

---

(١) م.ن: ٢/١٤٨.
(٢) م.ن: ٣/٢٠٢.
(٣) القاموس: ١/٣٠٩
(٤) م.ن: ٣/٢٧.
(٥) م.ن: ١/٢٧٢.
(٦) م.ن: ٣/٣٦٦
(٧) م.ن: ٢/٤٠.
(٨) م.ن: ٤/٢٢٦.
(٩) م.ن: ١/٣٥.
(١٠) م.ن: ٢/٢٠٤.
(١١) م.ن: ١/٣٩٤.

الصيغة	عدد مرات ورودها في القاموس
(غَلِطَ الجوهريّ في قوله من الرجال وإنما هو من الرحال، ولولا قوله المستوحي لحمل على الناسخ)[1]	
(وقول الجوهريّ. . . سهو والصواب. . .)[2]	١٥
(وذكره الجوهريّ بالفاء سهواً)[3]	
(وقول الجوهريّ فرماء (رضي الله عنه) موضع سهو)[4]	
(وإنشاد الجوهريّ سهو)[5]	
وأخطأ الجوهريّ)[6]	٧
(وقول الجوهريّ.. خطأ)[7]	
(وخطئ الجوهريّ بكسرها)[8]	

---

(١) م.ن: ١/ ٢٦٨.

(٢) القاموس: ٣/ ٤٠٥.

(٣) م.ن: ٤/ ١٦٥.

(٤) م.ن: ٤/ ١٦١.

(٥) م.ن: ١/ ٤٧.

(٦) م.ن: ١/ ٣٠.

(٧) م.ن: ٣/ ٤١.

(٨) م.ن: ١/ ٢٨٦.

الصيغة	عدد مرات ورودها في القاموس
(واخطأ الجوهريّ ويونس)[١]	
(خلافا لقول الجوهريّ)[٢]	
(وسياق كلام الجوهريّ يقتضي أنه بضم العين وليس كذلك)[٣] (لا كما فعله الجوهريّ)[٤]	
(لا كما ذكره الجوهريّ)[٥]	٧
(وكلاب في البيت: ابن ربيعة... لا جمع...)[٦]	
(لا كما زعم الجوهريّ)[٧]	
(والرواية بالصّاد المُعْجَمة)[٨]	
(البيت ليس للأعشى)[٩]	
(زلت قدم الجوهريّ)[١٠]	
(وبخط الجوهريّ الباء مفتوحة)[١١]	

(١) م.ن: ١/ ٣٥٦.
(٢) القاموس: ١/ ٣٦٤.
(٣) م.ن: ٤/ ١٧.
(٤) م.ن: ٣/ ٧٨.
(٥) م.ن: ١/ ٢٧٧.
(٦) م.ن: ٤/ ٣٨٩.
(٧) م.ن: ١/ ٢٠.
(٨) م.ن: ٢/ ١٤٨.
(٩) م.ن: ٢/ ٦٩.
(١٠) م.ن: ١/ ٣٥٧.
(١١) م.ن: ١/ ٣٨٧.

الصيغة	عدد مرات ورودها في القاموس
(وحكاية الجوهريّ عن الخليل حكاية مختلة)[1]	
وإنشاد الجوهريّ مختل[2]	
(وكل ما ذكره من القياس تخبيط)[3]	
(وقول الجوهريّ... كلام ضائع)[4]	٦
(وقول الجوهريّ... ليس بشيء)[5]	
(ذكر الجوهريّ... غير سديد)[6]	
(ذكر الجوهريّ إياها بالذال غير مغن)[7]	
(ذكر أحدهما غير مقيد)[8]	
(وقول الجوهريّ لغو)[9]	

(١) م.ن: ١/ ٢٠.
(٢) م.ن: ٣/ ٢٠٣.
(٣) م.ن: ٣/ ٣٢٨.
(٤) القاموس: ٣/ ١٩٠-١٩٢
(٥) م.ن: ٢/ ١٦٠.
(٦) م.ن: ١/ ٩٣.
(٧) م.ن: ٤/ ٢٤١.
(٨) م. ن: ٤/ ٢٤١.
(٩) م. ن: ٤/ ٣٨٩.

الصيغة	عدد مرات ورودها في القاموس
(وقول الجوهريّ.. قصور منه وقلة اطلاع)[١]	
(ولم يذكر الجوهريّ غيره)[٢]	
(ولم يعرفها الجوهريّ)[٣]	
(تفسير الجوهريّ له غير جيد)[٤]	٥
(وقول الجوهريّ .. غير جيد)[٥]	
(تكلف لمعناه)[٦]	٤
(ذكره ولم يذكر له معنى)[٧]	
(الأولى ذكره في الموضعين)[٨]	
(ذكره الجوهري في المعتل)[٩]	

(١) القاموس: ١/ ١١.
(٢) م. ن: ٤/ ٨٤-٨٥.
(٣) م. ن: ١/ ٢٧٢.
(٤) م.ن: ٣/ ٣٩٤.
(٥) م.ن: ٣/ ٣٩٧.
(٦) م.ن: ٣/ ١٩٦.
(٧) م.ن: ١/ ٢٧٥-٢٧٦.
(٨) م.ن: ٤/ ١٠.
(٩) م. ن: ١/ ٢٧٥-٢٧٦.

الصيغة	عدد مرات ورودها في القاموس
(إنكار الجوهريّ باطل)[١]	
(استشهاده بالبيت باطل)[٢]	
في قول الجوهريّ.. نظر)[٣]	
(وقوله... صوابه)[٤]	

وإذا أردنا أن نحلل ما ورد في هذا الجدول من صيغ وألفاظ وعبارات تحليلاً موضوعيًّا لاستنتجنا ما يأتي:

(١) إن الصيغة الأولى المتمثلة بقول الفيروزآبادي (وهم الجوهريّ) ومرادفاتها، هي أكثر أحكامه النقدية استعمالاً[٥] تليها الصيغة الثانية المتمثلة بقوله (غَلِطَ الجوهريّ) إذ تمثل هاتان الصيغتان ما يزيد على ثلاثة أرباع ما استعمل من صيغ في نقد الجوهريّ فقد بلغت نسبتهما المئوية (٧٦،٩٠٦٪) من مجموع الصيغ المستعملة كلها كما هو واضح من الشكل البياني الآتي:

---

(١) القاموس: ٣/ ٣٤٢.

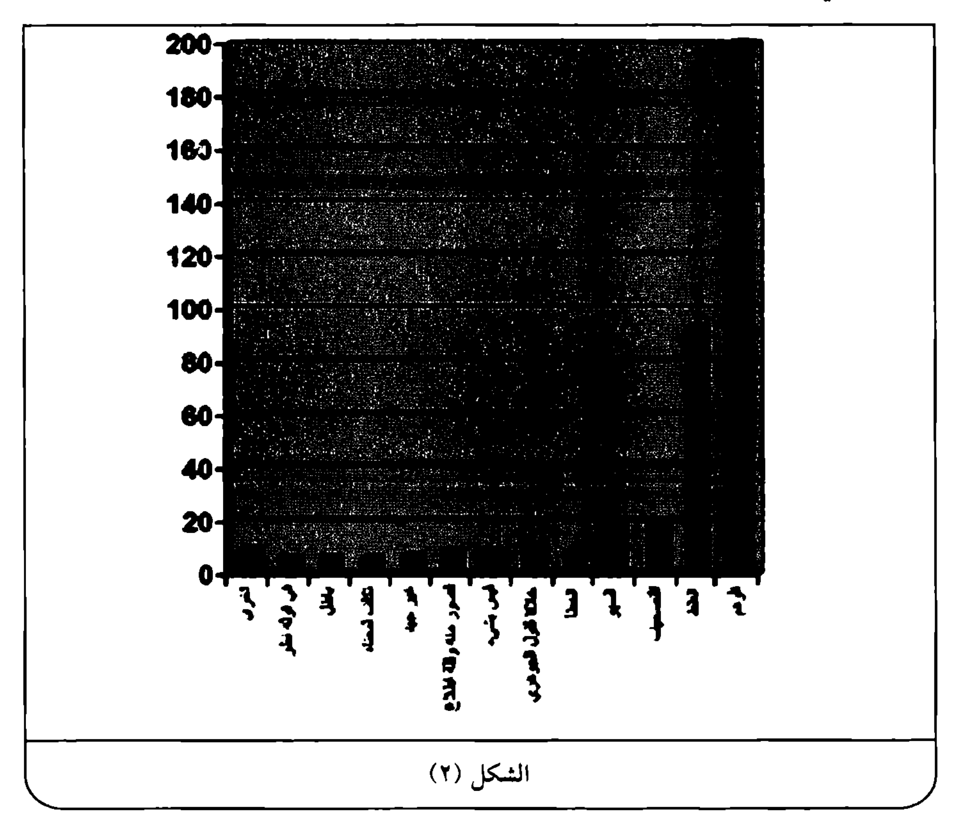
(٢) م.ن: ٤/ ٣٨٩.

(٣) م. ن: ١/ ١٦٩.

(٤) م.ن: ١/ ١٥٧.

(٥) إن كثرة ورود هذه الصيغة في القاموس هي التي جعلت الدكتور إبراهيم السامرائي يظن أن نقد الفيروزآبادي للجوهري مقتصر عليها/ ينظر: ما قاله الدكتور السامرائي بهذا الصدد: ص٢ من هذا الفصل.

يوضح التفاوت بين نسب الصيغ المستعملة في نقد الفيروزآبادي للجوهري



الشكل (٢)

(٢) إنه لم يقتصر في نقده على الجوهريّ وحده، بل وجه نقده إلى لغويين آخرين، سواء من الذين سبقوا الجوهريّ أم من الذين عاصروه، فقد عزا التصحيف والتحريف والوهم والغَلَطَ إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)، وسيبويه (١٨٠هـ)، ويونس بن حبيب (١٨٣هـ) وابن فارس (٣٩٥هـ) وغيرهم.

(٣) لم يخصص لكل مجال من مجالات النقد التي تحدثنا عنها صيغة بعينها بل داخل بين الصيغ في المجال الواحد.

(٤) إن هذه الصيغ تشتمل على تعابير اصطلاحية، ومصطلحات نقدية حذا الفيروزآبادي في استعماله كثيراً منها حذو من سبقه من المعجميين واللغويين إذ سبق لنا أن رصدنا مثلها عند معجميي القرن الرابع للهجرة، وصنعنا لها معجماً هناك، لذلك سنكتفي هاهنا بذكر مسرد لها وكما يأتي:

الوهم. الغَلط. التصحيف، التحريف، الخطأ، اللحن، باطل، السهو، القياس، غير جيد. في قوله نظر، قصور منه وقلة اطلاع، ليس بشيء.

وثمة تعابير ومصطلحات لم نجدها عند معجميي القرن الرابع، لكنه قد استعملها في نقده الجوهري من ذلك التعابير والمصطلحات الآتية:

غير مقيد، غير مغنٍ، غير سديد، لغو، كلام ضائع، تكلف لمعناه، زلة قدم لجوهري، تخبيط، حكاية مختلة.

(٥) كما أن المتأمل في هذه الصيغ لا يجد فيها عبارات لطيفة مهذبة غير جارحة إلّا في مواضع جدّ قليلة، وفي غير هذه المواضع تبدو صياغات أحكامه لاذعة تتسم بالقسوة والتعنيف والتنديد له، والطعن فيه - على خلاف ما ذكره في مقدمة قاموسه - إذ وجدنا عددا من صيغ أحكامه وصفت قسماً من تصحيفات الجوهريّ وأخطائه بأنها فاحشة، وفاضحة، وصريحة، وشنيعة، وقبيحة، كما أن طائفة أخرى وصمت الجوهريّ نفسه بالقصور وقلة الاطلاع، وعدم المعرفة، والسهو واللحن، هذا فضلاً عما استنتجناه في الفقرة الأولى من كثرة استعماله لصيغتي (وهم) و(غَلط) اللتين تعدان من صيغ النقد الصريح والجارح.

وبذلك تخرج أكثر صيغ أحكامه تلك من دائرة النقد الموضوعي إلى الانتقاد الذي لا يرى غير المآخذ والعيوب التي يبالغ بتجسيدها إذ لم نجد في القاموس كله إنصافاً للجوهري أو دفاعاً عنه. إلّا في موضع واحد غَلَّطَ الصغاني فيه لتغليطه الجوهريّ والمتمثل بقول الفيروزآبادي: «القصعل كقنفذ: اللئيم والعقرب أو ولدها، ويكسر: أو عقرب صغيرة، وغَلِطَ الصغاني في تغليط الجوهريّ بقوله: الصواب بالتاء لأنهما لغتان فصيحتان في المعنيين»[١].

(٦) ومع أن هذه الصيغ قد اقتصرت على ألفاظ محددة ومعدودة في الصحاح، لكنها بقسوتها وعنفها قصد منها الحط من قيمة الصحاح العلمية، وإظهار فضل القاموس عليه، وذلك من خلال مبالغته في عزو الوهم والتصحيف والغَلط إلى الجوهريّ نفسه.إذ أكد في أكثر من موضع أن الوهم والغَلطَ المتمثل بالتصحيف كان بخط الجوهريّ، وهو يريد بذلك أن ينفي أن تكون من فعل نساخ الصحاح. ولكن الحق يقال: إن الشهرة التي اكتسبها القاموس لم يقابلها أفول نجم الصحاح بل بقي المعجم الأصح في العربية وبقي متنه مصداق عنوانه (تاج اللغة وصحاح العربية).

ولكن على الرغم من كل ما تقدم يبقى نقد الفيروزآبادي رافداً مهمًّا لحركة التصحيح اللغوي في تاريخ العربية؛ لأنه غدا محوراً لجدل كبير انبثق عنه تصنيف عدد كبير من كتب النقد اللغوي التي رد قسمٌ منها مآخذه على الصحاح، وأيده قسمٌ آخر، مما أدى إلى ظهور حركة نقدية لها أهميتها في تاريخ العربية؛ لأنها تعكس التطور الذي حققه الفكر اللغوي عند العرب عبر العصور.

---

(١) القاموس: ٣٨/٤.

الملحق

وفيه تحديد لمواضع النصوص النقدية في القاموس المحيط[1] بحسب مجالات النقد التي تناولها البحث:

■ أولاً: النقد الصرفي:

□ ١- نقد بنية الألفاظ:

ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء
١	١/ ١١	٢٧	١/ ٢٥٧	٥٣	٢/ ٢٦٨
٢	١/ ١٤	٢٨	١/ ٢٦٠	٥٤	٢/ ٣٣٢

(١) قد يتصور من يريد أن يتحقق من مواضع النقد المشار إليها في هذا الملحق أن الباحث قد يتزيد في تعداد مواضع النقد، بتكراره الخطأ في النص الواحد، والحق أن هذا التكرار سببه أن قسماً من النصوص تشتمل على نقد للجوهري في أكثر من مجال، أو لها أكثر من صيغة نقدية، مما استوجب تكرار الإشارة إلى النص الواحد، ولتوضيح ذلك نذكر نموذجاً يوضح ما نحن بصدده. =

ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء
٣	١/ ١٦	٢٩	١/ ٢٧١	٥٥	٣/ ١٤
٤	١/ ١٦	٣٠	١/ ٢٧٢	٥٦	٣/ ٦٣-٦٤
٥	١/ ٢٠	٣١	١/ ٢٨٦	٥٧	٣/ ٩٢
٦	١/ ٢٠	٣٢	١/ ٢٩٤	٥٨	٣/ ٢٦٤

= قال الفيروزآبادي في القاموس: ١/ ٣٩: «بَبَّةُ: حكايةُ صَوْتِ صَبِيٍّ، ولَقَبُ قُرَشِيٍّ، والشابُّ المُمْتَلِئُ البَدَنِ نَعْمةً، وصِفةٌ للأحْمَقِ». وقول الجوهرِيِّ: بَبَّةُ: اسْمُ جاريةٍ، غلَطٌ، واسْتِشْهادُه بالرَّجز أيضاً غَلَطٌ، وإنما هو لَقَبُ عبدِالله بنِ الحارِث، وقولُه: قال الرَّاجزُ: غَلَطٌ أيضاً، والصَّوابُ: قالت هِنْدُ بِنْتُ أبِي سُفْيانَ وهي تُرَقِّصُ ولدَها:

لأُنْكِحَنَّ بَبَّه
جاريةً خِدَبَّه
مُكْرَمَةً مُحَبَّه
تَجُبُّ أهلَ الكَعْبَه
أي: تَغْلِبُهُنَّ حُسْناً)).

إن من ينعم في هذا النص يجد فيه ثلاثة نقود، كل واحد يمثل مجالاً نقديًّا، فقوله: وقول الجوهريّ بَبَّهْ اسم جارية غَلطٌ، فيه نقد دلالي، وقوله: (واستشهاده بالرجز غَلطٌ) يمثل نقداً لشواهد الجوهريّ، وقوله: (قال الراجز غَلطٌ) يمثل تغليطاً للجوهري لعدم نسبته الرجز إلى قائله الحقيقي، هذا فضلاً عن أننا في إحصائنا صيغ الأحكام النقدية وجدنا صيغة (غَلِطَ) قد تكررت في هذا النص ثلاث مرات، وكذا فعلنا في إحصائنا مواضع النقد بحسب الأبواب.

ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء
٧	٢٣-٢٢/١	٣٣	٣١٧/١	٥٩	٣٨٨/٣
٨	٢٨/١	٣٤	٣٢٣/١	٦٠	١٧/٤
٩	٣٠/١	٣٥	٣٢٢/١	٦١	٧٥/٤
١٠	٣١/١	٣٦	٣٦٤/١	٦٢	٨٤/٤
١١	٣١/١	٣٧	٣٥٧-٣٥٦/١	٦٣	١٣٤/٤
١٢	٣٣/١	٣٨	٣٥٧/١	٦٤	١٨١/٤
١٣	٤٠/١	٣٩	٣٦٤/١	٦٥	٢٠٩/٤
١٤	٤٢/١	٤٠	٣٧٩/١	٦٦	٢٣٥/٤
١٥	٥٧/١	٤١	٣٨٠/١	٦٧	٢٤١/٤
١٦	٧٢/١	٤٢	٣٨٧/١	٦٨	٢٦٥/٤
١٧	١١٢/١	٤٣	٣٨٧/١	٦٩	٢٠٤/٤
١٨	١٤٦/١	٤٤	٣٩٦/١	٧٠	٣٤١/٤
١٩	٢٠٣/١	٤٥	٢/٢	٧١	٣٥٠/٤
٢٠	٢٠٣/١	٤٦	٢/٢	٧٢	٣٥٠/٤
٢١	٢٠٧/١	٤٧	٧٩/٢	٧٣	٣٥٧/٤

ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء
٢٢	١/ ٢١٠-٢١١	٤٨	٢/ ٨٣	٧٤	٤/ ٣٥٩
٢٣	١/ ٢١٥	٤٩	٢/ ٨٣	٧٥	٤/ ٣٦٨
٢٤	١/ ٢١٧	٥٠	٢/ ١١١	٧٦	٤/ ٣٧١
٢٥	١/ ٢١٩	٥١	٢/ ١٦٩	٧٧	٤/ ٣٩٠
٢٦	١/ ٢٤٨	٥٢	٢/ ٢٥٦	٧٨	٤/ ٣٩١

□ ٢ - نقد المنهج :

ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء
١	١/ ٧	٢٨	١/ ٢٨١	٥٥	٣/ ٢١٠
٢	١/ ٧	٢٩	١/ ٢٨٢-٢٨٣	٥٦	٣/ ٢٨٠
٣	١/ ٧	٣٠	١/ ٢٩٣	٥٧	٣/ ٢٨١
٤	١/ ٧	٣١	١/ ٣٢٤	٥٨	٣/ ٢٩٤
٥	١/ ٩	٣٢	١/ ٣٢٩	٥٩	٣/ ٣٢٨
٦	١/ ١١	٣٣	١/ ٣٣٨	٦٠	٤/ ٣٤٢
٧	١/ ١٢	٣٤	١/ ٣٤٢	٦١	٤/ ٣٧٣

ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء
٨	١٢/١	٣٥	٣٦٦/١	٦٢	١٠/٤
٩	١٨-١٧/١	٣٦	٣٧١/١	٦٣	٣٩/٤
١٠	٢٥/١	٣٧	٢٧٩/١	٦٤	٤٩-٤٨/٤
١١	٢٩/١	٣٨	٢٧٩/١	٦٥	٥٧/٤
١٢	٣٢/١	٣٩	٣٩١/١	٦٦	٨٥-٨٤/٤
١٣	٣٢/١	٤٠	٧٥/٢	٦٧	١١١/٤
١٤	٣٦/١	٤١	١٢٤/٢	٦٨	١١٢/٤
١٥	٤٠/١	٤٢	١٢٦/٢	٦٩	١١٧/٤
١٦	٤٠/١	٤٣	١٢٦/٢	٧٠	١١٨/٤
١٧	٦٨/١	٤٤	١٢٦/٢	٧١	١٨١/٤
١٨	٧١/١	٤٥	١٤٠/٢	٧٢	١٨٦/٤
١٩	٨٢/١	٤٦	١٦٣/٢	٧٣	٢٢٣/٤
٢٠	١٧٠/١	٤٧	١٩٦/٢	٧٤	٢٨١/٤
٢١	١٩٦/١	٤٨	٥٦/٣	٧٥	٣٢٨/٤
٢٢	١٩٨/١	٤٩	٨٣/٢	٧٦	٣٤١/٤

ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء
٢٣	١/ ٢١٤	٥٠	٣/ ٧٨	٧٧	٤/ ٣٥٠
٢٤	١/ ٢٦١	٥١	٣/ ١٠٤	٧٨	٤/ ٣٥٢
٢٥	١/ ٢٦١	٥٢	٣/ ١٤٥	٧٩	٤/ ٣٨٨
٢٦	١/ ٢٦٥	٥٣	٣/ ١٧٤		
٢٧	١/ ٢٦٧	٥٤	٣/ ١٩٦		

■ ثانياً: النقد الدلالي:

ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء
١	١/ ٧	٢٦	٢/ ٧١	٥١	٤/ ١٣١
٢	١/ ٢٨	٢٧	١/ ٣٢٧	٥٢	٤/ ١٣٢
٣	١/ ٤٧	٢٨	٢/ ٣٣٢	٥٣	٤/ ٢٠٧
٤	١/ ٩٦	٢٩	٢/ ٣٣٢	٥٤	٤/ ٢١٠
٥	١/ ٩٧	٣٠	٢/ ٣٣٢	٥٥	٤/ ٢٣٤
٦	١/ ١٢٦	٣١	٣/ ١٠٨	٥٦	٤/ ٢٤٥-٢٤٦
٧	١/ ١٥١	٣٢	٣/ ١١٣	٥٧	٤/ ٢٥٥

ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء
٨	١٩٩/١	٣٣	١١٦/٣	٥٨	٢٥٦/٤
٩	٢١٨/١	٣٤	١٢٩/٣	٥٩	٢٥٩/٤
١٠	٢١٨/١	٣٥	١٤٢/٣	٦٠	٣٠٤/٤
١١	٢٢٩/١	٣٦	١٧٩/٣	٦١	٣٠٤/٤
١٢	٢٣٠/١	٣٧	١٨٨/٣	٦٢	٣١٢/٤
١٣	٢٦٢/١	٣٨	١٩٥/٣	٦٣	٣١٢/٤
١٤	٢٧٢/١	٣٩	٣٣٩/٣	٦٤	٣٣٨/٤
١٥	٢٧٦-٢٧٥/١	٤٠	٣٥٠/٣	٦٥	٣٤١/٤
١٦	٢٨٩/١	٤١	٣٥٣/٣	٦٦	٣٤٦/٤
١٧	٢٩٦/١	٤٢	٣٩٤/٣	٦٧	٣٥٠/٤
١٨	٣١١/١	٤٣	٣٩٧/٣	٦٨	٣٥٧/٤
١٩	٣٢٣/١	٤٤	٤٠٥/٣	٦٩	٣٨٩/٤
٢٠	٣٥١/١	٤٥	٩/٤	٧٠	٨٩/٤
٢١	٣٦٠/١	٤٦	٢٦/٤	٧١	٨٩/٤
٢٢	٣٦١/١	٤٧	٦٤/٤	٧٢	١٠٣/٤

ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء
٢٣	١/ ٣٨١	٤٨	٤/ ٨٤	٧٣	٤/ ٢١٠-٢١١
٢٤	١/ ٣٨٦	٤٩	٤/ ٨٦	٧٤	٣/ ٩٦
٢٥	٢/ ٦٣	٥٠	٤/ ١٢٢	٧٥	١/ ٢٩

■ ثالثاً: التصحيف:

ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء
١	١/ ٣١	٢٤	١/ ٣٩٤	٤٧	٣/ ٣٢٤
٢	١/ ٣٥	٢٥	١/ ٤٠٢	٤٨	٣/ ٣٦٦
٣	١/ ١١٢	٢٦	١/ ٤٠٥	٤٩	٣/ ٣٧٦
٤	١/ ١١٥-١١٦	٢٧	٢/ ٢	٥٠	٣/ ٣٧٦
٥	١/ ١٣٣	٢٨	٢/ ٤٠	٥١	٣/ ٤٠٢
٦	١/ ١٤٦	٢٩	٢/ ٦٥	٥٢	٤/ ٢٠
٧	١/ ١٤٩	٣٠	٢/ ٦٩	٥٣	٤/ ٥٣
٨	١/ ١٧٥	٣١	٢/ ٩٠	٥٤	٤/ ٨١
٩	١/ ٢٠٣	٣٢	٢/ ١٤٠	٥٥	٤/ ١٠٨

ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء
١٠	١/ ٢١١	٣٣	٢/ ١٤٨	٥٦	٤/ ١٢٩
١١	١/ ٢١٦	٣٤	٢/ ١٦٧	٥٧	٤/ ١٣٠
١٢	١/ ٢٣٨	٣٥	٢/ ١٦٧	٥٨	٤/ ١٦١
١٣	١/ ٢٤٠	٣٦	٢/ ١٩٧	٥٩	٤/ ١٦١
١٤	١/ ٢٦٨	٣٧	٢/ ٢٠٤	٦٠	٤/ ١٦٥
١٥	١/ ٢٧٢	٣٨	٢/ ٣٢٧	٦١	٤/ ٢٢٦
١٦	١/ ٢٨٣	٣٩	٢/ ٣٣	٦٢	٤/ ٢٤٥
١٧	١/ ٢٨٣	٤٠	٣/ ٢٧	٦٣	٤/ ٣١٨
١٨	١/ ٢٨٦	٤١	٣/ ٣٤	٦٤	٤/ ٣٢٥
١٩	١/ ٣٠٩	٤٢	٣/ ٩٦	٦٥	٤/ ٣٦٤
٢٠	١/ ٣١٧	٤٣	٣/ ١٠٥	٦٦	٤/ ٣٧٣
٢١	١/ ٣٣٧	٤٤	٣/ ١٣٩	٦٧	٤/ ٣٩٦
٢٢	١/ ٣٥٢	٤٥	٣/ ٢٠٢	٦٨	٤/ ٤٠٦
٢٣	١/ ٣٨٢	٤٦	٣/ ٣٢٤		

■ رابعاً: نقد الشواهد والمرويات اللغوية:

□ ١- نقد الشواهد:

ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء
١	١/ ١٧	١٥	٢/ ٦٩	٢٩	٤/ ١٠
٢	١/ ٣٩	١٦	٢/ ١٠٢	٣٠	٤/ ٢٠
٣	١/ ٣٩	١٧	٢/ ١٢٣	٣١	٤/ ٥١
٤	١/ ٤٠	١٨	٢/ ١٤٨	٣٢	٤/ ٥٨
٥	١/ ٤٠	١٩	٣/ ٤١	٣٣	٤/ ٦١
٦	١/ ٤٢	٢٠	٣/ ٧٠	٣٤	٤/ ٧٠
٧	١/ ١٥٧	٢١	٣/ ١٦٤	٣٥	٤/ ٩٩
٨	١/ ٢٠٠	٢٢	٣/ ١٦٩	٣٦	٤/ ١٠٠
٩	١/ ٢٦١	٢٣	٣/ ١٦٩	٣٧	٤/ ١٠٨-١٠٩
١٠	١/ ٢٧٧	٢٤	٣/ ١٦٩	٣٨	٤/ ١٣٢
١١	١/ ٣١٤	٢٥	٣/ ٢٠٣	٣٩	٤/ ٣٠٤
١٢	١/ ٣١٤	٢٦	٣/ ٢٢٨	٤٠	٤/ ٣١٣
١٣	١/ ٣٢٤	٢٧	٣/ ٢٨١-٢٨٢	٤١	٤/ ٣١٦
١٤	١/ ٣٢٥	٢٨	٤/ ٩	٤٢	٤/ ٣٨٩

□ ٢ - نقد المرويات:

ت	الصفحة والجزء
١	١/ ٢٠
٢	١/ ٦١
٣	٢/ ٢١٢
٤	٢/ ٣٣٠
٥	٣/ ١٩٠-١٩١
٦	٣/ ٣٨٧
٧	٤/ ٣٢٨

■ **خامساً: تصويب تصحيحات الجوهري:**

ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء
١	١/ ١٦٩	٨	٢/ ٣٢٣
٢	١/ ٢٩٤	٩	٣/ ٣٤٢
٣	٢/ ١٥٨	١٠	٤/ ٨٩
٤	٢/ ١٦٠	١١	٤/ ١٦٤
٥	٢/ ٢٦٧	١٢	٤/ ١٧٩

ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء
٦	٢/ ٢٨٧	١٣	٤/ ١٤٩
٧	٢/ ٣٦٢	١٤	٤/ ٣٤٢

■ سادساً: النقد النحوي

ت	الصفحة والجزء	ت	الصفحة والجزء
١	١/ ١٤٤	٦	٣/ ٣١٢
٢	١/ ٣٣٨	٧	٤/ ٤١٠
٣	١/ ٣٥٦	٨	٤/ ١٦٣
٤	٣/ ٤١	٩	٤/ ٨٩
٥	٣/ ١٩٧		

البحث الثاني

كَلامُ الْعَامَّةِ في المعْجَمَاتِ الْعَرَبِيَّةِ (*)
جَمْهَرَةُ اللُّغَةِ نَمُوذَجاً

● مقدمة ●

يتناولُ هذا البحث دراسةَ ظاهرةِ كلام العامة التي لفتني وجودها وأنا استقري المعجمات العربية في أثناء إعدادي مجموعة من الدراسات المعجمية، إذ وجدت أنَّ كثيراً من المعجمات قد ضمَّت كلام العامة في متونها، وبخاصة تلك المعجمات التي عني أصحابها بتنقية اللغة العربية، لذا عقدت العزم على دراسة هذه الظاهرة دراسة وصفية في معجم (جمهرة اللغة) لابن دريد (ت٣٢١هـ) بوصفه مثالاً جيداً لدراسة هذه الظاهرة فيه.

وقد اقتضت الضرورة المنهجية أن أقسم هذا الفصل على مبحثين: الأوَّل تضمَّن دراسة كلام العامة من حيث أصوله ونظرة ابن دريد إليه، والثاني تمثَّل بصنع معجمٍ لكلام العامة الذي ورد في الجمهرة مرتَّبة ألفاظه على نظام حروف المعجم.

---

(١) نشر هذا البحث في مجلة المجمع العلمي العراقي، في الجزأين الثالث والرابع من المجلد الخامس والخمسين، بغداد (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).

• المبحث الأول •

كلام العامة في الجمهرة - دراسة وصفية -

• توطئة •

إنَّ حرصَ الكثيرين من المعجميين العرب على أنْ يودعوا مُعْجَمَاتِهم كلَّ ما هو فصيح من كلام العرب ولغاتهم، لم يمنعهم من أن يوردوا فيها ما أولعت به العامة من الكلام في عصورهم؛ ولم يبغوا من وراء ذلك أن يكثروا أَلْفَاظَ معجماتهم به، بل قصدوا تنبيه القارئ عليه، ليميزه من كلام العرب الفصيح تارةً، وليخطئوه ويوضحوا الصوابَ أزاءَه تارةً أخرى، لذا كان طبيعيًّا أن تبرز قضية تخطئة كلام العامة في المعجمات التي عني أصحابها بتنقية اللغة العربية وتهذيبها من الكلام المفسد والمزال عن جهته، إذ كانت طبيعة مناهجها التي نوه بها أصحابها في مقدمات معجماتهم أو في أثنائها سبباً في بروز هذه الظاهرة فيها.

وكان من مظاهر بروز هذه القضية النقدية كثرة النصوص التي تمثلها لديهم وقد تهيأ للباحث في دراسة سابقة[1] إحصاء نصوص لحن العامة في معجمات القرن الرابع للهجرة فبلغت (٨٦٧) نصًّا، علماً أن الإحصاء شمل

(١) ينظر: النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع للهجرة: ٢٠.

تخطئة المعجميين أنفسهم (لكلام العامة)، ولم يشمل مئات الأحكام النقدية التي استمدوها من غيرهم من رجال التصحيح اللغوي والمعجميين الذين خَطَّؤُوا العامة في كتبهم التي كانت موارد لمعجمي القرن الرابع في نقدهم، أمثال معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)، الذي يعد أكثر كتاب استمد معجميو القرن الرابع أحكاماً نقدية منه، وهو بهذا يكون المورد الأول لديهم بلا منازع[١]، وكتاب(إصلاح المنطق) لابن السِّكِيت (٢٤٤هـ)، الذي يعد ثاني أهم كتاب استمدوا منه أحكاماً نقدية[٢]، وكتب الأصمعيّ (٢١٦هـ) التي استمدوا منها أحكاماً نقدية، نظن أن قسماً منها مأخوذٌ من كتابه المفقود الموسوم بـ(ما يلحن فيه العامَّة)[٣]، وكتاب (لحن العامَّة) لأَبي حاتم السجستاني (٢٥٥هـ)[٤]، وفي ضوء ما تقدم يمكننا القول: ليس هناك معجم عربي خلا من الإشارة إلى كلام العامة أو تخطئته إيَّاهُ، قديماً كان أم حديثاً وبغض النظر عن منهجه الذي اعتمد عليه في التأليف[٥].

---

(١) بلغ مجموع الأحكام النقدية المستمدة من العين (١٤٣) حكماً، ولهذا لم يكن الدكتور هادي عطية مطر الهلالي مُجانباً للصواب حين عدَّ الخليل رائداً لحركة التصحيح اللغوي. ينظر: ريادة التصحيح اللغوي وتصويبه عند الخليل بن أحمد الفراهيدي.

(٢) ينظر: النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع للهجرة: ٣٥-٣٦.

(٣) ينظر: فهرسة ما رواه عن شيوخه: ٣٧٥، ولحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ٧٢-٧٣.

(٤) وهو كتاب مفقود، جمعتُ نصوصاً كثيرةً منه من المعجمات العربية وكتب لحن العامة وكتب اللغة الأخر، وسأعمل على ونشره قريباً إن شاء الله.

(٥) أمثال كتاب (ما خالفت فيه العامّة لغات العرب) لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ)، ينظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ٧٤.

ولا تنحصر أهميَّة إيراد كلام العامة في المعجمات العربية في تمييز الفصيح من غيره فحسب بل تتعدى ذلك إلى معرفة طبيعة التغير الذي أصاب ألفاظ العربية عبر القرون، فضلاً عن الكشف عن التباين بين اللغة العربية الفصحى وكلام العامة، مما يساعدنا على معرفة مدى قرب مستوى كلام العامة في تلك الحقب من مستوى الكلام العربي الفصيح، أو بعده عنه، ومقارنة ذلك بواقعنا اللغوي الذي يعاني من الازدواجية اللغوية أيضاً.

● لماذا جمهرةُ اللُّغَةِ نموذجاً؟

إنماز ابن دريد من غيره من المعجميين بكثرة ما أشتمل عليه معجمه من كلام العامة، وتفرده بتناوله هذا الكلام تناولاً معياريًّا غالباً ووصفيًّا أحياناً، وهذا يعود إلى بروز شخصيته في الجمهرة بروزاً واضحاً وقويًّا[١] وقد تهيأ لهذا البحث استقصاء المواضع التي أشار ابن دريد فيها إلى كلام العامة وحصرها، سواء أمعياريَّةً كانت الإشارةُ أم وصفيةً، وصريحةً كانت أم غير صريحةٍ، فبلغت (١٩٣) موضعاً تمثل (١٩٣) مسألةً، وهي بهذه المثابة تعادل كتاباً من كتب لحن العامة التي ألفت في عصر ابن دريد أو في العصور التي سبقته.

ويرجح الباحث أنَّ كثرة كلام العامة في الجمهرة تعود إلى منهجه الانتقائي الذي تمثل بالعنوان الذي وسم به معجمه (جمهرة اللغة) وسعيه إلى أنْ يجعل متنه مصداقاً لعنوانه، وقد أكد ذلك في مقدمته حين قال: «وإنَّما أَعَرْناهُ هذا الاسْمَ، لأَنَّا اخْتَرْنا لَهُ الجُمْهورَ مِنْ كَلامِ ٱلْعَرَبِ،

---

(١) لقد ثبت بالإحصاء الدقيق لمواقف معجميي القرن الرابع للهجرة أن ابن دريد هو الشخصية المعجمية الأولى، من حيث كثرة تخطئته كلام العامة تخطئة صريحة. ينظر: النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع: ٢٠-٢١.

وأَرْجَأْنَا الْوَحْشِيَّ الْمُسْتَنْكَرَ، وَاللهُ الْمُرْشِدُ للصواب»[١] وقصد بالجُمهُور من كلام العرب المستعمل منه، وقد أكد ذلك في متن معجمه بقوله: «وقد تقدَّمَ قولُنا أنَّا ذكرَنا في هذا الكتابِ المستعملَ من كلامِ العربِ الشائعِ على ألسنتهم وأرجأنا الوحشيَّ»[٢] وكان طبيعيًّا أن يؤدي التزامه بهذا المنهج[٣]، المتمثل باقتصاره على المستعمل الشائع إلى أن يشتمل هذا المستعمل الشائع على كثير من كلام العامَّة وههُنا قد يُثار تَسَاؤُلٌ، ما موردُ هذا الكلام؟ أَهوَ مِمَّا حصَّلهُ روايةً عن العلماء، أمْ هو ممَّا أتقنَهُ درايةً؟ وللإجابة عن هذا التساؤل نقول: لم يثبت لنا أنه روى عن علماء اللغة سوى خمسَ عشرةَ مسألةً هي كما يأتي:

- **تسع مسائل**[٤]**، عن أبي حاتم السجستاني (٢٥٥هـ)، نرجح أنَّ كثيراً منها من كتابه المفقود** (لحن العامة) الذي أشرنا إليه في التَّوْطِئَة، إذْ يُروى أنَّ أبَا علي القالي (٣٥٦هـ) وهو أحد تلاميذ ابن دريد كان قد قرأ كتاب أبي حاتم المذكور على ابن دريد، نقلاً عن مؤلفه أبي حاتم[٥].

---

(١) الجمهرة: ١/٤١.

(٢) م.ن: ٢/١١٨٢.

(٣) والحق إنَّ ابن دريد لم يلتزم بهذا المنهج في متن معجمه التزاماً تامًّا، وإنما كان يخرج عنه أحياناً بإيراده الغريب والوحشي والنادر، فهو لم يتخل عن هذا النوع من كلام العرب المسمى بالنوادر، فأفرد لها أبواباً خاصة في آخر الكتاب، كأنه يربأ بنفسه أن يدخلها في صلب كتابه، وهذا معنى قوله: (وأرجأنا الوحشي المستنكر)، أي أخَّرْناه، وكأنه أراد أن يقول: قد أخرناه إلى آخر الكتاب/ ينظر: المكتبة العربية دراسة لأمهات الكتب في الثقافة العربية: ١/١٦٧-١٦٨.

(٤) ينظر: الجمهرة: ١/١٩٧، ٥٤٩، ٥٧٤، و٢/٦٠٧، ٧٧٤، ٧٧٥، ٨٠٢، ١١٠٨، و٣/٤٣٦.

(٥) ينظر: فهرسة ما رواه عن شيوخه: ٣٤٨.

- **مسألتان عن الأصمعي (٢١٦هـ) واحدة رُويت عنه مباشرةً**[١]**، والثانية رُويت عن عبد الرحمن** ابن أخيه عنه[٢].
- **مسألتان نسبهما إلى بعض أهل اللغة**[٣].
- **مسألة واحدة عن أبي عبيدة (٢١٠هـ)**[٤]**، وأخرى عن أبي زيد (٢١٥هـ)**[٥].

لكن هذا البحث قد توصل إلى أنَّ المورد الرئيس لكثير ممَّا ورد من كلام العامة في الجمهرة يعود إلى أنَّ ابن دريد كان أصيلاً في ملاحظة الأخطاء التي تُحكى على ألسنة العامة في زمانه، وممَّا يعزّز ذلك أنَّ له مؤلفاً في لحن العامة ذكرته المظانّ التي ترجمت له عنوانه (تقويم اللسان)[٦]، ولعل قسماً مما ورد في الجمهرة من نصوص لحن العامة مما حواه هذا الكتاب، وبدهي أنَّ ما حواه هذا الكتاب كان محفوظاً في ذاكرة ابن دريد عندما أمْلى الجمهرة، فمن الطبيعي أن تتسرب نصوص منه في متن الجمهرة، وهذا يعني أن ابن دريد هو المصحح في مثل هذه المسائل وهذا يتساوق مع ما عرف عنه من تضلعه من اللغة وسعة حفظه، وتفرده بِأَشْياء كثيرة في معجمه أثار نقاده حولها جدلاً كبيراً[٧].

---

(١) ينظر: الجمهرة: ١/ ٤٧٦.

(٢) ينظر: م.ن: ٢/ ٩٢٦.

(٣) ينظر: م.ن: ١/ ٨١، ٥٩٧.

(٤) ينظر: م.ن: ٢/ ٨٥٦.

(٥) ينظر: م.ن: ١/ ٣٥٩.

(٦) ينظر: الفهرست: ٦٧، ومعجم الأُدباء ١٨/ ١٣٦، إذ جاء في الأول منهما ما يأتي: إن كتاب تقويم اللسان لابن دريد على مثال كتاب ابن قتيبة (٢٦٧ه) أدب الكاتب، ولم يجرد من المسوَّدة فلم يخرج منه شيء يعول عليه.

(٧) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: التهذيب: ١/ ١٣٥، ٢١٤ ومجمل اللغة: ٤/ ١٦١، ومقاييس اللغة: ١/ ٤٦٤، و٢/ ١٧٧، و٤/ ٢٤٦، و٥/ ٨٥، ٣٣٨، و٦/ ١٤٣.

في ضوء كل ما تقدم ارتَأَى البحث أن يختار جمهرة اللغة نموذجاً من بين المعجمات التي اشتملت على كلام العامة في متونها، ليكون محوراً لهذه الدراسة الجادة المتواضعة، وهذا يعني أن الاختيار لم يكن اختياراً عشوائيًّا أو اعتباطيًّا وإنما كان اختياراً موضوعيًّا مدروساً.

● تأصيلُ كَلامِ العامَّةِ ●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●

أدرك ابن دريد بوصفه لغويًّا مجتهداً، وباحثاً مبدعاً، وعالماً موسوعيًّا، المستويات اللغوية المتباينة في الكلام المستعمل الشائع، الذي حبس معجمه عليه، ولهذا سعى بنظرة العالم المدقق إلى تمييز مستوى كلام العامة من مستوى كلام العرب الفصيح، ولم يكتفِ بهذا التمييز، وإنما سعى بما امتلكه من رؤية ثاقبة في أصول العربية بجميع مستوياتها إلى تأصيل هذا الكلام، فلا غرو، أَوَ لَيْسَ هو مؤلف كتاب (الاشتقاق) الرائد في ميدان التأصيل اللغوي؟ من هنا جاء تأصيله كلام العامة مستنداً إلى درايته الواسعة باللغة واجتهاده غالباً، أو إلى اعتماده في جانب من تأصيله على الظن والحدس والافتراض أحياناً وهو في هذا كله يرتكز على حس لغوي أصيل وفي ضوء هذه الحقائق يمكن رد كلام العامة من خلال نصوصه التي حواها الجمهرة **إلى الأُصُول الآتية**:

■ ١ - أصول عربية صحيحة:

أكد ابن دريد أن في كلام العامة ما هو عربي صحيح معروف ثبتت صحته لديه، أو أنها رجحت عنده، وشاء البحث أن يعرض هذه الأصُول على وفق فقرات وكما يأتي:

□ ثبوت صحة عروبة كلام العامة:

يرى ابن دريد أن قسماً من كلام العامة يعود إلى أصول عربية صحيحة ومعروفة، من ذلك قوله: «الصَّنُّ: زَبِيلٌ كبيرٌ معروفٌ، عربيٌّ

صحيحٌ، وَقَد ابتذلتْهُ العامَّةُ»[١] وقوله: «وَخَرْمَشَ الكتابَ كلامٌ عربيٌّ معروفٌ، وَإنْ كانَ مُبْتَذَلاً»[٢] وفي موضع آخر وصف كلام العامة بأنه عربي محض يدل على ذلك قوله: «وَدَنْفَخَ: كلمةٌ عربيَّةٌ محضةٌ قَدْ ابتذلتْها العامةُ، وهو الضَّخْمُ العظيمُ البَطْنِ»[٣].

□ **ترجيح صحة عروبة كلام العامة:**

وعندما لا يكون متأكداً من صحة عروبة كلام العامة، يرجح أن يكون أصله عربيًّا، من ذلك قوله: «الشُّغْنَةُ: الحالُ، وهيَ التي تسمِّيها العامَّةُ: الكارَة، ويمكن أنْ تكونَ الكارةُ عربيةً من قولهم: كَوَّرْتُ الشَّيْءَ إذا لَفَفْتُهُ وَجَمَعْتُهُ، فَكَأَنَّ أَصْلَها كَوْرَةٌ»[٤] وقد يرجح الأصول العربية لكلام العامة دون تصريح كقوله: «وَتَقَيَّنَتِ المَرْأَةُ، إذا تَزَيَّنَتْ، وَبِهِ سُمِّيَتِ الْمَاشِطَةُ مُقَيِّنَة ويمكنْ أَنْ يكونَ اشْتِقَاقُ القَيْنَةِ التي تسمِّيْها العامَّةُ الْمُغَنِّيَة مِنْ الأَوَّلِ وَالثَّاني جَميعاً)[٥].

■ ٢- أصول عربية فصيحة:

ثَمَّةَ نُصُوصٌ يُسْتَدَلُّ منها أن ابن دريد قد رد كلام العامة فيها إلى أصول عربية فصيحة، **وسنوضح ذلك في الفقرات الآتية:**

□ **التصريح بفصاحة كلام العامة:**

لا يتردد ابن دريد في التصريح بفصاحة كلام العامة، لأنه لا يرى فيه

---

(١) الجمهرة: ١/ ١٤٤.

(٢) م.ن ٢/ ١١٤٥.

(٣) م.ن: ٢/ ١١٤٤.

(٤) م.ن: ٢/ ٨٧٣.

(٥) م.ن: ٢/ ٩٨٠.

خروجاً عن سننِ العرب في كلامها، سوى أنه ابْتُذِلَ بكثرةِ اسْتِعْمالِ العامَّةِ لَهُ، ويتمثل ذلك بقوله: «وَالْحَنْجُ مِنْ قَوْلِهِم حَنَجْتُ الْحَبْلَ أَحْنِجُهُ حَنْجاً، إذا فَتَلْتُهُ فَتْلاً شَدِيداً، وَالْحَبْلُ مَحْنُوجٌ وَابْتَذَلَتِ العامَّةُ الكلمةَ فَسَمَوْا الْمُخَنَّثَ حُنَاجاً لِتَلَوِّيهِ، وَهِيَ كَلِمَةٌ عربيَّةٌ فَصِيْحَةٌ»[١].

□ عدم التصريح بفصاحة كلام العامة:

قد لا يصرح ابن دريد بالأُصُولِ الفصيحة لكلام العامة، بل يكتفي بإيراده شاهداً شعريًّا قديماً تضمن لفظاً تستعمله العامة في كلامها، يتمثل ذلك بقوله: «وَالفَلْسُ عربيٌّ معروفٌ، وأصلُ الفَلْسِ مِنْ قولهم: أَفْلَسَ الرَّجُلُ إِفْلاساً، إذا قَلَّ مالُهُ فهوَ مُفْلِسٌ، وهي كلمةٌ عربيَّةٌ، وَإِنْ كانَتْ مُبْتَذَلَةً، قالَ الشَّاعرُ:

وَقَدْ ضَمُرَتْ حَتَّى بَدَتْ مِنْ هُزالِها
كُلاها وحتَّى استامها كلُّ مُفْلِسِ

وهذا شعرٌ قديمٌ»[٢] إن قول ابن دريد: «وهذا شعر قديم» فيه دلالة على انتماء قائله إلى عصور الفصاحة، وفي هذا إلماح إلى فصاحة كلمة (مُفْلِس) التي ما زالتِ العامَّةُ في الموصل مولعةً باستعمالها.

ومما يتصل بالأصول الفصيحة لكلام العامة بحسب منظور ابن دريد إيرادهُ إِيَّاهُ مقابلاً لِلأفصح، عندما يفاضل بين استعمالين، ومن أَمثلة ذلك قوله: «وَالأُدْرُجَّةُ التي تُسَمِّيْها العامَّةُ دَرَجَة، والدُّرُجَةُ في وَزْنِ رُطَبَةٍ أَفْصَحُ مِنَ الدَّرَجَةِ»[٣] يفهم من قوله أَنَّ الدَّرَجَةَ فصيحةٌ، لأَنَّ ما يقابل الأفصحَ هو

(١) الجمهرة: ١/ ٤٤٢.
(٢) م.ن: ٢/ ٨٤٧.
(٣) م.ن: ١/ ٤٤٦.

الفصيحُ بالضرورة وَمِنَ الأَمْثِلَةِ الأُخْرَ على إيراده كلام العامة مقابلاً لِلأَعْلى وَالأَفْصح قوله: «وَالْفُحْشُ: مَعْرُوفٌ، يُقالُ فَحَشَ الرَّجلُ يَفْحَشُ وَيَفْحِشُ وَأَفْحَشَ يُفْحِشُ لغتان، وَأَفْحَشَ أَعْلَى وَأَفْصَح، وإِنْ كانتِ العامَّةُ قَدْ أَوْلَعَتْ بقولِها أَمْرٌ فاحِشٌ»[١] وفي موضع ثالث يفاضل ابن دريد بين كلام العامة وما هو أعلى منه من كلام العرب إذ يقول: «وَأَمْرٌ صِرَاحٌ وهو أعلى من صُراحٍ، كأَنَّهُ مصدرُ صارحَهُ مُصارَحَةً وصِراحاً، والكسرُ أعلى من الضَّمِّ، وَإِنْ كانتِ العامَّةُ قدْ أولعتْ بالضَّمِّ»[٢] يفهم من كلام ابن دريد أنَّ صُراحًا بالضم عالٍ، أي فصيح، لأنَّ العالي معادلٌ للفصيح.

إن هذا التأثيل لكلام العامة برده إلى الكلام العربي الصحيح أو الفصيح جديرٌ بالعناية والدراسة، وقد تنبه إليه أكثر من عالم من علمائنا القدماء والمحدثين، فها هو ابن مكي الصقلي (٥٠١هـ) قد جوَّزَ ما أُنْكِرَ على العامة من الألفاظ، ولهذا قال في مقدمته: «ونبهتُ على جوازِ ما أَنكرَ قومٌ جوازَهُ، وإنْ كانَ غيرُه أفصحَ منهُ، لأنَّ إِنْكارَ الجَائز غلطٌ»[٣] والتزم في متن كتابه بما نبَّهَ عليه في مقدمته حين خصص باباً سماهُ «باب ما العامَّةُ فيه على الصوابِ والخاصةُ على الخطأ»[٤] وها هو ابن السيد البطليوسي (٥٢١هـ) في (الاقتضاب) يرد تخطئة ابن قتيبة (٢٧٦هـ) للعامَّة في كتابه (أدب الكاتب)، وعبر عن ردِّه بأكثر من حكم منها قوله: «فلا وجهَ لإدخالها في لحن العامة»[٥] وقوله: «إدخالُ مثلِ هذا في لَحْنِ العامَّةِ

---

(١) الجمهرة: ١/ ٥٣٧.

(٢) م.ن: ١/ ٥١٥.

(٣) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان: ٤٥.

(٤) ينظر: م.ن: ٢٤٢-٢٤٧.

(٥) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ٢/ ١٨٣.

تَعَسُّفٌ»[١]، وقوله: «فإدخالُها في لَحْنِ العامَّةِ لا وجهَ لَهُ»[٢]، وقوله: «إنكارُهُ على العامة تسكينَ الباءِ من الصَّبْرِ: طريفٌ»[٣]، وقوله: «ولكنَّ قولَ العامَّةِ لا يُعَدُّ خَطَأً..»[٤]، وغير ذلك كثير، ويعزو ابن السيد هذه الردود إلى أنَّ ما عده ابن قتيبة خطأً، إمَّا أنْ تكونَ لغةً وما ذكره ابنُ قتيبة أفصحُ منها، أو أنَّهُ عربيٌّ صحيحٌ لا وجهَ لتخطئته[٥] ويتضح هذا المنحى المتمثل بالتنبيه على الألفاظ العربية الفصيحة التي تدور على ألسنة العامة بكتاب ابن هشام اللَّخْمي (٥٧٧هـ) (المدخل إلى تقويم اللسان)، ولا سيَّما القسم الموسوم بـ(الرد على الزُّبيدي في لحن العامة)[٦]، ويتمثل هذا المنحى لدى الباحثين المحدثين بـ(قاموس رد العامي إلى الفصيح) للشيخ أحمد رضا، الذي يفصح عنوانه عن مضمونه، فقد جمع فيه مؤلفه أكثر من ألفٍ وأربعمائة مادة من لهجة جبل عاملة وساحل دمشق وما يليه من سفوح لبنان[٧]، وردَّها جميعها إلى أصول عربية فصيحة.

■ ٣ - أصول دخيلة ومعربة:

لحظ ابن دريد أنَّ قسماً من كلام العامة، ليس من كلام العرب الأصيل، إنَّما هو مما اقترضه العرب من لغات الأمم الأخر، وقد استعملته العامة بلفظه الأجنبي (الدخيل)، أو بصيغته العربية (المُعَرَّب)، وقد عبر

---

(١) الجمهرة: ٢/ ١٨٤.

(٢) م.ن: ٢/ ١٨٧.

(٣) م.ن: ٢/ ١٩٢.

(٤) م.ن: ٢/ ٢٢٣.

(٥) ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ٢/ ٥-٦.

(٦) ينظر: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: ٢٣.

(٧) ص١٠.

عن هذه الأصول الدخيلة والمعربة لكلام العامة باستعمال مصطلحات وتعابير اصطلاحية متعددة لكنها تشترك في الإشارة إلى عدم أصالة كلام العامة، وقد ارْتَأينا أن نوردها على وفق الفقرات الآتية:

□ لا أصلَ لها في العربية وأحسبها دخيلاً:

ويتمثل ذلك بقوله: «فأمَّا القَوْصَرَّةُ[١] التي تسميها العامَّةُ قَوْصَرَة فلا أَصْلَ لَهَا في الْعَرَبِيَّةِ، وقد روي لعلي بن أبي طالب كرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ:

أَفْلَحَ مَنْ كانَتْ لَهُ قَوْصَرَّهْ
يَأْكُلُ منها كُلَّ يومٍ مَرَّهْ[٢]

ولا أَدري ما صحَّةُ هذا البيت»[٣]، ومع أنَّ أصل اللفظ دخيل فإن العامَّة عندما استعملته قد غيَّرَتْ بنيته وخفَّفَتِ الراءَ.

□ ليس من كلامِ العرب:

ومن أمثلة ذلك قوله: «فأمَّا الْقَرْطَبَانُ الذي يتكلمُ بِهِ العامَّةُ فليسَ مِنْ كلامِ العرب»[٤]، ولم يكن ابن دريد موفقاً في قوله: ليس من كلام العرب إذْ لَم يذكرها الجواليقي في المعرب، وجاء في (لسان العرب)[٥]: «الْكَلْتَبَانُ مَأْخوذَةٌ مِنَ الكلب، وهو القيادةُ، والتاء والنون زائدتان قال وهذه اللفظةُ هي القديمةُ عن العرب، وغيَّرَتْها العامَّةُ فقالت: القَلْطَبان قال

---

(١) القَوْصرَّة: التي يُكنز فيها التمر من البواري/ كتاب التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح: ٢/١٨٩.

(٢) الرجز غير موجود في ديوان الإمام علي (كرم الله وجهه).

(٣) الجمهرة: ٢/٧٤٣.

(٤) م.ن: ٢/١١٢١.

(٥) ١/٣١١.

وجاءت عامة سفلى، فغيرت على الأولى فقالت: القَرْطَبان»، ومما تقدم يظهر أن الكلمة عربية قديمة غيرتها العامة حين استعملتها.

□ **ليست بعربيَّةٍ مَحْضَةٍ/ لا أَحْسبهُ عربيًّا مَحْضاً:**

ومن أمثلة نفي ابن دريد خُلُوص عروبة لفظ من كلام العامة قوله: «فأمَّا شُنْطُف فكلمةٌ عاميَّةٌ ليستْ بعربيَّةٍ مَحْضَةٍ»[(١)]، وقد نقلها عنه الفيروزآبادي إذ قال: «ذكرها ابنُ دريد ولم يُفَسِرْها»[(٢)] وقد يشكك ابن دريد بعروبة كلام العامة يتمثل ذلك بقوله: «فأمَّا الذي تسميه العامَّةُ الرَّامِق للطائر الذي يُنْصَبُ لِتَهْوي إليهِ الطيرُ فتُصاد فلا أحسبهُ عَرَبِيًّا مَحْضاً»[(٣)]، وعلى الرغم من عدم جزم ابن دريد بعجمة اللفظ أخذه عنه الجواليقي[(٤)] ونسقه ضمن الألفاظ المُعَرَّبة في كتابه[(٥)].

■ **٤- أصول مولدة من الكلام العربي:**

وقد يكون أصل كلام العامة في نظر ابن دريد مولَّداً من المادة العربية بعد عصور الفصاحة، فهو في هذه الحالة ليس بعربي محض، ولا يعتد به ؛ لأنه في نظره غير فصيح ومن أمثلة عده كلام العامة مولداً قوله:

---

(١) الجمهرة: ٢/ ١١٥٦.

(٢) القاموس المحيط: ٣/ ١٦٥.

(٣) الجمهرة: ٢/ ٧٩١. وينظر: م.ن: ١/ ١٣٥.

(٤) وهذا هو ديدن الجواليقي، إذ توصلنا في بحث سابق لنا إلى أنه «من النادر أن تجد لفظاً ذُكر في الجمهرة إلّا وقد أخذه عنه الجواليقي، حتى الألفاظ التي لم يجزم ابن دريد أنَّها معربة، أو التي شكَّ في تعريبها أخذها عنه و عدها معربة ونسقها ضمن الألفاظ المعربة في كتابه». ينظر المعرب والدخيل في جمهرة اللغة: مجلة آداب الرافدين، العدد ٣٣، ك/١، ٢٠٠٠، ص٣٥١.

(٥) ينظر: المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم: ٢١٠.

«فأَمَّا الْكَرَّاعَةُ التي تسمِّيها العامَّةُ فكلمةٌ مولدةٌ، وقالوا: سُمِّيَتْ بذلك لأنها تلعبُ بِأَكارِعَها»[١]، وقوله: «فأَمَّا قولُ العامَّةِ: فلانٌ صَلِفٌ فهو من كلام المولدين»[٢]، وقوله: «فأَمَّا قولُ النَّاسِ: خَمَّنْتُ كذا وكذا تخميناً، إذا حزره، فأحسبه مولداً»[٣] وثمة موضعان نفى ابن دريد فيهما صفة العروبة عن لغة عرب السواد، ولغة أهل العراق يمثل الأول قوله: «وَالْجَزيرُ: لغةٌ يتكلمُ بها عربُ السَّوادِ، يقولون: هذا جَزيرُ القريةِ، أَيْ قَيِّمُها وليسَ بعربيٍّ صحيحٍ»[٤]، ويمثل الثاني قوله: «والزَّجر: ضَرْبٌ من الْحِيتانِ عظام، يتكلم به أهلُ العراق ولا أحسبه عربيًّا صحيحاً»[٥]، ويحسب البحث أن هذين اللفظين من الألفاظ المولدة، لأنهما غير موجودين في كتب المعرَّبات أولاً، ولأن ابن دريد وغيره من المعجميين يستعملون هذين التعبيرين للدلالة على المولد والمعرب على السواء[٦].

■ ٥- أصول غير معروفة:

ثمة نموذجان من كلام العامة لم يستطع ابن دريد أن يحدد لهما أصلاً، مما اضطره إلى أن يقول عن الأول: «وهذا ما لا يُعرف»، يتمثل ذلك بقوله: «الضِّحُّ وهي الشَّمسُ، وأحسبُ أنَّ قولهم جاء بالضِّحِّ والرِّيحِ مِنْ هذا، إذا جاءَ بالشيءِ الكثيرِ، والعامَّةُ يقولون: «جاءَ بالضِّيْحِ والرِّيحِ»، وهذا ما لا يُعْرَفُ»[٧]، يتضح من النص أن العامة غيروا بناء اللفظ بما

---

(١) الجمهرة: ٢/ ٧٧١.

(٢) م.ن: ٢/ ٨٩١.

(٣) م.ن: ١/ ٦٢٢.

(٤) م.ن: ١/ ٤٥٥.

(٥) م.ن: ١/ ٤٥٦.

(٦) (ينظر المعرب والدخيل في جمهرة اللغة: ٣٥٥.

(٧) الجمهرة: ١/ ٩٩.

أبعده عن اشتقاقه الأصلي، حتى عَمِيَ على ابن دريد الأصل الحقيقي للفظ وقال عن الثاني عندما صعب عليه تحديد اشتقاقه «فلا أدري ممَّا اشْتِقَاقَهُ» وتمثل ذلك بقوله: «فأمَّا قولُ العامَّةِ: شلَّحَهُ فلا أدري مما اشتقاقه»[١]، وما زال أهل الموصل يستعملون لفظة شلَّحَهُ بمعنى عَرَّاهُ، وقد ذكرها الأزهري والفيروز آبادي ونسباها إلى أهل السواد في العراق وحسبها الأزهري نبطيةً[٢]، لكن الجواليقي لم يذكرها في المعرَّب.

■ ٦ - أصول لهجية:

رد ابن دريد أصل لفظ من كلام العامة إلى لغة من لغات العرب، لكنه لم يعتد بهذه اللغة ورأى أنَّها مرغوبٌ عنها تمثل ذلك بقوله: «ر ك ي استُعملَ منها الرَّكِيّ وهي معروفةٌ، والجمعُ رَكايا فأَمَّا قولُ العامَّةِ رَكِيَّة فلغةٌ مرغوبٌ عنها، على أَنَّهم قد تكلموا بها»[٣].

وإذا كان ابن دريد قد اكتفى بإشارته إلى الأصول اللهجية لكلام العامة في موضعين فقط أحدهما المثال المذكور آنفاً، فإن الباحث يرى أنَّ هناك أصولاً لهجية كثيرة في نصوص كلام العامة التي وردت في جمهرته، لكنه لم يصرح بذلك. وعلى أيَّة حال فإنَّ الأصول اللهجية لكلام العامة غالباً ما تمثل لغاتٍ قليلةً أو نادرةً أو ضعيفةً، ولهذا اكتفى ابن دريد بالحكم عليها بالتخطئة، لأنَّها خارجةٌ عن معيار الفصاحة الذي استند إليه.

---

(١) الجمهرة: ٥٣٨/١.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة: ٢٤١/٥، والقاموس المحيط: ٢٤٠/١، واللهجة الموصلية دراسة وصفية: ١٦٧-١٦٨.

(٣) الجمهرة: ٨٠١/٢، وينظر: م.ن: ٥٣٧/١.

● نَظْرَةُ ابْنِ دُرَيْد إلى كَلامِ العَّامَةِ ●

اعتمد ابن دريد على الفصاحة معياراً للصواب والخطأ، ولهذا إذا ما اضطره منهجه القائم على اختيار المستعمل الشائع من كلام العرب إلى إدخال ألفاظ عامية إلى رحابه، فإنه غالباً ما كان يشفعها بالتخطئة والتصويب، ناعتاً إيَّاهَا بعدم الفصاحة أو الضعف، ومن خلال دراسة النصوص التي أشار ابن دريد فيها إلى كلام العامة تبين أن تخطئته هذا الكلام تذهب في اتجاهين رئيسين:

■ الاتجاه الأول:

يتمثل بتصريحه بخطأ العامة، إما بتنبيهه على أنَّ هذا اللفظ خطأ وصوابه كذا، كقوله: «والبِزْرُ: معروفٌ وأما قولُ العامة: بُزورُ البَقْلِ فخطأ، إنما هو بِزْرٌ»[1]، أو أنْ تكون الإشارة بذكر الصواب والتنبيه على خطأ العامة فيه، كقوله: «وَرَجلٌ حَدُثٌ: حَسَنُ الحديثِ فأما قولُ العامة حِدِّيث فخطأ»[2]

وقد تبين للبحث من خلال الاطلاع على نصوص هذا الاتجاه أن ابن دريد قد استعمل في تخطئته كلام العامة ألفاظاً وتعابيرَ اصطلاحيةً تفرَّد في عدد منها، نذكر منها ما يأتي:

- ◁ **«يقول من لا يُعْملُ على قولِهِ مِنَ العامَّةِ»**[3].
- ◁ **«وليسَ بِشَيْءٍ»**[4]
- ◁ **«وابتذلتِ العامَّةُ هذهِ الكلمةَ»**[5].

---

(١) الجمهرة: ١/٣٠٧، وينظر م.ن: ٢/ ٩٣٢ و٧٦٩.

(٢) م.ن: ١/ ٤١٦، وينظر النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع: ١٤١.

(٣) الجمهرة: ٢/ ١٠٢٣.

(٤) م.ن: ١/ ٤٢١ و٢/ ١١٧٦.

(٥) م.ن: ١/ ٤٤٢.

◁ «ولا تلتفتْ إلى قول العامَّة فذلك خطأ»[١].

◁ «وأحسب قولَ العامَّة موضوعاً في غير موضعه»[٢].

◁ «وإن كانت العامة قد أولعتْ به»[٣]

◁ «ليس كما تنسبه إليه العامة»[٤].

◁ «ليس مما تذهبُ إليه العامة»[٥].

◁ «ليست كما تسمي العامة»[٦].

◁ «الأصمعي يدفعُ قولَ العامَّة»[٧]

◁ «قول العامَّة مرغوبٌ عنه»[٨].

إن الناظر إلى دلالات هذه المصطلحات والتعابير الاصطلاحية يستنتج أن كلام العامة الذي ينعت بها لا يعول عليه، ولا يعتد به، أيًّا كانت أصوله

■ الاتجاه الثاني:

يتمثل بمنعه استعمال لفظ معين، وذلك باعتماده على إحدى الثنائيتين التصحيحيتين: (يقال.. ولا يقال)، أو (يقال.. ولا تقل)،

---

(١) الجمهرة: ١/ ٤٠٩ و٤٧٧ و٢/ ٨٧١ و١١٨٨.

(٢) م.ن: ١/ ٤٤٤ و٥٣٨، و٢/ ٨٣١.

(٣) م.ن: ١/ ١٥٦، و٢/ ١٠١٦ و٨٤٧ و٧٦٢ و٨٢٥.

(٤) م.ن: ١/ ٤٧٣.

(٥) م.ن: ١/ ٥٧٠ و٢/ ٦٧٢.

(٦) م.ن: ١/ ٥٧٤.

(٧) م.ن: ١/ ٤٧٦.

(٨) م.ن: ٢/ ٩٠٠.

والذي لفتنا في اسْتِعماله هاتين الثنائيتين أنه في بعض الأحيان يحدد الممنوع بِهما وهو كلام العامة كما هو واضح في قوله: (وَالظُّفْرُ: ظُفْرُ الإنْسان، والجمع أظْفار، ولا يقال: ظِفْر وإن كانت العامة قد أولعت به)[١] وهذا يدل على أنه يعني بالذي (لا يقال) الخطأ الشائع على ألسنة العامة ليمنعه حتى لا تستعمله الخاصة، وليميزه مما هو صواب وصحيح من كلام العرب الذي يعتد به ولكننا وجدنا أن ابن دريد في أحيان كثيرة لا يحدد الممنوع بهاتين الثنائيتين بل يكتفي بمثل قوله: «يقال كذا ولا يقال كذا»، أو «ولا يقال كذا إنَّما يقال كذا»، كما يتضح في قوله: «والعَلَفُ: كلُّ ما اعْتَلَفَتْهُ الدابةُ، فهو علفٌ لها، يقال: عَلَفْتُ الدابةَ ولا يقال أَعْلَفْتُها»[٢].

إن خفاء حقيقة هذا المنع بهاتين الثنائيتين يجعلنا نتساءل عما يكمن وراءَهما من تصور، أيكون المقصودُ بالمنع وقوعَ الخطأ فعلاً، أم تَوَقِّي وقوعه افتراضاً؟[٣] وقد أثبت التحقيق أنَّ كثيراً من الممنوع بِهما موجودٌ في كتب لحن العامة، وقد عد الباحث كلَّ نص لم يرد في هذه الكتب، ممَّا توقَّى ابن دريد وقوعه افتراضاً أو مما تفرَّد به. وبعد أن ثبت مما سبق أنَّ ابن دريد قد خطَّأَ العامَّة في كثير من النصوص التي وردت في معجمه بالاتجاهين المشار إليهما آنفاً، فإنه قد يُثار ههُنا تساؤل آخر: وما مجالاتُ التخطئةِ تلك؟ وللإجابة عن ذلك نقول:

تناول ابن دريد في تخطئته العامة تلك الأخطاء التي كانت تحدث بسبب التغيير في نطق أصوات معينة كإبدال العامة نطق **الأصْوات** المتقاربة

---

(١) الجمهرة: ٢/ ٧٦٢.

(٢) م.ن: ٢/ ٩٣٧.

(٣) ينظر: النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع للهجرة: ١٤١.

المخارج بعضها ببعض، من ذلك منعه إبدالهم الهمزة ياءً[١]، وإبدالهم التاء ثاءً[٢]، وإبدالهم الباء نوناً[٣]، وتخطئته إبدالهم السين صَاداً[٤]، وإبدالهم اللام راءً[٥]، وعده إبدالهم الظاء طاءً ليس بعربيٍّ[٦]، وإبدالهم الواو نوناً ليس بِشيْءٍ[٧]، كما عد نطقهم الظاء في (قرظي) ضاداً خطأً، إذ قال: «واديمٌ مقروظٌ، إذا دُبِغَ بالقَرَظِ، وهو الصِّبغ الذي يقال له: القَرَظِيِّ، منسوب إلى ثمر القَرَظ، وهو أصفر، والعامة تقول: قرضيّ، وهو خطأ»[٨]، يستدل من هذا النص أن العامَّة في زمن ابن دريد كانت تخلط في نطقها بين صوتي الضاد والظاء، كما هو حال الناس في زماننا.

ويود الباحث أن يشير ههنا إلى أنَ كثيراً من الإبدال الذي منعه ابن دريد أو عده خطأً ليس كذلك دائماً، فإن منه ما يمثل بيئاتٍ عربيةً، كما اتضح لنا ذلك من رجوعنا إلى كتب القلب والإبدال، وأن منه ما يعد تطوراً صوتيًّا حدث لطائفة من الأصوات في سياقات استعمالية معينة، لأن من سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض كما قال ابن فارس[٩]، وهذا ما أيَّدته الدراسات الصوتية الحديثة التي ترى أن الإبدال

---

(١) ينظر: الجمهرة: ٢/ ٧٢٥.
(٢) ينظر: م.ن: ٢/ ١٠١٥.
(٣) ينظر: م.ن: ١/ ٣٦٥.
(٤) ينظر: م.ن: ٢/ ١١٥١.
(٥) ينظر: م.ن: ٢/ ١١٦٢.
(٦) ينظر: م.ن: ٢/ ٧٦٠.
(٧) ينظر: م.ن: ٢/ ١١٧٦.
(٨) م.ن: ٢/ ٧٦٣.
(٩) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها: ٢٠٣.

الذي يحدث بين الأصوات المتقاربة مخرجاً وصفةً، وهو تطور طبيعي في أصوات كل لغة[١].

كما أنَ كثيراً من الأخطاء التي نسبها ابن دريد إلى كلام العامة تتصل ببنية الألفاظ كالخطأ في حركة فاءات الكلم، إذْ استصوبَ (جَدول) بفتح الجيم ومنع قول العامة (جِدول) بكسرها[٢] ومن مظاهر تخطئته العامة في هذا المجال تصحيحه صيغ جموع طائفة من الألفاظ، إذ خطَّأ جمع العامة فرساً على فرسان[٣]، وجمعهم شجاعاً على شجعان[٤] أما استعمال العامة فعلتُ في موضع أَفْعَلْتُ أو العكس فقد رده ابن دريد، إذْ منع أن يقال أَغَارَ الرجل إذا قصد الغَوْرَ، وَأَعْلَفْتُ الدابةَ، واستصوبَ غارَ وعَلَفْتُ منهما[٥]، كما استصوب قولهم نَعَشْتُ الإنسانَ إذا تداركته من هَلَكَةٍ، وقال: ولا تلتفتْ إلى قول العامة: أنعشَهُ؛ لأنَّه لم يقُلْهُ أحدٌ،[٦] كما أنكر القلب المكاني في أحد الألفاظ، إذْ عدَّ قول العامة لِلْعَثْيَرِ: الغبار عَيْثَرًا بتقديم الياء (ليس بشيء)[٧]، كما خطَّأ إدْخال العامة ياء النسب على لفظ بيّوت في قوله: «وماءٌ بَيُّوتٌ:

---

(١) ينظر: من أسرار اللغة: ٥٨، والنقد اللغوي في معجمات القرن الرابع: ١٤٤-١٤٥.

(٢) ينظر: الجمهرة: ٢/١١٧٩، وينظر: م.ن: ١/ ١٣٦ و٤٥٧ و٤٧٣ و٥١٢ و٥٦٨ و٢/ ٦٧٢ و٧٤٠ و٧٦٢ و١١٨٨ و٣/ ٤٢٣/ وثمة موضع واحد نبه فيه على تغيير العامة حركة عين الكلمة دون أن يمنعه أو يخطئه، إذ اكتفى بالقول: «والطَّلَقُ: الذي تسميه العامة الطَّلْق وهو نبت أو صمغ نبت» ٢/ ٩٢٢.

(٣) ينظر م.ن: ٢/ ٧١٧.

(٤) ينظر: م.ن: ١/ ٤٧٧.

(٥) ينظر: م.ن: على التتالي: ٢/١٠٦٧ و٩٣٧.

(٦) م.ن: ٢/ ٨٧١ و ينظر م.ن: ١/ ٥٣٥ و٥٣٩ و٢/ ٨٢٥.

(٧) م.ن: ١/ ٤٢١.

إذا باتَ ليلةً»، ومنعه بقوله: (ولا يقال: بَيُّوتيّ وإن كانت العامة قد أولعت به وهو خطأ)[١].

كما شملت تخطئة ابن دريد كلام العامة ألفاظهم (الموضوعة في غير موضعها) على حد تعبيره، وتمثل ذلك بما يأتي:

■ أ - تغيير مجال الدلالة:

ويُقصد به استعمال العامة الألفاظ في دلالة غير دلالتها الأصلية، مما دفع ابن دريد إلى رده، من ذلك قوله: «حَشَمْتُ الرجلَ أحْشِمهُ حَشْماً، إذا أَغْضَبْتُهُ وَحَشَمُ الرَّجلِ: أتْبَاعُهُ الذينَ يَغْضَبُونَ بِغَضَبِهِ فَأَمَّا قولُ العامَّةِ: ليسَ بيننا حِشْمَةٌ، فهي كلمةٌ موضوعةٌ في غيرِ موضعها، ولا تعرفُ العربُ الْحِشْمَةَ إلّا الغضبَ والانقباضَ عن الشيء»[٢] وقوله: «والخَجَلُ، يقال: خَجِلَ الوادي، إذا كثر شجرُه، ووادٍ خَجِلٌ وأوديةٌ خُجُلٌ وأحسب قول العامة: خجل الإنسان، موضوعاً في غير موضعه»[٣] يتّضح من النصّين السابقين أن العامة قد استعملت اللفظين في مجال دلالي غير مجالهما الواجب، مع أنَّ استعمال العامة فيه تطور دلالي واضح لمن ينعم النظر في النصين

■ ب - إعمام الدلالة:

ويُقصد به خروج العامة في استعمالهم الألفاظ إلى معانٍ أعم مما أُريد لها في أصل الاستعمال الأول، أي أنها تنتقل بها من دلالتها الجزئية

---

(١) الجمهرة: ٢/١٠١٦.

(٢) م.ن: ١/٥٣٨-٥٣٩.

(٣) م.ن: ١/٤٤٤، وينظر: م.ن: ٢/٦٧٢ و٧٣٩ و٨٧٢ و٩٨٨.

الخاصة إلى دلالة كلية عامة[١] ومما منعه ابن دريد في هذا الجانب قوله: «البُوصُ: العَجُزُ، يقال امرأة بوصاء: عظيمة العَجُز، ولا يقال ذلك للرجل»[٢] وقوله: «وامرأة فَرْعَاءُ: كثيرةُ الشَّعَرِ، ولا يقولون للرجل أفْرَعُ إذا كان عظيمَ الجُمَّةِ، إنما يقولون: رجلٌ أفْرَع ضَدَّ الأصْلَعِ»[٣].

■ ج- تخصيص الدلالة العامة:

ويعني ما كان عامًّا من الدلالات فحصرته العامة في معنى ضيق، وقد منع ابن دريد هذا الصنيع، يتمثل ذلك بقوله: «وَنَكَصَ على عَقِبَيْهِ: رَجعَ عمَّا كان عليه من خير، وكذا فُسِّرَ في التنزيلِ، والله أعلم، ولا يقال ذلك إلّا في الرجوع عن الخير خاصةً، وربما قيل في الشَّرِّ»[٤]

■ د - التحول إلى المعاني المضادة:

وهو أن يخرج العامة في استعمالهم الألفاظ من دلالتها الأصلية إلى دلالة مضادة لها، وقد منع ابن دريد هذا الاستعمال، تمثل ذلك بقوله: «والقَبَلُ عند العامة: الحَوَلُ الخَفيّ وليس كذلك عند العرب، إنما الحَوَلُ ضدّ القَبَلِ، وذلك أن الحَوَلَ عندهم أنْ تميلَ إحدى الحَدَقَتَيْنِ إلى مُؤْخِرِ العينِ والأُخْرى إلى مُؤْقِها»[٥] وقوله: «وَتَنَزَّهَ القومُ: إذا بعدوا من الريف إلى البدو فأمَّا النُّزْهَةُ في كلام العامة فإنها موضوعةٌ في غير موضعها،

---

(١) ينظر: النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع: ١٤٨.

(٢) الجمهرة: ١/ ٣٥١.

(٣) م.ن: ٢/ ٧٦٧ وينظر: م.ن: ١/ ٨١ و١٣٩ و٢/ ٨٩٤ و٨٩٥ و١٢٠٤.

(٤) م.ن: ٢/ ٨٩٦.

(٥) م.ن: ١/ ٣٧٢.

لأنهم يذهبون إلى أنَّ النُّزْهَةَ حضورُ الأرياف والمياه، وليس كذلك وإنما يقال لحضور البساتين الأرياف»[(١)]

أمّا تخطئة ابن دريد العامة في التراكيب فلم نعثر في الجمهرة كلها إلّا على نص واحد[(٢)] استصوب فيه تعدية الفعل (سَخِرَ) بحرف الجر (من) ومنع تعديته بالباء، تمثل ذلك بقوله:

«وَسَخِرْتُ مِنَ الرَّجلِ سِخْرِيَّةً وَسَخَراً وَسُخْريًّا، ولا يقال: سَخِرْتُ بِهِ، وإن كانت العامة قد أولعت بذلك»[(٣)]

إنَ ما تقدم يؤكد أن ابن دريد نظر إلى كلام العامة نظرةً معياريَّةً صارمةً، مما جعله يرفض ما رفضه من هذا الكلام على وفق مقاييس الصواب والخطأ التي استند إليها في معجمه ولكنَّ القراءةَ المتأنيةَ لنصوص أخرى من كلام العامة تظهر أنه قد نظر إلى لغة العامة نظرةً أخرى مخالفةً لنظرة التنبيه على الانحراف الواقع في ألفاظها عن سنن العربية الأصيلة التي تمثلت بما سبق الحديث عنه في هذا المبحث، تلكم هي نظرة التنبيه على الألفاظ العربية الفصيحة[(٤)] التي تمثلها نصوص غير قليلة من كلام العامة سبق أن فصل الباحث الحديث عنها في مبحث تأصيل كلام العامة، ويمكن للباحث أن يطلق على هذه النظرة (نظرة القبول)، أي قبول قسم من

---

(١) الجمهرة: ٢/ ٨٣١.

(٢) إن من يستقري كتب لحن العامة القديمة يجد أن أصحابها لم يخطئوا العامة في مجال التراكيب إلّا في مواضع؛ ولعل سبب ذلك في نظر البحث هو كثرة هذا النمط من الأخطاء على ألسنة العامة، بحيث يصعب حصرها على غرار أخطاء المجالات الأُخر المذكورة آنفاً، كما أنَّ تصحيحها بهذه الطريقة غير مجدٍ؛ لأنَّ تجاوزها منوط بتعلم قواعد النحو العربي، لذا ترك رجال التصحيح أمرها إلى النحاة.

(٣) الجمهرة: ١/ ٥٨٤.

(٤) ينظر: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: ٢٣.

كلام العامة وإزاء نظرتي(الرفض) و(القبول) تتراءى للباحث نظرة ثالثة، يمكن أن نطلق عليها (النظرة الوصفية المحضة) التي لا يعدو ابن دريد فيها أكثر من واصف لما تستعمله العامة في كلامها، مستعملاً تعبيراً يتكرر بصيغ مترادفة منها: (الذي تسميه العامة) و(تسميها العامة) و(يسميه العامة)، ومن الأمثلة على ذلك قوله: «والْمِحْذَفَةُ: التي تسميها العامة المِقْلاع، وهو الذي يُجعل فيه الحجرُ ويرمى به لطرد الطير وغير ذلك..»[١]، وقوله: «وأُمْلوك: دُوَيْبّة تكون في الرمل تشبه العَظَاءَةَ، وتسميها العامة لُعْبة الأرض»[٢].

وملاكُ القول إنَّ نظرةَ ابن دريد إلى كلام العامَّة كانت نظرةً موضوعيةً متوازنةً، لا ترضى بإفساد كلام العرب الفصيح، أو الانحراف عن سننه، وفي الوقت نفسه لا تستهجن كلَّ ما تتكلم به العامَّة؛ لأنَّ في كلامها ما هو عربي فصيح لا تشوبه شائبةُ اللَّحْن، وهذه هي النظرةُ المطلوبةُ من كلِّ لُغَوِيٍّ غَيورٍ على لغةِ الضَّادِ حريصٍ على سَلامتِها ونَمَائِها وتطورِها.

---

(١) الجمهرة: ١/ ٥٨٢.

(٢) م.ن: ٢/ ١١٩٥.

• المبحث الثاني •

معجم كلام العامة

□ كلمة لا بدَّ منها:

يضم هذا الفصل معجماً لكلام العامة الذي ورد في الجمهرة، وبما أنَّ ابن دريد قد سار على المنهج الألفبائي الخاص في ترتيب مواد معجمه، فضلاً عن اعتماده على نظامي الأبنية والتقاليب، لذا ارتأى الباحثُ أن يعيد ترتيب كلام العامة على وفق نظام حروف المعجم، آخذاً بنظر الاعتبار اللفظ الذي عده ابن دريد عاميًّا، أو منعه بقوله: (ولا يقال)، بغض النظر عن الجذر الذي ذُكر ضمنه في الجمهرة، وهذا يعني أنه ليس بالضرورة أن يجد القارئ اللفظ الذي يذكر في هذا المعجم ضمن الجذر نفسه في الجمهرة؛ لأنَّ الجذور اللغوية للألفاظ العامية صارت هي المعول عليها وقد أهمل الباحث ما كرره ابن دريد في أكثر من موضع، وحاول توثيق مواد هذا المعجم بالرجوع إلى كتب لحن العامة التي سبقت الجمهرة، أو التي عاصر مؤلفوها صاحبه، أو الذين جاؤوا بعده أحياناً، ليطلع القارئ على مدى تأثره بالسابقين وتأثيره في اللاحقين، وما كان أصيلاً بذكره إيَّاه.

ومن أجل اختصار عدد الهوامش، ارتأى الباحث وضع رقم الجزء

والصفحة في نهاية كل نص في المتن، دون حاجة إلى ذكر اسم كتاب الجمهرة.

وفي نهاية المعجم وُضِعَ لَحَقٌ لنصوص الألفاظ التي منعها ابن دريد بأمثال أقواله: (ولا يقال) أو (ولا يقولون) أو (وما كادوا يقولون) أو (ولا يجوز)، وغيرها من النصوص التي لم أعثر على ما يوثقها في كتب لحن العامة التي رجعت إليها، إذ يحتمل أن تكون هذه النصوص مما توقَّى ابن دريد وقوعه افتراضاً، أو مما كانت تستعمله العامة في زمانه فمنعه بقوله: (ولا يقال) وما شابهه وتفرد بذكره، والله الموفق للصواب.

المعجم

■ **أرض/ أراضٍ**[1]

والأَرضُ: معروفةٌ، والجمعُ الأَرَضون ولا يقول عربيٌّ أَرَاضٍ (٢/ ١٠٦٥-١٠٦٦).

■ **برسم/ بِرْسامٌ**

وجِرْسامٌ وجِلْسامٌ، وهو الذي تُسَمّيهِ العامَّةُ **البِرْسامَ**، والبِرسامُ فارسيّ معرَّب (٢/ ١٢٠٢).

■ **بزر/ بُزورٌ**[2]

والبِزْرُ: معروفٌ وأمَّا قولُ العامَّةِ: بُزورُ البَقْل فخطأ، إنمَا هو بِزْرٌ (١/ ٣٠٧).

■ **بزي/ بَزْيونٌ**[3]

والبِزْيَونُ معروفٌ، فأمَّا قولُ العامَّةِ بَزْيونٌ فخطأ (٣/ ٤٢٣).

---

(١) ينظر: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: ٩٤.

(٢) ينظر: إصلاح المنطق: ٣١، ١٧٤، وفيه: (وهو البِزْرُ والكسر أفصح من الفتح).

(٣) ينظر: م.ن: ١٦٦.

■ **باء/ الباه**

والباءة بالمدّ: النِّكَاحُ، معروف، وهو الذي تسمِّيه العامّة الباه قال أبو حاتم: أصله باء يبوء بِيئةً إذا رجع إلى أهله (٢/ ١١٠٨) و(١/ ٢٢٩).

■ **بوص/ أبْوَصُ**[١]

البُوص: العَجُز؛ يقال: إمرأة بَوْصاء، عظيمةُ العَجُزِ، ولا يقال ذلك للرجل (١/ ٣٥١)

■ **بيت/ بَيّوتيّ**

وماء بَيُّوت، إذا بات ليلةً، ولا يقال: بَيُّوتيّ، وإن كانت العامَّة قد أُولعت به، وهو خطأ (٢/ ١٠١٦).

■ **تجر/ التجير**[٢]

والثَّجير: الذي يسميه العامَّةُ التجيرَ (١/ ٤١٤).

■ **توث/ التوث**[٣]

التُّوت: الفرصاد، زعموا، الذي تسميه العامة التُّوث (٢/ ١٠١٥).

■ **ثطط/ أثَطُّ**

رَجلٌ ثَطٌّ: بَيِّنُ الثَّطاطة والثُّطوطة من قوم ثِطاط والمصدر الثَّطَط،

---

(١) ينظر: إصلاح المنطق: ٩٣، ١٢٤.

(٢) ينظر: إصلاح المنطق: ٢٨٢، وتثقيف اللسان: ٤٩، وفيه: (وهو عصارة الشيء، مثل ما يبقى من الزيتون بعد إخراج زيته).

(٣) ينظر: إصلاح المنطق: ٣٠٨.

وهو خِفَّة اللحية من العارضين ولا يقال: أثَطُّ، وإن كانت العامَّة قد أولعت به قال الراجز[١]: كلحيةِ الشيخ اليمانيّ الثَّطِّ.

قال أبو حاتم[٢]: قال أبو زيد مَرَّةً: أَثَطُّ، فقلت له: أتقول أَثَطُّ؟ فقال: سمعتُها (١/ ٨٣).

■ **جثث/ جثة**

وقال قوم من أهل اللغة: لا تُسَمَّى جُثَّة إلّا أن يكون قاعداً أو نائماً، فأمَا القائم فلا يقال: جُثَّتُه، إنما يقال قِمَّتُه (١/ ٨١).

■ **جدول/ جِدْوَلٌ**

وجَدْوَل: معروف؛ ولا يقال: جِدْول، وإن كانت العامَّة قد أُولعت به (٢/ ١١٧٩).

■ **جرص/ الجَرَصُ**

الجَرَس، والجمع أجراس: الذي يسمّيه العامَّة جَرَصاً، بالصّاد، واشتقاقه من الجَرْس، أي الصوت والحسّ وليس يجتمع في كلام العرب جيم و صاد في كلمة ثلاثية ولا رباعية إلّا ما لا يثبت، فأمَا الجِصُّ ففارسيّ معرَّب (١/ ٤٥٦).

■ **جزر/ جِزيرُ القرية**

والجَزير: لغة يتكلم بها عرب السَّواد يقولون: هذا جِزير القرية، أي قيّمها، وليس بعربي صحيح (١/ ٤٥٥).

---

(١) البيت لأبي النجم العجلي في الأغاني: ٩/ ٧٩، وينظر: الهامش (١) لمحقق الجمهرة ١/ ٨٣.

(٢) ينظر: إصلاح المنطق: ٣١، وقد ذكره في باب (فِعْلٍ وفَعْلٍ باتفاق المعنى).

■ **جسر/ الجِسْرُ**

والجَسْر، بفتح الجيم: الذي يسمّيه العامَّة جِسْراً (١/ ٤٥٧).

■ **جعس/ الجَعْسُ**

الجَعْس: هذا المعروف وليس كما تنسُبه إليه العامَّة، إنما الجَعْس موقع ذلك الشيء من الأرض.. (١/ ٤٧٣).

■ **جنس/ مُجَانِس**

وكان الأصمعي يدفع قول العامَّة: هذا مُجانِس لهذا، إذا كان مِن شكله، ويقول ليس بعربي خالص (١/ ٤٧٦).

■ **حدث/ حِدَّيث**[(١)]

ورجل حَدُثٌ: حسن الحديث فأما قول العامَّة حِدِّيث فخطأ (١/ ٤١٦).

■ **حش/ الحش**

الحَشُّ والحُشُّ: النخل المجتمع، والجمع الحِشّان وبه سُمِّي الحَشُّ الذي تعرفه العامّة، لأنهم كانوا يقضون الحاجة في النخل المجتمع، فسُمِّي الحَشُّ بذلك ويسمى الحائش أيضاً (١/ ٩٨).

■ **حشم/ ليس بيننا حِشْمَةٌ**[(٢)]

حَشَمْتُ الرجل أحشِمه حَشْماً، إذا أغضبته وحَشَمُ الرجل: أتباعه الذين يغضبون بغضبه فأما قول العامَّة: ليس بيننا حِشْمَة، فهي كلمة

---

(١) ينظر: إصلاح المنطق: ٩٩.

(٢) ينظر: م.ن: ٦٢.

موضوعة في غير موضعها، ولا تعرف العرب الحِشْمَة إلّا الغضب والانقباض عن الشيء (١/٥٣٨-٥٣٩).

■ **حكك/ أحاك**[١]

ويقال ما حَكَّ هذا الأمرُ في صدري، ولا يقال: أحاكَ ويقال: ما أحاك فيه السِّلاح، أي لم يعمل فيه (١/ ١٠١).

■ **حمو/ حُمَةُ العقربِ**

الحُمَة مخفَّفة: حرارة السمِّ، هكذا يقول الأصمعي، وليست كما تسمي العامَّة حُمَةَ العقرب إبرتها. وسألت أبا حاتم عن الحُمَة فقال: سألت الأصمعي عن ذلك فقال: هي فَوْعَة السم، أي حرارته وفورته؛ هذا لفظه (١/ ٥٧٤)

■ **حنج/ حُناجٌ**

والحَنْج من قولهم: حَنَجْتُ الحبلَ أَحْنجَهُ حَنْجاً، إذا فتلته فتلاً شديداً، والحبل محنوج وابتذلت العامَّة هذه الكلمة فسمَّوا المخنَّث حُناجاً لتلوّيه، وهي كلمة فصيحة عربية (١/ ٤٤٢).

■ **حوش/ أحَشْتُهُ**

وحُشْتُ الصَّيد أحوشه حَوشاً، أي جمعته؛ ولا يقال: أَحَشْتُه، وإن كانت العامَّة قد أُولعت به (١/ ٥٣٩).

■ **حير/ الحير**[٢]

فأما قول العامَّة: الحَيْر، فخطأ، إنما هو الحائر. . (١/ ٥٢٦).

---

(١) ينظر: إصلاح المنطق: ٢٥٣، إذ جاء فيه: (ويقال ما حَكَّ في صدري منه شيء).

(٢) ينظر: م.ن: ١٣٨، وفيه: (ويقال حائر وحوران وحيران).

■ **خجل/ خَجَلُ الإنسان**[١]

والخَجَلُ، يقال: خَجِلَ الوادي، إذا كثر شجره، ووادٍ خَجِلٌ وأودية خُجُل وأحسب قول العامَّة: خجل الإنسان، موضوعاً في غير موضعه (١/ ٤٤٤).

■ **خرمش/ خَرْمَشَ**

وخرمشَ الكتابَ كلام عربي معروف، وإن كان مبتذلاً (٢/ ١١٤٥)

■ **خمن/ خَمَّنْتُ كذا**[٢]

وطريق ممخَّن، وممحَّن، إذا وُطئ حتى يسهل فأما قول الناس: خمَّنتُ كذا وكذا تخميناً، إذا حزره، فأحسبه مولداً (١/ ٦٢٢)

■ **درج/ دَرَجَةٌ**

والأُدْرُجَّة: التي تسمّيها العامة دَرَجَة؛ والدُّرَجَة، في وزن رُطَبَة، أفصح من الدَّرَجَة (١/ ٤٤٦)

■ **دنفخ/ دَنْفَخَ**

دَنْفَخ: كلمة عربية محضة قد ابتذلتها العامَّة، وهو الضخم العظيم البطن (٢/ ١١٤٤)

■ **ذبب/ ذِبّانًا**[٣]

فأما قول العامة ذِبَّاناً فخطأ (٢/ ١٠٠٠)

---

(١) ينظر: إصلاح المنطق: ٣١٨، وذكره في باب (مما يضعه الناس في غير موضعه: قد خَجِلَ الإنسانُ).

(٢) ينظر: تثقيف اللسان: ٩٦، وفيه: عد خَمَّنْتُ صواباً وخطّأ خَمَّمْتُ.

(٣) ينظر: إصلاح المنطق: ٣٠٦، ولحن العوام: ٣١.

■ **ربن/ ربون**(١)

وعُربون، وهو الذي تسمّيه العامة رَبوناً، وقد قالو فيه عُرْبان أيضاً (٢/ ١١٩٥).

■ **رجل/ الرِّجْلَة**(٢)

والبقلة الحَمقاء: التي تسمّيها العامَّة الرِّجْلَة، وهي الفَرْفَخُ، وإنما سُمّيت بذلك لضعفها، وهي بالسّريانية الفَرْفَح بالحاء (١/ ٥٦٠).

■ **رحب/ موضعٌ رُحْبٌ**

قال أبو بكر: يقال: موضع رَحْب، ولا يقال بالضمِّ، ويقولون: بالرُّحْب والسَّعة فيضمّون (١/ ٥٦٨).

■ **رعش/ يُرْعَشُ**

قال ابن دريد: يقال: رَعَشَ يَرْعَشُ فهو أَرْعَشُ، ولا يجوز يُرْعَشُ (١/ ٢٠٤).

■ **ركب/ رَكَّابَةٌ**

والرّاكبة: فَسيلة تتعلّق بالنخلة لا تبلغ الأرض، والجمع رَواكب فأما قول العامَّة رَكَّابة فخطأ (١/ ٣٢٧).

■ **ركض/ يَرْكُضُ**(٣)

رَكَضْتُ الفرسَ برجلي أركُضه رَكْضاً، إذا حرّكته بساقيك ليعدوَ ويقال: مرَّ الفرسُ يُرْكَض، ولا يقال: يَرْكُض (٢/ ٧٥٠).

---

(١) ينظر: الفصيح: (٣٠٢)، وإصلاح المنطق: ٣٠٧، وأدب الكاتب: ٣١٦ والتثقيف: ١٢٣ وقد ذكر في ربون ست لغات.

(٢) ينظر: الفصيح: ٣٠١ وفيه: والرِّجلةُ: هي البقلة الحمقاء، بكسر الراء.

(٣) ينظر: إصلاح المنطق: ٤٣٣.

■ **ركي/ رَكيَّةٌ**

استُعمل منها الرَّكِيّ وهي معروفة، والجمع ركايا فأما قول العامَّة رَكِيَّة فلغة مرغوب عنها على أنهم قد تكلَّموا بها (٢/ ٨٠١).

■ **رمق/ الرامق**

فأما الذي تسمّيه العامَّة الرامِق للطائر الذي يُنصب لتهوي إليه الطيرُ فتُصاد فلا أحسبه عربيًّا محضاً (٢/ ٧٩١).

■ **رمن/ الرُّمانَةُ**

وقَطِنَة البطن من البعير: التي تسمّيها العامَّة الرمانة، وهي قطعة من الكّرِشِ متراكب بعضُها على بعض، وتسمَّى أيضاً: لَقَّاطة الحَصَى (٢/ ٩٢٥).

■ **زجر/ الزَّجْرُ**

الزَّجْر: ضرب من الحيتان عظام؛ يتكلَّم به أهل العراق ولا أحسبه عربيًّا صحيحاً (٣) (١/ ٤٥٦).

■ **زعر**[1]

ويقال في قلة الشَّعر: زَعِرَ يزعَر زَعَراً وآزْعَرّ ازعِراراً، فأمَا من سوء الخلق فلا يقال إلّا إزعارَّ وازعَرَّ (٢/ ٧٠٥)

■ **زعزع/ زَعْزَعَ ماله**[2]

ذَعْذَعَتِ الرِّيحُ الشَّجَرَ، إذا حرَّكته تحريكاً شديداً والذَّعذعة والزَّعزعة في هذا الموضع بمعنى، إلّا أن الذَّعذعة تُستعمل في تفرق

(١) ينظر: الفصيح: ٣٠٤، وإصلاح المنطق: ١٧٦، وتصحيح التصحيف: ٥٩٥.

(٢) ينظر: التثقيف: ٥٨، وفيه: (العامة تقول: تَدَعْدَعَ، والصوابُ تَذَعْذَعَ).

الأَشياء؛ يقال: ذَعْذَعَ مالَه إذا فرَّقه، ولا يقال: زَعْزَعَ مالَه، إذا فرَّقه (١/ ١٩٥)

■ **زكن/ أزكنت**[١]

زَكِنْتُ أزكَن زَكَناً، قال الشاعر[٢]:

ولـن يـراجـعَ قـلـبـي حُـبُّـهُـم أبـداً
زَكِـنْـتُ مـن بُـغْـضِـهـم مـثـلَ الـذي زَكِـنـوا

ولا يقال: أزكنتُ، وإن كانت العامَّة قد أُولعت به (٢/ ٨٢٥)

■ **زنج/ الزِّنْجُ**[٣]

والزَّنج: جيل معروف، فأما قولهم الزِّنج فخطأ (١/ ٤٧٣).

■ **زيف/ الزَّيْفُ**

الزّائف: الرديء من الدّراهم، فأما الزَّيْف فمن كلام العامَّة (٢/ ٨٢٢).

■ **سخر/ سخرت به**[٤]

وسَخِرْتُ من الرجلِ سِخْريَّة وسَخَراً وسُخْريًّا، ولا يقال: سَخِرْتُ به، وإن كانت العامَّة قد أُولعت بذلك (١/ ٥٨٤)

---

(١) ينظر الفصيح: ٢٦٣، وإصلاح المنطق: ٢٥٤.

(٢) البيت لقَعْنَب بن ضمرة ويعرف بابن أم صاحب الغطفانى من شعراء الدولة الأموية. ينظر: الهامش (٢) لمحقق الجمهرة: ٢/ ٨٢٥.

(٣) ينظر: إصلاح المنطق: ٣١، وقد ذكره في باب (فِعْلٍ وفَعْلٍ باتفاق المعنى).

(٤) ينظر ما تلحن فيه العامة: للكسائي: ١٠٨، والفصيح: ٢٧٨، وإصلاح المنطق: ٢٨١.

■ **سعر/ اسْتَعَرَّ**

واستَعَرَ اللصوص، بفتح العين وتخفيف الراء، وهو افتعلَ من السَّعير، أي اشتعلوا، فأما قولهم: استعرَّ فخطأ، وقد أولعت به العامَّة (٢/ ٧١٤).

■ **سفل/ رجلٌ سَفِلَةٌ**[1]

ورجل سَفِلَة: خسيس من الناس، وأكثر ما يقال: رجل خسيس من سَفِلَة الناس، أي من رُذَالهم، ولا يقال: رجل سَفِلَة، وإن كانت العامَّة قد أولعت به، وكذلك قوم من سَفِلَة الناس (٢/ ٨٤٧).

■ **سكن/ المسكين**[2]

والمِسكين: الذي لا شيء له، والناس يجعلون المِسكين في غير موضعه فيجعلونه الفقير؛ قال أبو عُبيدة: وليس كذلك، لأن الفقير الذي له شيء وإن كان قليلاً، والمسكين الذي لا شيء له قال الشاعر:

أمَّا الفقيرُ الذي كانت حَلوبتُه
وَفْقَ العيالِ فلم يُترك له سَبَدُ

فأما قوله جلّ ثناؤه: «أما السَّفينة فكانت لمساكينَ يعملونَ في البحرِ» «الكهف: ٧٩» قال أبو حاتم: فأحسبه والله أعلم، أنهم كانوا شركاء في سفينة لا يملكون سواها قال أبو بكر: وهذا مخالف لقول أبي عُبيدة؛ لأنه قال: المسكين الذي لا يملك شيئاً (٢/ ٨٥٦).

---

(١) ينظر: الفصيح: ٢٩٣، وإصلاح المنطق: ١٦٨.

(٢) ينظر: إصلاح المنطق: ٣٢٦-٣٢٧.

■ **سلخ/ سلخت البعير**[١]

قال الأصمعي: تقول العربُ: جلدت البعيرَ وسلخت الشاةَ، ولا يكادون يقولون: سلخت البعير (١/ ٥٩٨).

■ **سلل/ السلة**

فأما السَّلَّة التي تعرفها العامَّة فلا أحسبها عربية (١/ ١٣٥).

■ **سمدع/ سُمَيْدَع**[٢]

وسَمَيْدع: سيّد كريم ولا تلتفت إلى قول العامَّة سُمَيْدَع (٢/ ١١٨٨)

■ **شبع/ شابع**[٣]

وقد قالوا: رجل شبعانُ وامرأة شَبْعَى وقالوا: شابع في الشعر، في معنى شبعان، ولا يجوز في الكلام (١/ ٣٤٣).

■ **شجع/ شجعان**[٤]

ويقال: رجلٌ شُجاع من قومٍ شِجْعة وشُجَعاء ولا تلتفت إلى قولهم شُجعان فإنه خطأ (١/ ٤٧٧).

■ **شغل/ أشغلته**[٥]

الشُّغْل والشَّغَل لغتان؛ شَغَلْتُ الرجلَ أشغَله شُغْلاً وشَغَلاً فهو مشغول وأنا شاغل، ولا يقال: أشغلتُه فهو مشتغَل (٢/ ٨٧٣).

---

(١) ينظر: إصلاح المنطق: ٣٠٦.

(٢) ينظر الفصيح: ٢٩٠.

(٣) ينظر: إصلاح المنطق: ٣٠٦.

(٤) ينظر: ما تلحن فيه العامة: ١١٠، وفيه: اللحياني قال: رجل شجاع وقوم شجعان وشجعة.

(٥) ينظر: ما تلحن فيه العامة: ١١٠، والفصيح: ٢٦٨، وإصلاح المنطق: ٢٢٥.

■ **شكك/ شاكُ السِّلاح**[1]

والشَّوكة من قولهم: رجل ذو شَوكة، أي حديد السِّلاح وشاكي السِّلاح وشائك السلاح، فأما قول العامَّة: شاكُّ السِّلاح فخطأ (٢/ ٨٧٨).

■ **شلح/ شلحه**

فأما قول العامَّة: شلَّحه، فلا أدري مما اشتقاقه (١/ ٥٣٨).

■ **شلي/ أشليته**

فأما آسدت الكلبَ، فهو أن تغريَه بالصيد؛ وقول العامَّة: أشليتُه خطأ، إنما أشليتُه: دَعَوْتُه (٢/ ٦٥٠).

■ **شمل/ الشمائل**

ورجل حُلْوُ الشمائل: محمودُها؛ وليس الشمائل عند العرب كما تذهب إليه العامَّة، والشمائل: الخلائق، واحدها شِمال (١/ ٥٧٠).

■ **شنطف/ شُنْطُف**

فأما شُنْطُف فكلمة عاميّة ليست بعربيّة محضة (٢/ ١١٥٦).

■ **شنف/ الشُّنْفُ**[2]

والشَّنْفُ: ما عُلِّق في أعلى الأذن، والجمع شُنوف، فأما قول العامَّة شُنْف فخطأ وكل ما عُلِّق في أعلى الأذن فهو يسمَّى شَنْفاً، وما عُلِّق في أسفلها فهو قُرْط (٢/ ٨٧٤-٨٧٥).

---

(١) ينظر إصلاح المنطق: ٣٣٩.

(٢) ينظر: الفصيح: ٢٨٩، وإصلاح المنطق: ٦٤.

■ **شوي/ مَشْويَّة**[١]

والصَّليّ والمَصْليّ: المَشْويّ، وفي الحديث (أُهدي إلى النبي ﷺ شاةٌ مَصْليّة)، أي مُشْتَواةٌ، ولا يقال: مَشْويّة (٢/ ٨٩٨).

■ **شيص/ الشّيص**

والصِّيصاء: الذي تسميه العامَّة الشِّيص، وهو البُسْر الفاسد الصِّغار الذي لا نَوى له (١/ ٢٤٢).

■ **صدئ/ الصُّدْأ**[٢]

وتقول: قد صَدئ السيفُ يصدَأ صَدَأً، والاسم الصَّدَأ، وأما الصُّدأة في الخيل فلا تقال إلّا بالهاء (٢/ ١١٠٠).

■ **صرح/ صراح**[٣]

وَأَمْرٌ صِرَاحٌ، وهو أعلى من صُراحٍ، كَأَنَّهُ مصدرُ صارَحَهُ مصارحةً وصِراحاً، والكسر أعلى من الضمِّ، وإن كانت العامَّة قد أولِعت بالضمِّ (١/ ٥١٥).

■ **صفر/ الأصفر/ الصفر**

الشُّنْقُب، وقالوا الشِّنْقاب: ضرب من الطير، وهو الذي تسمّيه العامَّة: الأصفر (٢/ ١١٢٥) والصُّفْر[٤]: هذا الجوهر الذي تسمّيه العامَّة الصِّفْر (٢/ ٧٤٠).

---

(١) ينظر: الفصيح ٣٢١، وفيه: (شويت اللحم فانشوى، ولا تقل: اشتوى، إنما المشتوي الرجل الذي يشتوي).

(٢) ينظر: تصحيح التصحيف: ١١٠.

(٣) ينظر: التثقيف: ١٥٤.

(٤) ينظر: ما تلحن فيه العامة: ١٣٠، والفصيح: ٣٠٣، وإصلاح المنطق: ٣٣، وأدب الكاتب: ٤٥٠.

■ صلف/ صَلِفٌ

فأمَّا قَوْلُ العامةِ: فلانٌ صَلِفٌ فهو من كلامِ المولدين(٢/ ٨٩١).

■ صنن/ الصَّنُّ

الصَّنُّ: زَبِيلٌ كبيرٌ معروفٌ، عربيٌّ صحيحٌ، وَقَدْ ابتذلته العامة (١/ ١٤٤).

■ صون/ مصان[١]

والصَّونُ: مصدر صُنْتُ الشَّيءَ أصونه صَوْناً و صيانةً، والياء في صِيانة مقلوبة عن الواو والشيء مَصُون وأنا صائن، فأمَّا قول العامَّة: شيء مُصان فمرغوب عنه (٢/ ٩٠٠).

■ ضرس/ أضراس العقل[٢]

النَّواجذ: أقاصي الأضراس في الفم، الواحد ناجذ، وهي أربعة أضراس تنبت بعد أنْ يَشِبَّ الغلام، تسمّيها العامَّة أضراس العقل. . (١/ ٤٥٤).

■ طرطر/ الطَّرْطَرَةُ

الطَّرطَرَةُ، وهي كلمة عربية وإن كانت مبتذَلةً، قال أبو حاتم:هي شبيهة بالطَّرْمَذَة، يقال: رجلٌ مُطَرْطِرٌ، إذا كان كذلك مع كثرة كلام (١/ ١٩٧).

---

(١) ينظر: إصلاح المنطق: ٣١٩، والتثقيف: ١٦٨.

(٢) ينظر: التثقيف: ٢١٣.

■ **طرمذ/ الطَّرْمَذَةُ/ المُطَرْمِذُ**

والفِياش: الذي تسمّيه العامَّة الطَّرْمَذَة، ورجل مُفايِش وفَيّاش (٢/ ٨٧٥).

وبذلخَ فلانٌ بذلخةً وهو مبذلِخ وبِذْلاخ، وهو الذي تسمّيه العامَّة المُطَرْمِذ (٢/ ١١١٦).

■ **طلق/ الطَّلْقُ**

والطَّلَق: الذي تسمّيه العامَّة الطَّلْقَ، وهو نَبْتٌ أو صَمغ نَبْتٍ (٢/ ٩٢٢)

■ **طلو/ طَلْيَة**

قال عبد الرحمن عن عمّه، هذا الذي تقوله العامَّة: لا يساوي طَلْيَةً، إنما هو لا يساوي طِلْوَةً، أي قطعة حبل (٢/ ٩٢٦).

■ **طنن/ طنن/ بِطُنِّ نَفسِهِ**

فأما الطُّنّ من القصبِ فلا أحسبه عربيًّا صحيحاً، وهي الحُزمة وكذلك قول العامَّة: قامَ بِطُنِّ نفسِه، أي كف نفسَه (١/ ١٥١).

■ **ظفر[1]/ الظِّفْرُ**

والظُّفر: ظُفُرُ الإنسانِ، والجمعُ أظفار، ولا يقال: ظِفْرٌ، وإن كانت العامَّة قد أُولعت به.. (٢/ ٧٦٢).

■ **عرج/ الضَّبُعَةُ العرجاء[2]**

والعَرْجاءُ: الضَّبُع ولا يقال للذكرِ أَعْرج فأما قولهم: الضَّبُعة العَرْجاء، فمن كلام العامَّة (١/ ٤٦١).

---

(١) ينظر: لحن العوام: ٦، والتثقيف: ١٢٤.

(٢) ينظر: إصلاح المنطق: ٧٧ و٢٨٦.

■ **عزب/ أعزب**[(١)]

ولا يقال: أَعْزَبُ البَتَّةَ، إنَّما يقال: رجلٌ عَزَبٌ، وامرأةٌ عَزَبٌ (١/ ٢٥٧).

■ **عسر/ أعْسَرُ أيْسَرُ**[(٢)]

ورجل أَعْسَرُ يَسَرٌ، فأما قولهم: أَعْسَرُ أَيْسَرُ فخطأ (٢/ ٧٢٥).

■ **عشو/ العشاء**

والعِشاءُ: ظلامُ الليلِ، ويقالُ: إن العِشاءَ من لَدُن زوال الشمس إلى الصباحِ، وعند العامَّة من لَدُن غروب الشمس إلى أن تولّى صدر الليل، وبعضٌ يقولُ: هو طلوعُ الفجرِ. . (٢/ ٨٧٢).

■ **عصر/ عصارة**

وعُصارةُ كلّ شيء: ما سال منه إذا عُصر؛ وليستْ العُصارة بالثَّجيرِ كما تقولُ العامَّة (٢/ ٧٣٩).

■ **علف/ أعلف**[(٣)]

والعَلَفُ: كل ما اعتلفته الدابَّة فهو عَلَف لها؛ يقال: علَفتُ الدابّة، ولا يقال أعلفتُها، فالدابّة معلوفةٌ وعليفٌ (٢/ ٩٣٧).

■ **عود/ عود اليسر**[(٤)]

فأما قول العامة: عُودُ اليُسْر فخطأ، إنما هو عُودُ الأسْرِ والأُسْر: احتباسُ البولِ (٢/ ٧٢٥).

---

(١) ينظر: الفصيح: ٣٢٠، وفيه (وامرأة عَزبة). ولحن العوام: ٢٠١، والتثقيف: ١٠٤، وتصحيح التصحيف: ٣٧١.

(٢) ينظر: إصلاح المنطق: ٢٩٤.

(٣) ينظر: م.ن: ٢٢٧، وتصحيح التصحيف: ١١٥.

(٤) ينظر: إصلاح المنطق: ٣٠٦.

■ **عور/ عُرْتُ عينَهُ**[١]

.. وعارت العينُ تَعارُ وتِعارُ.. وقال أبو حاتم: لا يقالُ إلّا: عوَّرتُ عينَه فعارت، ولم يُجِزْ: عُرْتُ عينَه (٢/ ٧٧٥).

■ **عيثر/ العيثر**[٢]

والعِثْيَر: الغُبار؛ ما رأيت له أثراً ولا عِثْيَراً فأمَّا قولُ العامَّة: عَيْثراً، فليس بشيء (١/ ٤٢١).

■ **عير/ عيرته**[٣]

ويقال عايرتُ الميزانَ، إذا أصلحته، ولا يقال: عَيّرتُه (٢/ ٩٥٢).

■ **غدد/ مُغْدودٌ**

يقال: أغدَّ البعير وأغدَّت الناقة فهي مُغَدٌّ، فأما قول العامة مُغدود فخطأ (٣/ ٤٤٦).

■ **غفي غَفَوْتُ**[٤]

وأمَّا قولُ الناسِ: غَفَوْتُ في النومِ فخطأ، إنما هو أغفيتُ إغفاءً (٢/ ٩٥٩)

■ **غلف/ غلفته بالغالية**

فأمَّا قولُ العامَّة: غلَّفتُه بالغاليةِ فخطأ، إنَّما هو غلَّيتُه بالغالية وغلّلتُه بها (٢/ ٩٥٨) و(١/ ٢١٧).

---

(١) ينظر: إصلاح المنطق: ٢٣٥، وفيه عكس ما ذكره ابن دريد.

(٢) ينظر: م.ن: ٣٨٩.

(٣) ينظر: م. ن: ٢٩٦.

(٤) ينظر: الفصيح: ٢٧٧، وإصلاح المنطق: ٢٢٩.

■ **غنّى/ المغنية**

وتقيَّنت المرأةُ، إذا تزيَّنت، وبه سُمّيت الماشطة مقيِّنة، ويمكن أن يكون اشتقاقُ القَيْنة التي تُسمّيها العامَّةُ المغنِّيَةَ من الأول والثاني جميعاً (٢/ ٩٨٠).

■ **غار/ أغار**[١]

وغار الرجلُ، إذا قصد الغور، ولا يقال أغار. . (٢/ ١٠٦٧).

■ **فحش/ فاحش**

والفُحْش: معروف؛ يقال: فَحَشَ الرجلُ يفحَش ويفحِش وأفحشَ يُفحش، لغتان، وأفحشَ أعلى وأفصح وإن كانت العامَّة قد أُولعت بقولها: أمر فاحش (١/ ٥٣٧).

■ **فحل/ فحل**[٢]

وفُحّالُ النخل: الذَّكَرُ منها، ولا يقال: فَحْل، والجمع فَحاحِيل وجمعُ فَحل فُحول وفُحولة (١/ ٥٥٤).

■ **فدم/ الفدامة**[٣]

الفَدْم: العَيِيُّ؛ رجل فَدْم بيّن الفَدامة والفُدومة، وليس الفدامة مما تذهب إليه العامَّة، يسمّون الضَّخم فَدْماً (٢/ ٦٧٢).

---

(١) ينظر: الفصيح: ٢٨١، وإصلاح المنطق: ٢٤٠، وفيه: (وزعم الفراء أنها لغة).

(٢) ينظر: إصلاح المنطق: ٢٨٩.

(٣) ينظر: التثقيف: ١١٦، والخطأ عنده أن العامة تقول: رجل فَدَمٌ.

■ **فطح/ مفطح**[١]

ودفع أبو حاتم قول الناس: رأس مفطَّح وأَفطح، وقال إنَّما هو مُفَرْطَح بالراء (١/ ٥٤٩).

■ **فرس/ فرسان**

والفَرَسُ: معروفٌ، وجمعه في أدنى العدد أفراس، فإذا كثرت فهي الخيل فأما قولُ العامَّة في جمع فَرَس فُرْسان فخطأ، وإنما الفُرْسان جمع فارس.. (٢/ ٧١٧).

■ **فشش/ فشاشا**

الفَشْفاشُ كساءٌ رقيق غليظ الغَزْل، وهو الذي تسمَّيه العامَّة فَشّاشاً (١/ ٢٠٦)

■ **فلج/ أفلج**[٢]

ورجلٌ أفْلَجُ وأَفْجَلُ بمعنى، وهو المتباعد ما بين الرجلين فأمَّا في الأسنان فلا يقال إلّا أفْلَجُ الأسنان ومفلّج الأسنان فتذكر الأسنان.. (١/ ٤٨٧).

■ **فلس/ مفلس**

والفَلْس عربيٌّ معروفٌ، وأصلُ الفَلْسِ من قولهم: أفلسَ الرجلُ إفلاساً، إذا قلَّ مالُه فهو مُفْلِسٌ، وهي كلمه عربية وإن كانت مبتذَلة قال الشاعر:

وقد ضَمْرَت حتى بَدَتْ من هُزالها
كُلاها وحتى استامَها كلُّ مُفْلِسِ

وهذا شعر قديم (٢/ ٨٤٧).

---

(١) ينظر: التثقيف: ٨٥.

(٢) ينظر: إصلاح المنطق: ٧٦.

■ **فلو[١]/ فَلْوٌ**

الفَلُوّ: المفتلّي من أُمّه، أي المأخوذ عنها فأما قول العامَّة فَلْوٌ فخطأ (٢/ ٩٧١).

■ **قبع/ القنبعة**

والقُنْبَعَةُ: خِرقة تخاط كالبُرْنُسِ يلبسها الصِّبيان، تسميها العامَّة القُنْبَعةَ (١/ ٣٦٥).

■ **قبل/ القبل**

والقَبَلُ عند العامَّة: الحَوَل الخفيُّ وليس كذلك عند العرب، إنَّما الحَوَل ضد القَبَلِ، وذلك أن الحَوَل عندهم أن تميل إحدى الحَدَقتين إلى مُؤْخِرِ العين والأُخرى إلى مُؤْقها (١/ ٣٧٢).

■ **قرص/ القَريصُ[٢]**

ويومٌ قارسٌ: باردٌ، ومنه اشتقاق القَريس الذي تسمّيه العامة القَريص، وإنما هو بالسين لا بالصاد (٢/ ٧١٨).

■ **قرض/ قَرَضيّ**

وأديمٌ مقروظٌ، إذا دُبغ بالقَرَظ، وهو الصِّبغ الذي يقال له: القَرَظيّ، منسوب إلى ثمر القَرَظ، وهو أصفر، والعامَّةُ تقول: قَرَضيّ، وهو خطأ (٢/ ٧٦٣).

■ **قرطب/ القَرْطَبان**

فأما القَرْطَبان الذي يتكلّم به العامّة فليس من كلام العرب (٢/ ١١٢١)

---

(١) ينظر: الفصيح: ٣٠٥.

(٢) ينظر: إصلاح المنطق: ١٨٤، والتثقيف: ٨٩.

■ **قرع/ القرع**

وهذا المثلُ الذي تقوله العامَّة: «أَحَرَّ من القَرْع» خطأ إنَّما هو أَحَرُّ من القَرَعِ (٢/ ٧٦٩).

■ **قرقل/ قَرْقَر**[1]

والقَرْقَلُ: ثوبٌ رقيقٌ كالخِمارِ تسمّيه العامَّة قَرْقَراً، وهو خطأ (٢/ ١١٦٢).

■ **قرنس/ قَرْنَصَ الدِّيكُ**

وقرنسَ الديكُ، إذا فرَّ من ديكٍ آخرَ، ولا يقال: قرنصَ كما تقوله العامَّة (٢/ ١١٥١).

■ **قسب/ القَصْبُ**

والقَسْبُ: البُسْرُ اليابسُ الذي تسمّيه العامَّة: القَصْب، وهو بالصاد خطأ (١/ ٣٣٩).

■ **قصو/ جملٌ أقْصَى**

وناقة قَصْواءُ، إذا قُطع طرفُ أذنها، ولا يقال جملٌ أَقْصَى، إنَّما يقال جملٌ مقصوّ، تركوا القياس فيه (٢/ ٨٩٥).

■ **قلس/ القلس**

فأما القَلْس الذي يتكلّم به أهل العراق من هذه الحبال فما أدري ما صحّته (٢/ ٨٥١).

■ **قلص/ قلوص**

والقَلُوص من الإبلِ لا تكون إلّا ناقة، ولا يقال للذكر قَلوص، والجمعُ قَلائص وقِلاص وقُلُص (٢/ ٨٩٤).

---

(١) ينظر: إصلاح المنطق: ٣٣٨، ولحن العوام: ١٨١.

■ **قلع/ المقلاع**

والمِحْذَفَةُ: التي تسمّيها العامّة المِقْلاع، وهو الذي يُجعل فيه الحجر ويُرمى به لطرد الطير وغير ذلك.. (١/ ٥٨٢).

■ **قنزع[١]/ قَنْزَعَ الدِّيكُ**

وقَوْزَعٌ؛ يقال: قوزعَ الديكُ، إذا فرَّ من صاحبه ونقَّ؛ والعامَّة تقول: قنزعَ، وليس بشيء (٢/ ١١٧٦).

■ **قوصر/ قوصرة[٢]**

فأما القَوْصَرَّةُ التي تسمّيها العامَّة قَوْصَرَة فلا أصل لها في العربية، وأحسبها دخيلاً وقد رُوي لعلي بن أبي طالب كرَّم الله وجهه:

أفـلَـحَ مـن كـانـت لـه قَـوْصَـرَّهْ
يـأكـلُ مـنـهـا كـلَّ يـومٍ مَـرَّهْ

ولا أدري ما صحّة هذا البيت (٢/ ٧٤٣)

■ **قول/ مَقُولة[٣]**

ويقال: هذه كلمة مقوَّلة، أي قيلت مرَّة بعد مرَّة، ولا يقال: مَقُولة (٢/ ٩٧٦).

■ **كرع/ الكراعة**

فأما الكَرَّاعة التي تسمّيها العامَّة فكلمة مولَّدة، وقالوا: سُمّيت بذلك لأنها تلعب بأكارعها (٢/ ٧٧١).

---

(١) ينظر: إصلاح المنطق: ٣٣٠.

(٢) ينظر: م.ن: ١٧٨، وفيه: (أنها ربما تخفف).

(٣) ينظر: التثقيف: ٤٨٩.

■ **كمت/ كمتاء**

وفرسٌ كُمَيْتٌ، الذَّكَر والأنثى فيه سواء، ولا تلتفت إلى قول العامَّة: فرس كَمْتاء، فذلك خطأ. . (١/ ٤٠٩).

■ **كنن/ كانون وكانون**

وشَيبان ومِلْحان: شهرا قِماح، وهما أشدُّ الشتاءِ برداً، وهما اللذان يقول من لا يُعمل على قوله من العامَّة: كانون وكانون، وإنما هما عند طلوع الهَرَّارَين قلب العقرب والنَّسر الواقع، وإنما سُمّيا بذلك لبياض الصقيع على الأرض (٢/ ١٠٢٣).

■ **كور/ الكارة**

الشُّغْنة: الحالُ، وهي التي تسمّيها العامَّة الكارَة؛ ويمكن أن تكون الكارَة عربية من قولهم: كوَّرتُ الشيءَ إذا لففته وجمعته، فكأن أصلها كَوْرة (٢/ ٨٧٣).

■ **لعب/ لُعبة الأرضِ**

وأُملوك: دُوَيْبَّة تكون في الرمل تشبه العَظاءة، تسمّيها العامَّة لُعبة الأرض (٢/ ١١٩٥).

■ **لفظ/ لفظت الشيء**

ولا تلتفت إلى قول العامّة: لَفِظْتُ الشيء، فهو خطأ، إنَّما يقال: لفَظته لَفْظاً، إذا رميتَ به (٢/ ٩٣٢).

■ **لقط/ اللُّقْطةُ**[١]

واللُّقَطَة التي تسمّيها العامَّة اللُّقْطَة: معروفةٌ، وهو ما التقطه الإنسان فاحتاج إلى تعريفه (٢/ ٩٢٣).

---

(١) ينظر: إصلاح المنطق: ٤٢٩، والتثقيف: ٢٦٧.

■ **لقي/ لَقاة واحدة**[١]

. . ولَقِيُته لَقْيَةً واحدةً، وكأن اللِّقاء مصدر لاقيتُه ملاقاةً ولِقاءً وقول العامَّة: لَقِيتُه لَقاةً واحدةً، خطأ (٢/ ٩٧٧).

■ **مدد/ مداد**

والنِّقْسُ الذي تسمّيه العامَّةُ المِداد: عربيٌّ معروفٌ (٢/ ٨٥٢).

■ **مشط/ المِشْطُ**[٢]

وسرَّحتُ الرأسَ تسريحاً، إذا خلَّلت الشَّعر بالمُشْط. والمُشْطُ يسمَّى المِسْرَحُ، فأما قولهم المِشْطُ فخطأ إلّا أن يقولوا مِمْشطاً (١/ ٥١٢) والمُشْطُ الذي يُمشطُ به بضمِّ الميمِ، وكسرُها خطأ، إلّا أن تقول: مِمْشَط فتزيدُ ميماً أخرى (٢/ ٨٦٧).

■ **مشي/ دواء المَشْيِ**[٣]

والمَشُوّ والمَشْو: الدواءُ المُسْهِلُ؛ يقالُ: شربَ مَشْواً ومَشُوًّا وقولُ العامَّةِ: دواء المَشْيِ خطأ، إنَّما هو المَشُوّ والمَشْو (٢/ ٨٨١).

■ **مصص/ ماصَّان**[٤]

وقولهم: فلانٌ مَصَّانٌ، وهو الذي تسمّيه العامَّة: ماصَّان (١/ ١٤٤).

---

(١) ينظر: إصلاح المنطق: ٣١١.

(٢) ينظر: م.ن: ٣٧، وفيه: الكسر والضم بمعنى.

(٣) ينظر: م.ن: ١٤٣/ ٣٣٥، ولم يخطّئ ابن السكيت المشي.

(٤) ينظر: م.ن: ٢٩٦.

■ **ملل/ الملة**

المَلَّةُ[١]: الجمرُ الذي يُشتوي فيه الخُبز، وكل جمرة مَلَّة ولا يقالُ للخبزِ ولا للجمرِ مَلَّة حتى يخالط الرمادَ (٢/ ٩٨٨)

■ **نزه/ النُّزْهَةُ[٢]**

وتنزَّه القومُ، إذا بعدوا من الرّيفِ إلى البدو: فأما النُّزْهَةُ في كلام العامَّةِ فإنَّها موضوعةٌ في غير موضعها؛ لأنَّهم يذهبون إلى أن النُّزْهَةَ حضورُ الأريافِ والمياهِ، وليس كذلك، وإنَّما يقالُ لحضورِ البساتين: الأرياف (٢/ ٨٣١)

■ **نصل/ منصل[٣]**

والمُنْصُلُ: السّيفُ بعينه، ولا يقال للسِّنان ولا لنصل السهم مُنْصُل. . (٢/ ٨٩٧)

■ **نعش/ أَنْعَش[٤]**

ونَعَشْتُ الإنسانَ أَنْعَشُه نَعْشاً، إذا تداركته من هَلَكَة، فأنا ناعش وهو منعوش، ولا تلتفت إلى قول العامَّة: أَنْعَشَه، فإنّه لم يقله أحد (٢/ ٨٧١)

■ **نَفَشَ[٥]**

قال أبو بكر: يقال في الإبل عَشَت إذا رعت، ولا يقالُ نَفَشَت، إنما يقال في الغنمِ نَفَشَت إذا رَعَت (٢/ ٩٢٩).

---

(١) ينظر: إصلاح المنطق: ٢٨٤-٢٨٥.

(٢) ينظر: م.ن: ٣١٤.

(٣) ينظر: م.ن: ١٠٣ و٢٢٨.

(٤) ينظر: م.ن: ٢٢٥، والتثقيف: ١٥٢-١٥٣.

(٥) ينظر: إصلاح المنطق: ٣٢٧-٣٢٨.

■ **نقل/ النقل**[١]

والنَّقْل: الذي يُنتقل به على الشراب، لا يقال إلّا بفتح النون (٢/ ٩٧٥).

■ **نكب/ نَكِبَ**[٢]

ونُكِبَ الرجلُ نُكوباً فهو منكوبٌ، ولا يقال نَكِبَ (١/ ٣٧٨).

■ **نمر/ النِّمِرُ بن تَوْلَب العُكْليّ**[٣]

أحد شعراء العرب: قال أبو حاتم: تقول العربُ: النَّمْر بن تَوْلَب ولم يقل عربيٌّ قطٌّ: النَّمِر، وهو من المعمَّرين (٢/ ٨٠٢)

■ **نيب/ نِيب**[٤]

والنابُ في الإبلِ: المسنَّة، يجمع نِيباً ونُيوباً، وناقة ناب ونَيوب، بفتح النون.. ولا يقالُ للذكرِ نِيب (٢/ ١٠٢٩)

■ **هرط/ أَهْرَطَ**[٥]

ويقولون: شِدق أَهْرَتُ، ولا يقولون: أَهْرَطُ (٢/ ٧٦٢)

■ **وبر/ وابر**[٦]

ويقالُ: ما في الدارِ وابرٌ، أي أحد، ولا يقالُ ذلكَ إلّا في النفي (٢/ ١٠٢٠).

---

(١) ينظر: إصلاح المنطق: ٥١.

(٢) ينظر: م.ن: ٢١٠ وعنده يقال: نكب.

(٣) ينظر: م.ن: ١٦٩.

(٤) ينظر: م.ن: ٣٩٣، والتثقيف: ٥٠٨.

(٥) ينظر: م.ن: ٧٦.

(٦) ينظر: م.ن: ٣٩١.

■ **ورس/ مُورِس**[١]

وأورسَ الرِّمْثُ، إذا اصفرَّ ثمرُه فهو وارسٌ، وهذا الحرفُ أحدُ الحروف التي جاءت على أَفْعَلَ فهو فاعلٌ، ولا يقال مُورِس (٢/ ٧٢٣)

■ **وَرَسَ وَأَرَسَ**

إذا ثبتَ، وقد قالوا: جبلٌ راسٍ ولم يقُلْ أحدٌ مُرْسٍ (٣/ ٤٣٤).

---

(١) ينظر: إصلاح المنطق: ٢٧٤.

اللَّحَقُ

■ **أخخ/ أَخَخْتُ الجملَ**

فأما قولهم للجمل: إخْ ليبرك فمعروفٌ، ولا يقولون: أَخَخْتُ الجملَ، وإنما يقولون أنَخْتُه (١/ ٥٥)

■ **بخت/ بَخِيت**

وقد قالوا: رجل بَخِيت: ذو جَدّ، ولا أحسبه فصيحاً (١/ ٢٥٣)

■ **بره/ برين**

والبُرَة: الحلقة التي تُجعل في حِتار أنف البعير، والجمعُ بُرىً وبُرِين وبِرِين وكل حلقة بُرَة، مثل الخَلخال والسِّوار فأمّا حَلَقُ الدِّرع وما أشبهها فلا يقال لها بُرين (١/ ٣٣١)

■ **بض/ بَضَّ الماء**

بَضَّ الماءُ.. إذا رَشَحَ من صخرة أو أرض.. ورَكِيٌّ بَضوض: قليلةُ الماءِ ولا يقال: بضَّ السِّقاءُ ولا القِرْبَةُ، وإنَّما ذلك الرَّشْح أو النَّتْح (١/ ٧١).

■ **بطل/ امرأة بَطَلَةٌ»**

وبَطُلَ الرجلُ بطولةً، إذا صارَ بطلاً ويقال رجلُ بَطَلٌ، ولا يقال: امرأةٌ بطلةٌ؛عن أبي زيد (١/ ٣٥٩).

■ **بلق/ الأَبْلَق**

ومن أمثالهم: «طَلَبَ الأَبْلَقُ العَقوقَ» إذا طلبَ ما لا يمكن. . ، لا يقال: الأبلق إلّا للذكر، والعَقوق إلّا للإناث (١/ ٣٧١).

■ **بَوْش/ بَوْش**

البَوْش: الجمعُ الكثيرُ إذا كان من أخلاطِ الناسِ، ولا يُقالُ لبني الأب إذا اجتمعوا بَوْش (١/ ٣٤٦).

■ **تيه/ تَيَّهان**

ورجلٌ تَيَّهانٌ، إذا تاه في الأرضِ، فأمّا من التِّيه الذي في معنى الكِبْر فلا يقال إلّا تائه وتَيَّاه (٢/ ١٠٣٣).

■ **ثلب/ : الثِّلْبُ**

الثِّلبُ: البعيرُ المُسِنُّ، ولا يقال للأنثى (١/ ٢٦٢).

■ **جحفل/ الجَحْفَل**

وجَحْفَل، وهو الجيشُ، ولا يسمَّى جَحْفَلاً حتى يكون فيه خيل، والجمعُ جَحافِل (٢/ ١١٣٤)

■ **جزع/ انجزع**

وانجزع الحبلُ، إذا انقطعَ وقالَ قومٌ: إذا انقطع بنصفين قيلَ: انجزعَ، ولا يقال إذا انقطع من طرفه: انجزعَ ويقال: انجزَعَتِ العصا، إذا انكسرت بنصفين (١/ ٤٧٠)

■ **حبب/ الإحباب**

فأما قولهم: أَحَبَّ البعيرُ فالمصدرُ الإحباب، وهو أن يبركَ فلا يثور ولا يقال ذلك للناقةِ بل يقالُ لها خَلأَت خِلاءً، إذا فعلت ذلك (١/ ٦٤) و(٢/ ١٠٥٦).

■ **حتف/ رجلٌ مَحْتوفٌ**

الحَتْف، والجمعُ حتوفٌ، وهو الموتُ والمنيَّة، وليس له فعل يتصرَّف ولا يقالُ: رجلٌ محتوفٌ (١/ ٣٨٦).

■ **حرد/ الحُرْدِيُّ**

وأما الذي يسمّيه البصريون الحُرْدِيَّ من القَصَب فهو نبطي معرَّب (١/ ٥٠١).

■ **حلي/ حَلْيُ السَّيْفِ**

وحِلْيَةُ الرجلِ: صورته، بكسر الحاءِ لا غير، وكذلك حِلْيَةُ السيفِ، ولا يقال: حَلْيُ السيفِ، فصلوا بينهما (١/ ٥٧٢).

■ **رحب/ رُحب**

قال أبو بكر: يقالُ: موضعٌ رَحْبٌ، ولا يقالُ بالضمِّ، ويقولون: بالرُّحْبِ والسِّعة فيضمّون (١/ ٥٦٨).

■ **رعش/ يُرْعَشُ**

قالَ ابن دريد: يقالُ: رَعَشَ يَرْعَشُ فهو أَرْعَشُ ولا يجوزُ يُرْعَشُ (١/ ٢٠٤).

■ **زجر/ الزجر**

الزَّجْرُ: ضربُ من الحيتانِ عظام؛ يتكلّمُ به أهل العراقِ ولا أحسبه عربيًّا صحيحاً (١/ ٤٥٦).

■ **شفز/ الشفز**

الشَّفْزُ: الرَّفْسُ بصدرِ القدمِ، زعموا؛ شَفَزَه يشفِزه شَفْزاً، يزعمون ذلك، وليس هو عندي بعربيّ محضٍ (٢/ ٨١١).

■ **صبر/ صابر وصبير**

وصابِرٌ وَصَبيرٌ أَيْ كفيلٌ ولا يقالُ: في معنى صَبَرَ (٣/ ٤٢٥).

■ **صل/ صَلَّ اللحم**

وصَلَّ اللحمُ.. إذا تغيَّرت رائحتُه، ولا يُستعمل ذلك إلّا في اللحمِ النِّيّ.. (١/ ١٤٣).

■ **طسأ/ طَسِئَتْ نفسهُ**

وقالَ قومٌ: طَسِئَتْ نفسُه عن الدَّسَم، ولا يقال في اللبنِ (٢/ ٨٣٩)

■ **ظل/ ظلَّ يفعل كذا ليلاً**

وظلَّ فَلانٌ يفعلُ كذا، إذا عَمِلَهُ نهاراً، فأمَّا الليلُ فلا يقال: ظلَّ يفعل (١/ ١٥٣).

■ **عجل/ العِجْلُ**

والعِجْلُ: ولدُ البقرةِ الأهليَّةِ خاصةً، ولا يقال لولدِ الوحشيَّةِ عِجْل (١/ ٤٨٢).

■ **عذر/ عَذَرْتُ الجاريةَ**

ويقال: عَذَرْتُ الغلامَ وَخَفَضْتُ الجاريةَ، ولا يقال: خَفَضْتُ الغلامَ ولا عَذَرْتُ الجاريةَ (٢/ ٦٩٣).

■ **عَرْزَلَ/ العِرْزَالُ**

العِرْزالُ أيضاً: بَيْتٌ يتخذهُ الناطورُ، يتكلمُ به أهلُ العراقِ (٢/ ١١٥٠)

■ **عندل/ العَنْدَلُ**

والعَنْدَلُ: النَّاقةُ الصَّلْبَةُ، ولا يكادونَ يصفونَ بهذا جَمَلاً (٢/ ١١٤٨)

■ **على فلانٍ مالٌ**

قالَ أَبو بَكْرٍ: ويقالُ على فُلانٍ غَنَمٌ وبقرٌ وإِبِلٌ، إذا كانتْ لَهُ لأنَّها تَغْدو وتروح عليهِ، فأمَّا غيرُ الماشيةِ من الأموالِ فلا يقالُ: عليهِ، إنَّما يقالُ: لَهُ (٢/ ١١٧٦).

■ **غَزَلَ/ غابَتِ الغَزالَةُ**

والغزالةُ: الشَّمسُ عندَ طُلوعِها؛ يقالُ: طلعتِ الغزالةُ ولا يقالُ: غابتِ الغزالةُ (٢/ ٨١٩).

■ **غضر/ الغَضارةُ**

فأمَّا الغَضَارَةُ المستعملُ فلا أحسبهُ عَربيًّا محضاً (٢/ ٧٤٩)

■ **فرع/ أفرع**

وامرأَةٌ فَرْعاءُ: كثيرةُ الشَّعَرِ، ولا يقولونَ للرجلِ أَفْرَع إذا كانَ عظيمَ الجُمَّةِ، إنَّما يقولونَ: رَجُلٌ أَفْرَع ضدَّ الأصْلَعِ (٢/ ٧٦٧)

■ **قفع/ القُفَّاعةُ**

فأما القُفَّاعَةُ التي يسمِّيها أهلُ العراقِ التي يُصادُ بها الطيرُ، فلا أحسبها عرَبِيَّةً، وهي شَيْءٌ يُتَّخَذُ من جَرِيدِ النَّخْلِ ثُمَّ يُغدَفُ بهِ على الطَّيْرِ (٢/ ٩٣٦-٩٣٧)

■ **قفل/ درهم قَفْلٌ**

ويقالُ: درهمٌ قَفْلَةٌ، أيْ وازِن، الهاءُ أَصْلِيَّةٌ، وهي هاءُ التأنيثِ لازمةٌ لهُ لا تفارقهُ، ولا يقالُ: درهمٌ قَفْلٌ (٢/ ١١٦٠).

■ **قلز/ الْقَلْزُ**

والقَلْزُ: لا أحسبها عربيَّةً محضةً، يقولونَ: قَلَزَ يَقْلِزُ قَلْزاً وباتَ يَقْلِزُ

الشرابَ، أيْ يشربُ، وليستْ بالفصيحةِ، وقد ذكرهُ الخليلُ، ولا أدري ما صحَّتُهُ (٢/ ٨٢٢).

■ **قيد/ حصانٌ قَيْدودٌ**

وفرسٌ قَيْدُودٌ: طويلةٌ، ولا يقالُ للذكرِ (٢/ ١٢٠٤)

■ **كدر/ كَدَرَ**

وَمَثَلٌ مِنْ أَمْثالِهم: (خُذْ ما صَفَا وَدَعْ ما كَدِرَ) بكسرِ الدال، ولا يقالُ كَدَرَ (٢/ ٦٣٧).

■ **كسف/ انْكَسَفَ القَمَرُ**

قال بعضُ أهلِ اللُّغةِ: لا يقالُ انْكَسَفَ القمرُ أصْلاً، إنّما يقالُ خَسَفَ القمرُ، وكَسَفَتِ الشمسُ وكَسَفَها الله (١/ ٥٩٧)

■ **كشش/ الكَشِيشُ**

وَكَشَّتِ الأفْعَى كَشًّا وَكَشِيشاً، إذا حكَّتْ جِلْدَها بعضُهُ بِبَعْضٍ. . وَمَنْ زعمَ أنَّ الكَشيشَ صوتُها مِنْ فيها فهوَ خَطَأٌ، فإنَّ ذلكَ الفَحِيْحُ من كلِّ حَيَّةٍ والكشيشُ للأفعى خاصةً (١/ ١٣٩).

■ **لحد/ لاحِدٌ ومُلْحِدٌ**

وكلُّ مائلٍ عن شيءٍ لاحِدٌ ومُلْحِدٌ، ولا يقالُ لهُ لاحِد ولا مُلْحِد حتَّى يميلَ عنْ حَقٍّ إلى باطلٍ (١/ ٥٠٥).

■ **لحن/ لَحَّانٌ**

وإذا لَحَنَ في كلامِهِ فَصَرَفَهُ عنْ جهتِهِ كالألغازِ فهو لاحِنٌ لا غيْر، ولا يقالُ: لَحَّان (١/ ٥٧٠)

■ **مجن/ ماجِنٌ**

وقولُهم: رَجُلٌ ماجِنٌ كأَنَّهُ أُخِذَ مِنْ غِلَظِ الوَجْهِ وقِلَّةِ الحَيَاءِ، وليسَ بعربيٍّ مَحْضٍ (٢/ ٤٩٥).

■ **مهى/ مَهَيْتُ**

وَأَمْهَيْتُ السِّكينَ، إذا حَدَّدْتُها، ولا يقالُ: مَهَيْتُ (٢/ ٩٩٤-٩٩٥).

■ **نجر/ ناجر**

ونَجَرَ الرجل يُنْجَرُ نَجْراً، إذا شربَ الماءَ فلمْ يَرْوَ، ومنهُ سُمِّيَ شَهْرا ناجِر، وهوَ أشدُّ ما يكونُ من الحرِّ، وظنَّ قومٌ أنهما حَزِيران وتمُّوز، وهذا غلطٌ، إنَّما هو وقتُ طلوعِ نجمينِ من نجومِ الْقَيْظِ (١/ ٤٦٧).

■ **نجا/ نجاة**

ويقالُ جملٌ ناجٍ وناقةٌ ناجيةٌ للسريعين؛ فأمّا قولهم: ناقةٌ نجاةٌ فهي السريعةُ، ولا يُوصَفُ بذلكَ الْجَمَلُ (٢/ ١٠٤٦).

■ **نزل/ النَّزَلُ**

يقال: طعامٌ قليلُ النَّزَلِ وكثيرُ النَّزَلِ، ولا يقالُ: النُّزْل (٢/ ٨٢٧)

■ **نطر/ الناطور**

فأمَّا الناطورُ فليسَ بعربيٍّ، إنَّما هو كلمةٌ من كلامِ أهْلِ السَّواد، لأنَّ النَّبَطَ يقلبونَ الظاءَ طاءً. وإنَّما الناطورُ الناظورُ بالعربيَّةِ فقلبوا الظاءَ طاءً والناظورُ: الأمينُ، وأصْلُهُ مِنَ النَّظَر (٢/ ٧٦٠).

■ **نكص/ نَكَصَ على عَقِبَيْهِ**

نَكَصَ على عَقِبَيْهِ: رَجَعَ عمَّا كانَ مِنْ خَيْرٍ، وكذا فُسِّرَ في التَّنزيلِ،

والله أَعْلَمُ، ولا يقالُ ذلكَ إلّا في الرّجوعِ عَنِ الْخَيْرِ خاصةً، وربَّما قيلَ في الشَّرِّ (٢/ ٨٩٦).

■ **هس/ هُسْ**

وَهُسْ: زَجْرٌ مِنْ زَجْرِ الْغَنَمِ، ولا يقالُ: هِسْ بالكسرِ (١/ ١٣٦).

المصادر والمراجع

❖ **أدب الكاتب**: ابن قتيبة (٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٨٤م

❖ **إصلاح المنطق**: ابن السكيت (٢٤٤هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وأحمد محمد شاكر، ط٣، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٠م

❖ **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**: ابن السيد البطليوسي (٥٢١هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، ود حامد عبد المجيد، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩٠م

❖ **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**: ابن مكي الصقلي (٥٠١هـ)، تحقيق: د عبد العزيز مطر، القاهرة ١٩٦٦م

❖ **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**: خليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤هـ)، تحقيق: السيد الشرقاوي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٧م.

❖ **تهذيب اللغة**: الأزهري (٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطابع سجل العرب، القاهرة (١٩٦٣م-١٩٦٧م).

❖ **جمهرة اللغة**: ابن دريد (٣٢١هـ)، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي،

ط١، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٧م ج١، ج٢، وطبعة حيدر آباد الدكن ١٣٤٥هـ، فيما يخص الجزء الثالث.

❖ **حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث**: د محمد ضاري حمادي، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨١م.

❖ **ريادة التصحيح اللغوي وتصويبه عند الخليل بن أحمد الفراهيدي**: د هادي عطية مطر الهلالي، مكتب الرسالة للطباعة، بغداد ١٩٩١م.

❖ **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**: أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة أ بدران للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٤م.

❖ **الفهرست**: ابن النديم، تحقيق: فلوجل - ليبسك ١٨٧١م.

❖ **فهرسة ما رواه عن شيوخه**: ابن خير الأشبيلي (٥٧٥هـ) منشورات دار آفاق الجديدة، ط٢، بيروت (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

❖ **القاموس المحيط**: الفيروزآبادي (٨١٧هـ)، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٢م.

❖ **كتاب التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح**: ابن بري (٥٨٢هـ)، تحقيق: مصطفى حجازي، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

❖ **كتاب الفصيح**: ثعلب (٢٩١هـ)، تحقيق: د عاطف مدكور، دار المعارف القاهرة ١٩٨٤م.

❖ **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**: د عبد العزيز مطر، ط٢، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١م.

❖ **لحن العوام**: الزبيدي (٣٧٩هـ)، تحقيق: د رمضان عبد التواب، المطبعة الكمالية، القاهرة ١٩٦٤م.
❖ **لسان العرب**: ابن منظور (٧١١هـ) دار صادر، بيروت (دت).
❖ **اللهجة الموصلية**: دراسة وصفية ومعجم ما فيها من الكلمات الفصيحة، محمود الجومرد، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، ١٩٨٨م.
❖ **ما تلحن فيه العامة**: الكسائي (١٨٩هـ)، تحقيق: د رمضان عبد التواب، ط١، مطبعة المدني، القاهرة ١٩٨٢م.
❖ **مجمل اللغة**: أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، تحقيق: الشيخ هادي حسن حمودي، ط١، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت ١٩٨٥م.
❖ **معجم الأدباء**: ياقوت الحموي (٦٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت
❖ **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**: أبو المنصور الجواليقي (٥٤٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط٢، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٦٩م.
❖ **المعرب والدخيل في جمهرة اللغة**: د عامر باهر الحيالي، مجلة آداب الرافدين العدد (٣٣) كانون الأول (٢٠٠٠م)، تصدر عن كلية الآداب/ جامعة الموصل.
❖ **مقاييس اللغة**: أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة، ١٩٧٩م
❖ **المكتبة العربية دراسة لأمهات الكتب في الثقافة العربية**: ج١، د عزة حسن، دمشق (١٣٩٠هـ-١٩٧٠م)

❖ **من أسرار اللغة**: د إبراهيم أنيس، ط٢، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة ١٩٥٨م.

❖ **النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع للهجرة**: عامر باهر أسمير الحيالي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٦م، بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الوهاب محمد علي العدواني

البحث الثالث

خليلُ بنُ أيبكَ الصَّفَدِيّ(*) وصِحاح الجَوْهَرِيّ(**)

● مقدمة ●

يسلط هذا البحث الضوء على أربعة كتب لغوية من مؤلفات صلاح الدين خليل بن أيبك الصَّفَدِيّ (٧٦٤هـ) التي قامت حول صحاح

(*) هو صلاح الدين أبو الصفا خليل بن الأمير عز الدين أيبك بن عبدالله الألبكي الصَّفَدِيّ، ولد في (صفد) في فلسطين عام (٦٩٧هـ)، وتوفي بطاعون عام (٧٦٤هـ)، وهي السنة التي فيها كان الطاعون بالديار المصرية والبلاد الشامية، ومات فيه خلق كثير. وكان الصَّفَدِيّ ناثراً وناقداً وبلاغيًّا وشاعراً ومؤرخاً، ولغويًّا، غزير التصنيف، مولعاً بالتأليف، إلى جانب ولعه بنظم الشعر وكتابة الرسائل، إذ بلغ عدد مؤلفاته أكثر من ستين مؤلفاً./ ينظر في ترجمته: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ابن تغري بردي، وزارة الثقافة بمصر، طبعة مصورة: ١١/ ١٩، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي الشوكاني، مطبعة السعادة بمصر ٣٤٨هـ: ١/ ٢٤٣، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي، دار الآفاق الجيدة، بيروت: ٦/ ٢٠٠، وطبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي، المطبعة الحسينية ١٣٢٤هـ: ١٠/ ٥، وهدية العارفين: إسماعيل باشا البغدادي، إستانبول ١٣٥١هـ: ١/ ٣٥١، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، ط٢، =

الجَوْهَرِيّ، سواء أكانت دراسة لشواهده، أم تلخيصاً له، أم توضيحاً لغوامضه، أم نقداً لهناته، وهذه الكتب هي:

١ - «حَلْيُ النَّوَاهِدِ على ما في الصِّحاح من الشواهد».

٢ - «نجد الفلاح في مختصر الصِّحاح».

٣ - «غوامض الصِّحاح».

٤ - «نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم».

وقد اقتضت طبيعة البحث أن أجعله في تمهيد ومبحثين، اشتمل التمهيد على التعريف بالكتب الأربعة، وبما أن الكتابين الأول والثاني لم يصلا إلينا، فإنني تناولت (غوامض الصِّحاح)، في المبحث الأول، و(نفوذ السهم) في المبحث الثاني، عرضاً وتعريفاً ودراسةً وتحليلاً. أرجو أن أكون قد وفقت في عملي هذا وما التوفيق إلّا من عند الله، عليه توكلت وإليه أنيب.

= القاهرة (١٣٨٥هـ-١٩٦٦م): ٢/ ٨٧، وغوامض الصِّحاح: صلاح الدين خليل بن أيبك الصَّفَدِيّ، تحقيق: عبد الإله نبهان، ط١، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت (١٤٠٦هـ-٩٨٥م) (مقدمة المحقق): ١١-١٧، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف: خليل بن أيبك الصَّفَدِيّ (٧٦٤هـ)، تحقيق: السيد الشرقاوي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٧م (مقدمة المحقق): ١١-٢١.

(**) نشر هذا البحث في مجلة آداب الرافدين التي تصدر عن كلية الآداب جامعة الموصل في العدد التاسع والأربعين (١٤٢٩هـ/ نيسان ٢٠٠٨م).

تمهيد

كان صلاح الدين خليل بن أيبك الصَّفَدِيّ (٧٦٤هـ) من المعجبين بصِحاح الجَوْهَرِيّ، يدل على ذلك ثناؤه عليه في مقدمات كتبه[(١)]، وقد دَفَعَهُ إعجابُهُ هذا إلى العنايةِ بِهِ والإقبالِ عليه دراسةً لشواهده، وتلخيصاً له، وتوضيحاً لغوامضه، ونقداً لهناته، ومن مظاهر إعجابه وعنايته به أنَّهُ ألفَ خمسةَ كتبٍ في اللغة كان صحاح الجَوْهَرِيّ هدفَ أربعةٍ منها[(٢)]، وهذه الكتب هي:

---

(١) ينظر: مقدمة غوامض الصِّحاح: ٦١، ومقدمة نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم: ج١: خليل بن أيبك الصَّفَدِيّ (ت٧٦٤هـ)، مخطوط مصور عن نسخة المكتبة العمومية بالأستانة، برقم (٦٨٣٤). حوزة الدكتورة مناهل فخر الدين فليح - (رحمها الله): ١/ الورقة ١.

(٢) ينظر: غوامض الصِّحاح: ٩، أما الكتاب الخامس الذي ألفه الصَّفَدِيّ في اللغة فهو: «تصحيح التصحيف وتحرير التحريف»، وقد عني بتحقيقه والتعليق عليه السيد الشرقاوي، ويعد هذا الكتاب أكبر كتاب أُلف في ميدان (لحن العامة)؛ لأنَّ مؤلفه اعتمد فيه على تسعة كتب من كتب التصحيح اللغوي التي سبقته، وهي كما ذكرها الصَّفَدِيّ في مقدمته: ٦٠-٦٣ (درة الغواص في أوهام الخواص) لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري (٥١٦ هـ)، و(التكملة) لأبي منصور الجواليقي (٥٣٩هـ)، و(تثقيف اللسان وتلقيح الجنان) لأبي حفص عمر بن خلف بن مكي =

■ ١ «حَلْيُ النَّوَاهِدِ على ما في الصِّحاح من الشَّواهد»[١]:

ويدل عُنوانه على أنه قد تتبع شواهد الصِّحاح سواء بإكمالها أم بتوضيح الغامض من مفرداتها، أم بشرح ما يحتاج منها إلى الشرح، أم بنسبة غير المنسوب منها إلى قائليها، وقد أشار الصَّفَدِيّ إلى هذا الكتاب في مقدمته لنفوذ السهم حين قال: «ولمَّا جمعت غوامضه «الصحاح»، ورتبتُها وألفتُ دررَها، وهذَّبتها، تقتُ في أثناءِ ذلكَ إلى الكلامِ على ما فيه من أشعارِ شواهدِهِ، وتبيين ما لا بُدَّ منهُ للأديبِ المتطلعِ إلى جمعِ فرائدِهِ، فأعانَ اللهُ على ذلك، وهوَّنَ فيه المسالكَ، ووضعتُ في ذلكَ كتابي المُسَمَّى «حَلْي النَّواهد على ما في الصِّحاح من الشواهد»»[٢]، كما أشار الصَّفَدِيّ إلى هذا الكتاب في متن كتاب (نفوذ السهم)، وذلك في أثناء

= الصقلي (٥٠١هـ)، و(ما تلحن فيه العامة) لأبي بكر محمد بن حسن الزُّبيدي (٣٧٩هـ) الذي حققه د. رمضان عبد التواب بعنوان (لحن العوام) وحققه د. عبد العزيز مطر بعنوان (لحن العامة)، و(تقويم اللسان) لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، و(ما صحف فيه الكوفيون) لمحمد بن يحيى الصولي (٣٣٥هـ)، و(التنبيه على حدوث التصحيف) لأبي عبدالله حمزة بن الحسن الأصبهاني (٣٥٠هـ)، و(شرح ما يقع فيه التصحيف) للحسن بن عبدالله العسكري (٣٨٢هـ)، و(التصحيف) للضياء موسى الناسخ (٧٣٠هـ).

(١) ينظر: ذكره في: هدية العارفين: ١/ ٣٥١، ونصرة الثائر على المثل السائر: صلاح الدين خليل بن أيبك الصَّفَدِيّ، تح: د. محمد علي سلطاني، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٢م: ١٤ وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، ط٣، منشورات المكتبة الإسلامية، طهران (١٣٨٧هـ-١٩٦٧م): ٢/ ١٠٧٣، وقد ذكره محقق (تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: ٢٤) باسم: (حلي النواهد على ما وقع في الصِّحاح من الشواهد)، والصواب ما ذكرناه؛ لأنَّ مؤلفه ذكره بهذا الاسم كما سيأتي.

(٢) ١/ الورقة ٢.

تعليقةٍ لهُ على بيتٍ شعريّ لابن مقبل ذكرهُ الجَوْهَرِيّ[١] شاهداً على دَلالةِ الفعل «هِرئ»، إذ قال الصَّفَدِيّ عنه: «وقد شرحتُ هذا البيت في كتاب «حَلْي» النَّواهد»[٢]، يُستدل من هذه التعليقة أنه كان يشرح شواهد الصِّحاح إذا تطلب الأمر ذلك. كما أشار إلى هذا الكتاب أيضاً في كتابه «تصحيح التصحيف وتحرير التحريف»[٣] جاء ذلك عقب ذكره البيت الآتي:

«تَفَرَّقَتْ غَنَمِي يَوْماً فَقُلْتُ لَهَا
يا رَبِّ سَلِّطْ عَلَيْهَا الذِّئْبَ وَالضَّبُعا»

إذ علق عليه بقوله: «قلتُ ولأرْبابِ المعاني في هذا البيت كلام، وهل هو دعاءٌ لها أوْ عليها، وقد ذكرتُ ذلك في كتابي «حَلْي النَّواهِدِ على ما في الصِّحاح من الشَّواهِدِ»»، يستنتج من هذه التعليقة أن الصَّفَدِيّ لم يكتف بتوضيح شواهد الصِّحاح وشرحها ونسبتها إلى قائليها، بل كان يستقصي ما قاله عنها غيره من الشراح وأرباب صناعة الأدب، وهذا متوقع من شاعر وناثر وناقد وبلاغي تعددت مشارب ثقافته.

وتشير المصادر إلى أن الصَّفَدِيّ قد ألف هذا الكتاب «قبل عام (٧٥٧هـ)، وهو العام الذي ألَّف فيه (نفوذ السهم)، ويبدو أنه اعتمد فيه بعض الشيء على ما في حواشي ابن بري من دراسة للشواهد، حتى أنه اضطر إلى حذفها من النفوذ»[٤].

---

(١) ينظر: الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجَوْهَرِيّ، ت: أحمد عبد الغفور عطار ط٤، دار العلم للملايين، بيروت: ١/ ٨٣.

(٢) ينظر: م.ن، والصفحة نفسها.

(٣) ص٣٥٥.

(٤) ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره: ٢ د. حسين نصار، ط٢، دار مصر للطباعة، القاهرة ١٩٦٨م: ٢/ ٥٢٩.

■ ٢- «نجدُ الفلاحِ في مختصرِ الصِّحاح»[1]:

وهو من مختصراتِ الصِّحاح، «محذوف منه الشواهد وكثير من المواد، والمواد التي حواها موجزة، وذكر أن فيه ما يحتاج إليه القارئ العجِل»[2]، وهو يشبه مختار الصِّحاح[3]، وثمة شك في نسبة هذا الكتاب إلى الصفدي، قال الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار: «وأشار إليه «كشف الظنون» ولم ينسبه، وكذلك لم ينسبه من كتبوا عن مختصرات الصحاح وعدوه بينها، ولكن مؤلف كتاب «أسماء المؤلفين» ذكر أنه للصفدي».

وقد وهَّم الدكتور محمد عايش من نسب هذا الكتاب إلى الصفدي، ورأى أن هذا الوهم وقع من خطأ في فهم ما كتبه حاجي خليفة[4].

■ ٣- «غوامض الصِّحاح»

■ ٤- «نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم»

وبما أن الكتابين الأول والثاني لم يصلا إلينا، فإنني سأتناول الكتابين الأخيرين في مبحثين، سأخصص الأول لـ(غوامض الصِّحاح)، والثاني لـ(نفوذ السهم) تعريفاً ودراسةً وتحليلاً وكما يأتي.

---

(١) ينظر ذكره في: هدية العارفين: ١/ ٣٥٢.

(٢) مقدمة الصِّحاح: ٢٠٤.

(٣) ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره: ٢/ ٥١١.

(٤) ينظر: نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم: ص٢٢ (مقدمة المحقق).

• المبحث الأول •

غوامض الصِّحاح

نَشَرَ هذا الكتاب (معهدُ المخطوطات العربية) ضمن سلسلة (نشر كتب التراث العربي) عام (١٤٠٦هـ-١٩٨٥م) بتحقيق الأستاذ عبدالإله نبهان، ويقع الكتاب في جزء واحد، ويبلغ عدد صفحاته (١٧٣ صفحة) من الحجم المتوسط (٢٤×١٧)، ويبدو أن عنوان هذا الكتاب قد أحدث لبساً لدى قسم من الباحثين، إذ بينما عده د. حسين نصار من كتب الحواشي[١]، أدرجه الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار ضمن كتب النقد، إذ قال عنه: «وهو نقد للصحاح وهو غير (نفوذ السهم)، فهو في الغوامض جلَّى بعضها، ثُمَّ نقد بعض ما وقع للجوهري من الوهم»[٢]. والحق لو أن هذين الأستاذين الفاضلين قد اطلعا على الكتاب كما تهيأ لي أن اطلع عليه ما كانا ليقولا عنه ما قالاه. إذ تبين لي بعد الاطلاع عليه أنه لا من هذه ولا من تلك، فهو ليس من الحواشي؛ لأنه كتاب مستقل قائمٌ بنفسه، له

---

(١) ينظر: المعجم العربي: ٥٢٦/٢، وحذت الباحثة مناهل فخر الدين حذو الدكتور نصار إذ عدته من كتب التحشية./ ينظر: نشاط الصَّفَدِيّ في النقد والبلاغة: ١٠٦.

(٢) مقدمة الصِّحاح: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم لملايين، بيروت ١٩٨٧م: ١٨٤.

مقدمة بسط فيها المؤلف منهجه وغرضه من تأليف هذا الكتاب، كما أنه ليس بكتاب نقد؛ لأني قرأته من ألفه إلى يائه فلم أجد فيه نقداً مباشراً للصحاح إلّا في ثلاثة مواضع،[١] هذا فضلاً عن أن ما ذكره الصَّفَدِيّ في نهاية مقدمته يدل دلالة قاطعة على أنه ليس بكتاب نقدٍ، إذ وعد فيها أن يفرد كتاباً في نقد الصِّحاح، ويتتبع أوهامه وأغلاطه حين قال: «وقد خطر لي بعد الفراغ من هذا الكتاب أن أجمع ما في الصِّحاح من الغلط والوهم، وما خطا فيه الجَوْهَرِيّ إلى الخطاء وخرج منه السهم...»[٢] وهذا الكتاب الذي وعد به هو (نفوذ السهم)، و(النفوذ) بهذه المثابة آخر كتاب ألفه الصَّفَدِيّ حول الصِّحاح.

الحق إن عنوان هذا الكتاب موهم، إذ أنَّ دلالة الغموض فيه تومئ إلى غموض معاني ألفاظه، وليس هذا قصد مؤلفه؛ لأنَّ «كلمة الغموض هاهنا لا تتجه إلى ما يسمى بغريب اللغة أو حوشيها، وإنما تتجه إلى غموض الاشتقاق وصعوبة رد الكلمة المذكورة إلى أصلها»[٣]، فهذا الكتاب إذاً ليس إلّا دليلاً مساعداً لقارئ الصِّحاح يعينه على كيفية الكشف عمَّا غمض أصله الاشتقاقي أو جذره من ألفاظه، ليأخذ بيده إلى مواضع تلك الألفاظ بسهولة ويسر، من دون عناء أو مشقةٍ، وذلك بردها إلى أصولها، وبيان المواضع التي وردت فيها في الصِّحاح. أما عدد الألفاظ التي رأى الصَّفَدِيّ أن فيها غموضاً فقد بلغ (٨٤٦) لفظاً، والحق إن العدد الحقيقي هو أقل من هذا الرقم؛ لأنني لم أطرح الألفاظ المكررة التي تعود إلى جذر واحد؛ لأن الصَّفَدِيّ قد يورد أصلاً لغويًّا واحداً، من «المشترك

---

(١) تنظر: ص٩-١٠ من هذا البحث.

(٢) غوامض الصِّحاح: ٦٢.

(٣) م.ن: مقدمة المحقق: ٣٩.

اللفظي»، له أكثر من دلالة، كأن يقول مثلاً: «النحو: القصد والطريق»[١]. «والنحو: إعراب الكلام، أورده في نحا»[٢] «والنِّحْيُ: بكسر النون وسكون الحاء المهملة وبعدها ياء - آخر الحروف -: زِقُّ السَّمنِ.أورده في نحا»[٣]، فهذه الدلالات الثلاثة للفظِ (النحو) وردت في الصِّحاح ضمن جذر واحد،[٤] لكنني عددتها ثلاثة ألفاظ؛ لأن الصَّفَدِيّ قد فَصَلَها عن بعضها.

● منهج الصَّفَدِيّ في الغوامض عرضٌ وملاحظ[٥]:

يمكن أن أوضح منهج الصَّفَدِيّ في الغوامض على وفق النقاط الآتية:

١ - بدأ الصَّفَدِيّ كتابه باسم الله، وطلب عفوه، وحَمَدَهُ، وصلى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن ثم أثنى على كتاب الصِّحاح، وبين فائدته ومدى شهرته بين الناس، ثم استدرك بعد ذلك قائلاً: «ولكنْ فيه ألفاظٌ يتعذر كشفها على مثلي ويضيع ظلها بين باني وأثْلي، لأن الفاضل يدرك مظنَّات ما يطلب ويعرف أخلاف ما يمري ويحلب، فلا يتصعَّبُ عليه مرام، ولا يتشعب به طريقُ غرام، وأما من كان مثلي لا يَفقهُ ولا ينقهُ، بضاعتُهُ مُزْجاةٌ، وجهلُهُ أوقعهُ في شَرَكِ الحَيْرةِ وما نجَّاهُ، فيحتاج إلى معرفة أصولِ الكلمةِ وما طرأ عليها من الزوائد»[٦]، ثم تحدث عن رغبته

(١) غوامض الصِّحاح: ٢١٨.

(٢) م.ن: ٢١٨.

(٣) م.ن، والصفحة نفسها.

(٤) ينظر: الصِّحاح: ٦/ ٢٥٠٣-٢٥٠٤.

(٥) إن قسماً من الملاحظ التي سجلتها على منهج الصَّفَدِيّ جاءت نتيجة لقراءاتي المتأنية لكتاب الغوامض، بعد مقارنة نصوصه بما يقابلها في الصِّحاح المطبوع، واستعنت في استنباط قسم منها بتعليقات محقق الغوامض المذكورة في هوامش الكتاب، في أثناء قراءتي المتفحصة لها.

(٦) الغوامض: ٦١.

في جمع غوامض الصِّحاح، وذكر منهجه في ترتيبها، وأكد عزمه بعد الفراغ من هذا الكتاب على جمع ما في الصِّحاح من الغلط والوهم.

وقد ارتأى قبل سرد الغوامض أن يعد لها مقدمة صرفية يتحدث فيها عن الحروف الزوائد[١]، وحروف البدل[٢]، وحروف الحذف[٣]، وهي مقدمة تنمُّ عن منهجية دقيقة في أصول البحث، وهي بحق مقدمة يجب أن يشتمل عليها كل معجم من معجمات العربية؛ لأنها مفتاح المعرفة للكشف عن الألفاظ فيه، وقد استغرب محقق الغوامض من تصدير الصَّفَدِيّ كتابه بها، إذ رأى أن كتابه لا يحتاج إليها[٤]، ولا يرى هذا البحث في الأمر غرابة؛ لأن الغموض الذي وسم به الألفاظ التي أوردها في هذا الكتاب مرده إلى واحد من هذه الأمور الثلاثة (الإبدال والزيادة والحذف) فهذه المقدمة الصرفية أراد لها الصَّفَدِيّ أن تكون مناراً ترشد قارئ الصِّحاح إلى مكامن الغموض في مواضع أصول ألفاظ الصِّحاح، فهي إلى جانب فائدتها في تسهيل الأمر على القارئ لمعرفة مواضع الألفاظ، أراد أن يعرفه لماذا أورد الجَوْهَرِيّ ما أورده من الألفاظ التي سماها الغوامض في هذا المكان دون سواه، ومن ثَمَّ ليسهل عليه تجاوز هذه الصعوبة في البحث عن الألفاظ في كل المعجمات العربية.

---

(١) وهي التي يجمعها قولك: سألتمونيها./ ينظر: الغوامض: ٦٣.

(٢) وهي التي يجمعها قولك: جاد طويل أمنته./ ينظر: الغوامض: ٧٨.

(٣) وهي مثل: الهمزة في الله، أصله: الإلاه، والألف في قراءة من قرأ: (يا أبتَ) أراد يا أبتاه، والواو في الأسماء الستة المعتلة المضافة، والياء في يد ودم. أصلهما يدي ودمي، والياء في مثل: رُبَ رجل، بتخفيف الباء من رُبَّ، والحاء من حرح، فقالوا: حِرٌ، والخاء في مثل: بخبخ أصله: بخَّ، بتشديد الخاء، والنون في أنَّ مثقلة ومنذ، تقول: إن زيداً قائمٌ ومذ، والفاء في قولهم: أُفِ بالتخفيف، والهاء في شفة، والأصل شفهة. وحذفت من فوه فقالوا: فم/ الغوامض: ٨٦-٨٧.

(٤) ينظر: الغوامض: ٤٤ (مقدمة المحقق).

٢- لم يعتمد على نظام الجَوْهَرِيّ في ترتيب مواد كتابه، بل رتبها على حروف المعجم بحسب أوائل الحروف، ذاكراً أول الكلمة وثانيها، إذ قال بعد الانتهاء من المقدمة وقبل أن يبدأ بالهمزة: «ومن هنا أشرع في سياق ما وقع من الغوامض في كتاب الصِّحاح للجوهري (رحمه الله) مرتباً له من أوائل الكلم على حروف المعجم»[1]، وفي هذا القول إشارة إلى أنه لن يتابع الجَوْهَرِيّ في منهجه في ترتيبه الألفاظ من أواخر الكلم. وحرص الصَّفَدِيّ في أثناء إيراده الغوامض على ألا يعيد الكلمة إلى أصلها الثلاثي، فكلمة (الأترجّة) تذكر في باب الهمزة مع أن أصلها (ترج)، وكلمة (العُنقر) تذكر في باب العين مع النون مع أن أصلها (عقر). وخلاصة الكلام أن ترتيب غوامض الصِّحاح هو ترتيب هجائي يراعي أوائل الكلمات، دون النظر إلى الأصول سواء أكانت ثلاثية أم رباعية أم خماسية، وهو بهذه المثابة جديد على صناعة المعاجم، لكن الصَّفَدِيّ لم يكن رائداً في هذا الترتيب على نحو مطلق، فكتاب (الأشباه والنظائر في الألفاظ القرآنية) المنسوب إلى الثعالبي (٤٢٩هـ) قد رتبت فيه الكلمات كما هي من غير ما إعادة إلى أصولها الثلاثية، ولم ينظر فيه إلى تتالي الثواني والثوالث، كما أن (كتاب اصطلاحات الصوفية) للشيخ كمال الدين عبد الرزاق القاشاني (٧٣٥هـ) من صوفية القرن الثامن للهجرة له ترتيب مشابه، إذ رتب مؤلفه اصطلاحات الصوفية حسب الطريقة الأبجدية «أبجد هوز» من غير مراعاة الثواني وما يليها، إذ لم يهتم بإعادة المصطلح إلى أصله كما هو شأن معجمات اللغة. وثمة كتاب آخر مشهور له ترتيب مشابه لترتيب (غوامض الصِّحاح) هو (كتاب التعريفات) للجرجاني (٨١٦هـ)[2].

---

(١) الغوامض: ٨٧.

(٢) ينظر: م. ن: ٤٠-٤٢ (مقدمة المحقق).

وبناء على ما تقدم قال محقق الغوامض: إذا ما استثنينا كتب الاصطلاحات لم نعثر على عمل معجمي قبل الصَّفَدِيّ نحا هذا النحو، وهذا يعني أن ترتيب (غوامض الصِّحاح) لم يسبقه إليه أي عمل معجمي قبله، وهذا الترتيب أخذت به معجمات معاصرة لنا مثل (معجم المرجع) لعبدالله العلايلي، و(معجم الرائد) لجبران مسعود[١]. وقد سبقهما إلى ذلك الشيخ محمد النجاري (١٣٣٢هـ)، إذ ذكر الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار في مقدمته للصحاح أن النجاري أعاد ترتيب (لسان العرب) و(القاموس المحيط) على نسق جديد غير مسبوق، وهو أنه رتب موادهما على الحروف الهجائية، مهملاً الاشتقاق والتجريد[٢].

ويتضح لمن يتصفح كتاب الغوامض أن الصَّفَدِيّ لم يراع في ترتيب كلماته الحرف الثالث من الكلمة في كثير من المواضع، إذ أورد لفظي (الابن وابنم) قبل ألفاظ (الإبريسم) و(الإبريق) و(إبراهيم) و(الإبزيم) و(الأبلم)، هذا فضلاً عن أن المحقق قد نبه في أكثر من موضع على أنه وجد في الأصل المخطوط كلمات وضعت في غير موضعها الذي يجب أن تكون فيه على وفق الترتيب الهجائي[٣]، وهذا ما دفعه إلى أن يعد هذا الصنيع مأخذاً من المآخذ التي أخذها على الصَّفَدِيّ، وعلل ذلك بأنه «كان في عجلة من أمره، فلم يكن دقيقاً في ترتيب الكلمات، وخاصة فيما يتعلق بثوالث الحروف»[٤]، والحق إنه من غير المعقول أن تكون هذه المسألة قد غابت عن ذهن الصَّفَدِيّ، وهو العالم الناقد المحقق، لكنني أعزو ذلك إلى

---

(١) ينظر: الغوامض: ٤٢.

(٢) ينظر: مقدمة الصِّحاح: ١٧٧، وغوامض الصِّحاح: ٤٢ (مقدمة المحقق).

(٣) ينظر على سبيل المثال: غوامض الصحاح: ص١٦٢ (الهامش ٩).

(٤) م.ن: ٤٥ (مقدمة المحقق).

أحد أمرين إما إلى عبث النساخ، أو إلى المنهج الذي اختطه لنفسه في المقدمة حين قال: «ورتبت ذلك على حروف المعجم، فأذكر أولَ الكلمة وثانيها في مكان لا محيد لها عنه ولا محيص، وأضعها في سِفْر سفور بعدما كان في عيص عويص»[(١)]، فهو لم يشر إلى ثالث الكلمة، وسبب ذلك في نظري يعود إلى أنه أراد أن يجمع (الغوامض)، وينسقها على وفق نسق واضح، ولم يكن هدفه صنع معجم لها، وإنما وضع دليل يسهل على القارئ طريقة البحث عنها في الصِّحاح - كما ذكرنا -[(٢)]، فالمسألة إذاً لا تتعلق بالعجلة وعدم الدقة، وعدم المعرفة، لأنَّ هذه المسائل لا تغيب عن باحث مبتدئ، فكيف بالعلماء الحاذقين أمثال الصَّفَدِيّ؟!!

لكن الشيء اللافت في الغوامض أنه في بعض الأحيان يخرج عن الالتزام بالحرف الثاني من الكلمة، إذ بدأ في حرف الهمزة بلفظ الجلالة من غير مراعاة الترتيب الذي سار عليه في الكتاب كله، إذ يفترض أن يكون موضع لفظ (الله) بعد (أبابيل) و(إبان) و(إبرهة)[(٣)]، وغيرها من الألفاظ التي يفترض أن يوردها قبله، وربما كان السبب في ذلك - في نظري - تعظيماً للفظ الجلالة، ليجعله الصَّفَدِيّ خير ما يستفتح به ألفاظ هذا الكتاب، وإن لم يصرح بذلك.

---

(١) غوامض الصحاح: ٦٢.

(٢) ومثل هذا الصنيع - عدم مراعاة الحرف الثالث - وجدته في كتابه (تصحيح التصحيف وتحرير التحريف)، الذي وعد في مقدمته ص٦٣، أن يرتبه على وفق حروف المعجم، لكنه لم يراع الحرف الثالث دائماً في أثناء إيراد ألفاظ كتابه، إذ قدم (آمان) على (آصُع) في بداية (الهمزة والألف بعدها). ينظر: تصحيح التصحيف: ٦٦.

(٣) ينظر: غوامض الصحاح: ٨٧-٨٨.

٣ - لم يلتزم الصَّفَدِيّ بكلام الجَوْهَرِيّ بل كان يتصرف بالنصوص[١]، تقديماً، وتأخيراً[٢].

واختصاراً[٣] وتغييراً لألفاظها[٤]، وحذفاً لأجزاء منها، وتبرز هذه المسألة بروزاً كبيراً في حذفه أغلب ما استشهد به الجَوْهَرِيّ على الألفاظ التي رأى الصَّفَدِيّ فيها غموضاً في أصلها الاشتقاقي، ولهذا جاء كتاب الغوامض قليل الشواهد، والجدول الآتي يبين نسبة ما حذف من شواهد الصِّحاح:

اسم الكتاب	الشواهد الشعرية	الشواهد القرآنية	الشواهد الحديثية	الشواهد المثلية
الصِّحاح[٥]	٩٣٠٣	٩٦٧	٧٤٤	٤٤٤
غوامض الصِّحاح	١٢[٦]	٣[٧]	٣[٨]	١[٩]

---

(١) ينظر على سبيل المثال: الغوامض: (لفظ آمين، ص١٠١)، و(لفظ الأكل، ص٩٨، ولفظ رفاهية ص١٤٧). ثم تنظر: الألفاظ نفسها في الصِّحاح، لملاحظة مدى تصرف الصَّفَدِيّ بالنصوص.

(٢) ينظر: م.ن: ١٠٩ (لفظ البلندح) نموذجاً على التقديم والتأخير في عبارة الجَوْهَرِيّ.

(٣) ينظر: م.ن: ١٠٨، (لفظ البَغْيُ) نموذجاً على اختصار عبارة الجَوْهَرِيّ.

(٤) ينظر: م.ن (لفظ الجنبذ، ص١٢٣، ولفظ السرندد ص١٥٤) نموذجين على تغيير الصَّفَدِيّ ألفاظ الجَوْهَرِيّ.

(٥) ينظر: نظرية صحة الألفاظ عند الجَوْهَرِيّ: عامر باهر أسمير الحيالي، رسالة ماجستير، بإشراف د. عبد الوهاب محمد علي العدواني - كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩م: ص٨٠.

(٦) ورد منها ثلاثة أبيات شعرية في متن الكتاب./ ينظر: الغوامض: ١٥٨، ١٧٣، =

وفضلاً عن حذف الصَّفَدِيّ أغلب شواهد ألفاظ غوامضه كما يتضح من الجدول المذكور آنفاً، فإنه حذف من نصوص هذه الألفاظ أسماء أغلب من روى عنهم الجَوْهَرِيّ من علماء اللغة العربية أيضاً، إذ على الرغم من أن الجَوْهَرِيّ قد اعتمد اعتماداً كبيراً على الرواية، إذ بلغ مقارب ما ضمه كتابه من روايات منسوبة إلى أصحابها (٥٥٠٠) خمسة آلاف وخمسمائة رواية[١]، فإنَّ الصَّفَدِيّ لم ينسب إلّا (٢٢) اثنتين وعشرين رواية إلى أصحابها[٢]، إنَّ أية موازنة بين الرقمين المذكورين آنفاً تكشف نسبة ما حذفه الصَّفَدِيّ من روايات الجَوْهَرِيّ فيما وضحه من غوامض الصِّحاح، وبسبب هذا المنهج القائم على الاختصار جاءت نصوص الصِّحاح التي ذكرها في كتابه مختصرةً أيضاً، ما عدا مواضعَ قليلةً جدًّا لم يختصر الصَّفَدِيّ نص الجَوْهَرِيّ فيها اختصاراً شديداً، ولكن مع هذا

= ١٩٠، وتسعة في المقدمة، ذكرها في أثناء حديثه عن حروف الزيادة والبدل والحذف، اثنان منها رجز ينظر: م.ن: ٦١، ٦٣، ٦٤، ٨٢، ٨٤، ٨٥، ٨٦.

(٧) ينظر: الغوامض: ٧٨، ٨٦، ١١١.

(٨) ينظر: م.ن: ١١١، ١٦٨، ٢٣٠.

(٩) ينظر: م.ن: ٢٣٤.

(١) ينظر: نظرية صحة الألفاظ عند الجَوْهَرِيّ: ١٢٧.

(٢) ينظر: غوامض الصِّحاح: الصفحات: ٦٣، ٧٤، ٧٦، ٨١، ٨٢، ٨٩، ٩٦، ١١٣، ١٤٩، ١٦٥، ١٧٢، ١٧٤، ١٨٣، ١٨٧، ١٩١، ٢٠٨، ٢١٧، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، أما العلماء الذين نسب الصَّفَدِيّ إليهم الروايات وعدد ما نسب إلى كل واحد منهم فسأذكرهم مرتبين بحسب سني وفياتهم وكما يأتي: الخليل (١٧٥هـ) (روايتان)، سيبويه (١٨٠هـ)، (٤ روايات)، يونس بن حبيب (١٨٣هـ) (رواية واحدة)، الفراء (٢٠٧هـ) (رواية واحدة)، أبو عبيدة (٢١٠هـ) (٣ روايات)، أبو زيد (٢١٥هـ) (روايتان)، الأصمعي (٢١٦هـ) (٣ روايات)، ابن الأعرابي (٢٣١هـ) (رواية واحدة)، ابن السكيت (٢٤٤هـ) (رواية واحدة)، المازني (٢٤٩هـ) (رواية واحدة)، المبرد (٢٨٥هـ) (رواية واحدة)، الأخفش (٣١٥هـ) (رواية واحدة).

حذف منها الشواهد[١]. وقد يبلغ تصرف الصَّفَدِيّ بنصوص الجَوْهَرِيّ حد الاضطراب[٢]. كما قد يكون الاختصار مخلًّا بنص الجَوْهَرِيّ[٣]، وقد يخطئ في نقل نصوص الصِّحاح، كما حدث في لفظ «المَوئِل»، حين قال: «المَوْئِلُ.. المَلْجَأُ. وكذلك المؤلَه: المهلكة. أوردهما في وأل»[٤]، وقد علق محقق الغوامض على كلام الصَّفَدِيّ بقوله: «كذا كتب الصَّفَدِيّ، وصوابه ما ورد في الصِّحاح: الموئل: الملجأ، وكذلك المَوْأَلة مثال المهلكة»[٥].

٤ - ضَبَطَ الصَّفَدِيّ معظم الكلمات بالنص، فضلاً عن أنه ضبطها بالشكل، وهذا دليل على دقته وحرصه على أن يجعل كتابه في منأى عن التصحيف والتحريف، ومن الأمثلة على ذلك قوله: «إبّان: بكسر الهمزة وتشديد الباء الموحَّدة. وهو وقت الشيء وأوانهُ»[٦]، وقوله: «الأَتاوة: بفتح الهمزة، والتاء ثالثة الحروف: الخراج...»[٧]، لكنه قد يخرج عن هذا المنهج أحياناً، فتأتي ألفاظه غير مضبوطة بالنص كما عودنا أن يفعل[٨]، أو أنه يضبطها ضبطاً يختلف عما هو موجود في الصِّحاح المطبوع[٩].

---

(١) ينظر على سبيل المثال: الغوامض: ٢١٧، لفظ (المَئِنَّةُ)، والصِّحاح: ٦/ ٢١٩٩. إذ يتضح من الموازنة بين نصي الكتابين أن الصَّفَدِيّ لم يغال في الاختصار، مع أنه قد حذف نص الحديث النبوي الذي وردت فيه الكلمة، وحذف شرح الأصمعي للحديث، والرجز الذي استشهد به.

(٢) ينظر: الغوامض (لفظ الصيدن ص١٦٦)، والصِّحاح: ٦/ ٢١٥١.

(٣) ينظر: الغوامض (لفظ الخصية ص١٢٥)، والصِّحاح: ٦/ ٢٣٢٧.

(٤) الغوامض: ٢١٥.

(٥) م.ن: ٢١٥، الهامش (٢)، وينظر: الصِّحاح: ٥/ ١٨٣٨.

(٦) الغوامض: ٨٨. (٧) م. ن: ٩٠.

(٨) ينظر: على سبيل المثال: م.ن: (لفظ البُرْنُس ص١٠٧، ولفظ اقرنمط ص٩٩)، وغير ذلك كثير.

(٩) ينظر: م. ن: (لفظ الثُّرْمُطَةُ ص١١٦). إذ ورد اللفظ في الصِّحاح: ٣/ ١١١٧ بفتح الميم.

٥ - يذكر معاني الألفاظ التي يوردها في كتابه، كقوله: «الوَحْيُ: الكتابُ، وجمعه وُحِيٌّ مثل حَلْيٍ وحُلِيٍّ»، ولكنه يهملها إذا كانت مهملة في الصِّحاح، ومن أمثلة ذلك قوله: «الإهليلج: بكسر الهمزة. مُعرَّب. أورده في هلج»[(١)]، وحين عدت إلى الصِّحاح[(٢)] تبين أن الجَوْهَرِيّ قد أورده من دون معنى؛ لأنه ثمر معروف كما ذكر الفيروزآبادي[(٣)]. وقد يهمل الصَّفَدِيّ معنى اللفظ وهو مذكور في الصِّحاح، يتمثل ذلك بقوله: «الفَدَوْكَسُ: . . . أورده في فدكس»[(٤)]، وفي الصِّحاح[(٥)]: «الفَدَوْكَسُ: الأسدُ، مثل الدَّوْكَسِ. وفَدَوْكَسٌ أيضاً: رهطُ الأخطل الشاعر، وهم من بني جُشَمَ بن بكر»، وقد يذكر الصَّفَدِيّ معنىً للفظ لم يذكر في الصِّحاح المطبوع، كقوله (الغيداق: . . الرجل الكريم)[(٦)]، والشيء نفسه حدث في لفظي (العُلام)[(٧)]، و(العُثْمان)[(٨)].

٦- يذكر الصَّفَدِيّ موضع اللفظ الذي ذكره فيه الجَوْهَرِيّ، كأن يقول: «سبحان الله: معناه التنزيه. ومعناه أبرِّئ الله من السوء براءةً.أورده

---

(١) الغوامض: ١٠٣.
(٢) ينظر: ١/ ٣٥١.
(٣) ينظر: القاموس المحيط: الفيروزآبادي (٨١٧هـ)، ط ٢ مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٢م: ١/ ٢٢٠، وفيه: «الإهْلِيلَجُ: ثمر معروف منه أصفر ومنه أسود وهو البالغ النضج»، وينظر: التاج: ٦/ ٢٨١.
(٤) الغوامض: ١٨٣-١٨٤.
(٥) ٣/ ٩٥٧.
(٦) الغوامض: ١٨٢، وينظر: الصِّحاح: ٤/ ١٥٣٦.
(٧) ينظر: الغوامض: ١٧٦، والصِّحاح: ٥/ ١٩٩١، وفيه: «والعُلام بالضم والتشديد: الحِنَّاءُ».
(٨) ينظر: الغوامض: ١٧٠، والصِّحاح: ٥/ ١٩٨٠، وفيه: «والعُثْمانُ: فرخُ الحبارى».

في سبح»[١]، وإذا ما صادف أن ذكر الجَوْهَرِيّ لفظاً في موضعين تابعه في ذلك وأشار إلى الموضعين اللذين ذكر الجَوْهَرِيّ اللفظ فيهما، دون أن يرجح أحدهما، ومثال ذلك قوله: «سَامٌّ أبرص: هو من كبار الوزغ أورده في برص. وأورده أيضاً في سمم»[٢]، ولكنه في نص آخر يرجح صحة إيراد الجَوْهَرِيّ إياه في أحد الموضعين، ثم يعلل هذا الترجيح، كما في قوله: «البُلَهْنية... أورده في بلهن، وقال: هو ملحق بالخماسي. وأورده أيضاً في باب بله. قلت: وهو الصحيح، والنون والياء فيه زائدتان للإلحاق بـ(خُبَعْثِنَة)؛ لأن هذا مشتق من البله، أي عيش أبله قد غفل»[٣].

ولكن اللافت أن الصَّفَدِيّ قد يهمل ذكر المكان الذي أورد فيه قسماً من الألفاظ، مخالفاً بذلك منهجه الذي سار عليه، والغاية التي ألف الكتاب من أجلها، ومن أمثلة ذلك قوله: «السِّيَّان: المثلان، الواحد سِيّ»[٤]، وقوله: «سيما: كلمة يستثنى بها وهو سيّ ضم إليه ما، ولك في الاسم الذي بعد ما الرفع والجر»[٥]. وقوله: «الإبريق: السيف الصقيل الشديد البريق. والإبريق واحد الأباريق»[٦]، ومثل هذا حدث في لفظ (الزِّئْنِيُّ)[٧]. ولست أدري من أسقط جملة (أورده في كذا) النساخ أم أن الصَّفَدِيّ سها عن ذكرها؟!!

واللافت أيضاً أن الصَّفَدِيّ يشير إلى المادة التي يفترض أن يكون الجَوْهَرِيّ قد ذكر اللفظ فيها، وعند العودة إلى الصِّحاح المطبوع اتضح أن

---

(١) الغوامض: ١٥٣.
(٢) م.ن: ١٥٢.
(٣) م. ن: ١٠٩.
(٤) م.ن: ١٥٩.
(٥) م.ن: ١٥٩-١٦٠.
(٦) م.ن: ٨٩.
(٧) م.ن: ١٥٢.

الجَوْهَرِيّ قد ذكر اللفظ في مادة أخرى هي غير المادة التي أشار إليها الصَّفَدِيّ، ومثال ذلك أنه عندما ذكر أن الجَوْهَرِيّ قد ذكر لفظ (الوأي) الذي يعني الوعد في (وأأ)[١]، لم يكن مصيباً فيما ذهب إليه، إذ لم يرد اللفظ في الصِّحاح المطبوع في هذا الموضع، بل ورد في (وأي)[٢]. وقد يصحف الصَّفَدِيّ لفظاً مما يترتب عليه أن يورده في غير الموضع الذي ورد فيه في الصِّحاح، وهذا ما حصل في لفظ (المؤاجنة)، إذ ذكر الصَّفَدِيّ أن الجَوْهَرِيّ أورده في أجن[٣]، وهو في الصِّحاح المطبوع بالحاء المهملة (المؤاحنة: المعاداة) وقد ورد في (أحن)[٤]، وهذا هو الصواب. ومما خرج الصَّفَدِيّ فيه عما قرره في مقدمته من أنه سيورد في كتابه الألفاظ التي «يتعذر كشفها» هو إيراده لفظاً لا يتعذرعلى أحد كشفه، وهو لفظ (الجاحظ)[٥]، هذا فضلاً عن أنه لم يذكر أين أورده الجَوْهَرِيّ.

٧ - لم يتعرض لنقد الألفاظ التي أوردها إلّا في ثلاثة مواضع - كما ذكرنا - وهذه المواضع هي:

أ - قوله: «التُّرجُمان: المسر، وهو بضم التاء والجيم. وهو من مناكير صاحب الصِّحاح، ولم يسمع ذلك من العلماء الأثبات»[٦] **يلحظ من تعليقة الصَّفَدِيّ أن معياره في التخطئة هو عدم السماع من العلماء الأثبات.**

---

(١) ينظر: غوامض الصِّحاح: ٢٢٨.

(٢) ينظر: الصِّحاح: ٦/ ٢٥١٨.

(٣) ينظر: الغوامض: ٢١٤.

(٤) ينظر: الصِّحاح: ٥/ ٢٠٦٨.

(٥) ينظر: الغوامض ١١٧.

(٦) م.ن: ١١٢.

ب- وقوله: «الدِّرْدِمُ: ..الناقة المسنة، وهي الدرداء، والميم زائدة كما قالوا: دِلْقَم ودِقْعَم في الدلقاء والدقعاء .أورده في درد، ثم إنه أورده في دَرَمَ فَوَهِمَ فيه»[١]، يلحظ أن توهيمه للجوهري يتصل بعدم إيراد اللفظ في الموضع الصحيح الذي يجب أن يوضع فيه بحسب رأي الصَّفَدِيّ. وطالما وَهَّمَ الجَوْهَرِيّ مثل هذا التوهيم في (نفوذ السهم) كما سيأتي.

ج - وقوله: «يعقوب: اسم رجل. وهو ذكر الحجل. كذا قال الجَوْهَرِيّ. وهو غلط، وسأذكره إن شاء الله في أوهامه وأغلاطه»[٢]، يبدو أن الغلط في هذا الموضع يتصل بالمجال الدلالي، كما أن قوله «وسأذكره إن شاء الله في أوهامه وأغلاطه» يعني في كتاب (نفوذ السهم). وعلى أية حال فإن ما ثُبِّتَ من ملاحظ على منهج الصَّفَدِيّ لا يقدح بالمنهج العام للكتاب، ولا يقلل من أهميته.

---

(١) م.ن: ١٤٠.

(٢) م.ن: ٢٣٢-٢٣٣.

• المبحث الثاني •

نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم

مخطوط[1] في النقد اللغوي تتبع فيه الصَّفَدِيّ أوهام الجَوْهَرِيّ، ويقع في جزأين، تضمن الأول منهما جزءاً من مادة الصِّحاح وتعليق الصَّفَدِيّ عليه، ابتداء من باب الألف المهموزة إلى باب القاف، مرتبة

(١) اعتمدت في دراستي نفوذ السهم في هذا البحث على الجزء الأول من مخطوط (نفوذ السهم)، كان قد زودتني به الدكتورة مناهل فخر الدين فليح (رحمها الله) وهذا المخطوط مصور عن مصورة معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية بالقاهرة، وقد صوره المعهد عن نسخة المكتبة العمومية بالأستانة والكتاب كاملاً يقع في جزأين، وقد نسخت بخط يدي نصوصاً مهمة من هذا المخطوط. والكتاب سجله الباحث أحمد مفرح أحمد السيد موضوعاً لرسالة ماجستير في كلية دار العلوم بالقاهرة بإشراف الدكتور أحمد مختار عمر، للعام الدراسي (١٩٨٥-١٩٨٦م)، تحت عنوان (كتاب نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم لصلاح الدين الصَّفَدِيّ تحقيق ودراسة)، تنظر: مجلة معهد المخطوطات العربية، العدد ٢٣، وكان لي أكثر من محاولة للحصول على هذه الرسالة لكن لم أفلح في أيّ منها، وعلمت بأخرة بعد أن انتهيت من طباعة البحث أنه قد صدر حديثاً عن دار البشائر الإسلامية ببيروت (كتاب نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم) بتحقيق: محمد عايش، وقد قام المحقق بالاعتماد على مخطوطة شهيد علي، ومخطوطة المكتبة العمومية التي اعتمدت على مصورتها في هذا البحث كما ذكرت آنفاً.

بالتسلسل على تبويب الصِّحاح. وتضمن الجزء الثاني ما تبقى من هذه المادة ابتداء من باب الكاف إلى آخر الحروف الهجائية[١].

● وصف المقدمة[٢] ●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●

بدأ الصَّفَدِيّ نفوذ السهم بمقدمة تقع في ثلاث أوراق، استهلها بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، عفوك اللهم، الحمد لله الذي تنزه علمه عن الغلط، وتنزل حلمه على ذوي الزلل والسقط، وتوفر حكمه فما زاغ عن العدل ولا قسَط نحمده على نعمه التي لا تزال هائية الديم، غالية القيم، عالية الشيم، ونشهد أن لا إله إلّا الله الذي علم آدم الأسماء كلها، وأحكم لغة العرب، وأعلى محلها، وفاوت بين الأذهان، فأدقَّها وأجلها، ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، الذي أُوتي من الكلم جوامعها، وشق على قريش معارضته لمّا شق مقاله مسامعها، وقطع من قلوب معانديه نياطها لما قطع من أعاديه مطامعها، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه خطباء المنابر وفرسانها»[٣]، وبعد هذا الاستهلال أثنى على الصِّحاح ومؤلفه فقال: «وبعد فإن صحاح الجَوْهَرِيّ كتاب اشتهر بالسعادة، وظهر بالإفادة، وبهر بالإجادة، وقهر ما سواه من التصانيف، حتى خرق العادة، وأخلق رسوم محاسنها المعتاده، وتجلت في أفلاك صحفه كواكب حروفه الوقادة، واشتغلت به مشيخة العلم النقالة، وذوو الأذهان النقادة؛ لأن الجَوْهَرِيّ (رحمه الله تعالى) غاص على تحصيل ما

---

(١) ينظر: نفوذ السهم: ١/ الورقة ١١٢، إذ قال الناسخ فيها: «هنا تم الجزء الأول من نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم... ويتلوه إن شاء الله تعالى باب الكاف من كتاب الصِّحاح في اللغة». وينظر: نشاط الصَّفَدِيّ في النقد والبلاغة: ١٠٥.

(٢) سبق لي أن ذكرت نصوصاً من هذه المقدمة في أثناء حديثي عن كتب الصَّفَدِيّ الأُخر، لذا تجنبت هنا تكرار سرد هذه النصوص.

(٣) نفوذ السهم: ١/ الورقة ١.

فيه زواخر اللجج، وأيَّد دواعيه بواضحات الأدلة وبينات الحجج، وأبدع فيما رتَّب وبوب، وقرب على الأذهان ما استغلق من غيره وتصعَّب، فجاء قريبَ المأخذ من الكاشف، سهلَ التناول عذبَ المراشف...»[١]، ثم تحدث بعد ذلك عن الكتب التي ألفها حول الصِّحاح قبل (نفوذ السهم)، فأشار إلى «الغوامض» بقوله: «ولما جمعت غوامضه ورتبتها وألَّفت دررها وهذبتها»[٢]، وأعقب حديثه عن الغوامض بحديث عن كتاب آخر دار حول كتاب الصِّحاح أيضاً ذلك هو كتاب «حلي النواهد» الذي ألفه كما يتضح من كلامه بعد الغوامض، وقد ذكرنا ما قاله عنه في أثناء حديثنا عن كتاب «حلي النواهد»، وتكلم بعد ذلك على ما وجده من أغلاط وسقطات وتصحيفات وأوهام في الصِّحاح، فجمعها كلها وأودعها متن كتابه «نفوذ السهم»، وسأشير إلى نص ما قاله في هذا الصدد في الفقرة القادمة.

● دواعي تأليفه ●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●

إن تأليف الصَّفَدِيّ الكتب الثلاثة التي أشرنا إليها، والتي جاءت دراسةً لشواهد الصِّحاح، وتلخيصاً له، وتوضيحاً لغوامضه، حتم عليه قراءة الصِّحاح قراءةً دقيقةً، عرضت له في أثنائها أغلاطٌ وأوهامٌ للجوهري، رأى ضرورة إفرادها في كتاب مستقل، وقد أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه (غوامض الصِّحاح) حين قال: «وقد خطر لي بعد الفراغ من هذا الكتاب أن أجمع ما في الصِّحاح من الغلط والوهم، وما خطا فيه الجَوْهَرِيّ إلى الخطاء وخرج منه السهم»[٣]، كما نوه بكتاب (نفوذ السهم)

---

(١) نفوذ السهم: ١/ الورقة ١-٢، وينظر: نشاط الصَّفَدِيّ أبو الصفاء صلاح الدين خليل بن أيبك (ت٧٦٤هـ): مناهل فخر الدين فليح، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م): ١٠٧.

(٢) نفوذ السهم: ١/ الورقة ٢.

(٣) ص٦٢.

في مقدمة كتابه (تصحيح التصحيف وتحرير التحريف)، إذ قال: «وأما ما عثرت عليه من التصحيف في كتاب الصِّحاح للجوهري، فقد ذكرت ذلك مستوعباً في كتابي نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم»[١]، وكرر مثل هذا الكلام في متن كتاب التصحيح حين أشار إلى تصويبه خطأً للعامة فقال:

«وقد أشبعتُ القول في هذه المسألة في كتاب نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم»[٢].

إذاً كان (نفوذ السهم) هو الكتاب الذي وعد الصَّفَدِيّ بأن يخصصه لجمع ما في الصِّحاح من الغلط والوهم والتصحيف وبيان الصواب إزاءه، وقد أكد هذه المسألة في مقدمته لنفوذ السهم حين قال: «وكنت في أثناء مروري بتصفح أوراقه، «يقصد كتاب الصِّحاح»، والتحلي بقلائد فوائده، التي يقابلها طرف النجم بأطرافه، أعثر على الغلطة بعد الغلطة، وأقع بالسقطة بعد السقطة، فكم مررت فيه بتصحيف بعد تصحيف، ووهم لا يليق كدره بصفاء ذلك التصنيف، فوعدت نفسي بعد الفراغ من حلي النواهد أن أجمع تلك الأوهام وأدونها في مصنف، ما يراه لبيب إلّا تتيم بحسنه أوْ هامَ. والآن فقد شرعت في ذلك، وقطعت بِيْدَهُ الموحشة في ليل جهالتي الحالك»[٣].

وكان طبيعياً أن يستتبع عناية الصَّفَدِيّ بالصِّحاح وإعجابه به، وإقباله عليه دراسة ونقداً اطلاعه على مؤلفات من كتب عنه قبله، فوجد أن هؤلاء «السابقين عليه الذين ألفوا في ذلك، منهم من اختصر فأخلَّ كأبي سهل

---

(١) ص٦٤

(٢) ص٣٣١.

(٣) ١/الورقة ٢.

الهروي، وعلي بن حمزة البصري، ومنهم من أطنب جدًّا وأهمل بعض الأوهام برغم ذلك كابن بري»[١] إذاً كان قصور هذه الكتب عن الغاية، قد زاده مضيًّا في تأليف «النفوذ»[٢]، وهذا ما أراده بقوله: «ولما رأيت من تتبع ذلك ونبه عليه في الحواشي وأتى بشيءٍ قليل القدر متلاشٍ كالشيخ أبي سهل الهروي وعلي بن حمزة، ومن لم يعلم الفضلاء قصده ولا رمزه، أما الشيخ العلّامة ابن بري فإنه مد أطناب إطنابه وسها طرف السهى إلى ما أتى به من إسهابه.. فجمعت ما قيل إلى ما قلت ومشيت فيه على سجيتي وما حُلْتُ...»[٣].

● بين الصَّفَدِيّ وابن بري

على الرغم من نقد الصَّفَدِيّ لسابقيه من نقاد الصِّحاح، فإنه اعتمد في نقده على آرائهم واستند إلى طائفة من أحكامهم، وبخاصة ابن بري الذي وجدته قد اعتمد على حواشيه - التي أطلق عليها (التنبيه والإيضاح عما وقع في الصِّحاح) - اعتماداً كبيراً، وطالما أشار إلى ذلك بقوله: «قال ابن بري رحمه الله تعالى»، ولكنه في بعض المواضع لا يشير فيها إلى نقله عن ابن بري على الرغم من ذكره نصه حرفيًّا. وعليه يمكن القول إن الصَّفَدِيّ تتبع ابن بري فيما أهمل وأجمل، ووقف على ما فات غيره في هذا الغرض، وعمد إلى إكمال النقص وتفصيل المجمل وتثبيت الساقط وتصحيح الغلط وإزالة اللبس، وضم ما قيل في ذلك إلى ما قاله هو فاستوى له كتاباً، جرى فيه ذكر ابن بري والهروي وغيرهما من أصحاب

(١) المعجم العربي نشأته وتطوره: ٢/ ٥٢٦.

(٢) ينظر: نشاط الصَّفَدِيّ: ١٠٧.

(٣) نفوذ السهم: ١/ الورقة ٣.

اللغة والأدب[١]. لذا لا نستغرب أن نجد أكثر ما نسبه الصَّفَدِيّ إلى الجَوْهَرِيّ من الوهم قد ذكره قبله «ابن بري الذي أقام الصَّفَدِيّ كتابه على حواشيه، ولكن الصَّفَدِيّ زاد بعض أشياء ليست في حواشي ابن بري، كما زاد أشياء في الأمور التي اشتركا فيها، وإن كان راعى الاختصار أكثر منه. ولم يحذف من ابن بري إلّا الأماكن التي كان يتناول فيها شواهد الجَوْهَرِيّ بتكميلها ونسبتها إلى أصحابها. ولعله حذفها لأنه عالجها في كتابه «الحلي النواهد»»[٢].

وقد اعتمد الصَّفَدِيّ على نظام الجَوْهَرِيّ نفسه في ترتيب المواد في كتابه، كما فعل ذلك معظم من ألف كتاباً حول الصِّحاح، وبخاصة ابن بري.أما أسلوبه في عرض المادة فهو يشبه أسلوب ابن بري أيضاً، إذ يذكر نص الجَوْهَرِيّ الذي يروم نقده بقوله: «قال الجَوْهَرِيّ رحمه الله تعالى»، ثم ينقده مبتدئاً ذلك بقوله: «قلتُ». كما أن طريقته في نقد الصِّحاح مشابهة لطريقة ابن بري من حيث أنها لا تقوم على تتبع كل مواد الصِّحاح، وإنما يختار المادة التي يرى أن فيها ما يستوجب النقد مجتزئاً قول الجَوْهَرِيّ الذي يريد نقده أو التعليق عليه، وقد يتجاوز مواد كثيرة من الصِّحاح لا يرى فيها ما يستوجب النقد، وفي أحيان كثيرة يتناول المواد نفسها التي تناولها ابن بري في النقد.

إن تأثر الصَّفَدِيّ الكبير بابن بري جعل القدماء يقولون عنه - محقين - إنه قد «قلد فيه «أي في نفوذ السهم» ابن بري، فلا يكاد يذكر مسألة من عنده، إلّا بعض أدبيات، والاستدلال ببعض أبيات»[٣]، ويقول الأستاذ

---

(١) ينظر: نشاط الصَّفَدِيّ: ١٠٧.

(٢) المعجم العربي نشأته وتطوره: ٢/٥٢٧.

(٣) م.ن: ٢/٥٢٧.

أحمد عبد الغفور عطار في هذا المعنى: «ولم يأت في كتابه هذا بجديد مذكور، بل تضيف ابن بري وأخذ نقوده بعد تجريدها من الشرح وتكملة الشواهد»[١]. وهذا ما تأكد لي في أثناء قراءتي الجزء الأول من مخطوط «نفوذ السهم»، والموازنة بين قسم من مواده وما يناظرها من مواد كتاب ابن بري في جزأيه المطبوعين (التنبيه والإيضاح عما وقع في الصِّحاح) المعروف بحواشي ابن بري.

● التعليقات النقدية للصفدي ●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●

دأب الصَّفَدِيّ على أن يشفع كلام الجَوْهَرِيّ الذي كان يورده في كتابه (نفوذ السهم) بتعليقات نقدية يبتدئها عادة بقوله (قلت)، شأنه في ذلك شأن تعليقات الأزهري في كتابه (تهذيب اللغة)[٢]، وقد اشتملت هذه التعليقات على مجالات نقدية متنوعة، تكاد تكون مشابهة لما ورد في الكتب التي نقدت الصِّحاح[٣]، أمثال كتاب ابن بري المذكور آنفاً، وكتاب القفطي (٦٤٦هـ) (الإصلاح لما وقع من الخلل في الصِّحاح)[٤]،

---

(١) مقدمة الصِّحاح: ١٨٤.

(٢) ينظر: الأزهري والمعجمية العربية: د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م): ص٣٦٥-٣٦٦، وقد درست تعليقات الأزهري الباحثة ضباعة عبد العزيز عبدالله في رسالتها للماجستير الموسومة (التعليقات اللغوية للأزهري في كتابه تهذيب اللغة)، بإشراف الدكتور عامر باهر الحيالي، كلية الآداب، جامعة الموصل (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

(٣) وتكاد تكون مشابهة أيضاً للمجالات النقدية التي اشتمل عليها نقد معجميي القرن الرابع للهجرة لعلماء اللغة ورواتها./ ينظر: النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع للهجرة: عامر باهر أسمير الحيالي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة الموصل ١٩٩٦م، بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الوهاب محمد علي العدواني: ١٢٢ وما بعدها.

(٤) ينظر: م.ن: ١٢٥-١٢٨.

وكتاب الصغاني (٦٥٠هـ) (التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية)[١]، وكتاب الفيروزآبادي (٨١٧هـ) (القاموس المحيط)[٢]، لكنَّ نقد الصَّفَدِيّ يغلب عليه الطابع الأدبي؛ لكونه أديباً أكثر منه لغويًّا، وفيما يأتي إيجاز لأهم هذه المجالات:

■ ١- تعليقاته على شواهد الجَوْهَرِيّ:

وتتمثل بما يأتي:

□ أ - فصاحة الشاهد:

على الرغم من حرص الجَوْهَرِيّ على فصاحة شواهده الشعرية، فإن

(١) ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره: ٢/٥١٢-٥١٣، والصاغاني والمعجمية العربية: د. إبراهيم السامرائي، ضمن كتاب مباحث لغوية، منشورات مكتبة الأندلس، مطبعة الآداب في النجف الأشرف (١٣٩١هـ-١٩٧١م): ص٢٢١ وما بعدها، ومع معجم الصِّحاح وحواشيه: د. إبراهيم السامرائي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج (١٧-١٨)، الأردن، ١٩٨٢م: ص٨٠ وما بعدها، والأمام الصغاني وصحاح الجَوْهَرِيّ: د. سمير كجو، مجلة معهد المخطوطات العربية، ج٢، مج٢٧، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، (١٤٠٣-١٤٠٤هـ/ ١٩٨٢-١٩٨٣م): ص٥٣٤، والصغاني في كتابه التكملة والذيل والصلة على صحاح الجَوْهَرِيّ: علي حسن مزبان، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٧م: ص١٩٥ وما بعدها.

(٢) ينظر: المعجم العربي: ٢/٦٠٨-٦١٢، ودراسات في القاموس المحيط: د. محمد مصطفى رضوان، ط١، منشورات الجامعة الليبية، كلية الآداب، (١٣٩٣هـ-١٩٧٣م): ص٣٥١ وما بعدها، وابن الطيب الفاسي وأثره في المعجم العربي: علي حسين البواب، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة كلية دار العلوم، بإشراف أ.د. عبد الصبور شاهين ١٩٧٨م: ص٢٣٩ وما بعدها، ونقد الفيروزآبادي للجوهري إحصاء وتحليل: د. عامر باهر الحيالي، مجلة آداب الرافدين التي =

الصَّفَدِيّ وجه نقدات إلى هذه الشواهد، تتعلق بفصاحتها، فعندما أورد قول الجَوْهَرِيّ: «اليُؤْيُؤُ: طائرٌ من الجوارحِ يُشْبهُ الباشق، والجمع اليَآيِئُ، وجاء في الشعر اليآيي» واستشهد على ذلك بشعر لم يذكر قائله، إذ قال: «وقال: ما في اليآيي يُؤْيُؤٌ شَرْواهُ»[١].

اعترض الصَّفَدِيّ على استشهاده بهذا البيت بقوله: «قلت هذا لا يصلح أن يكون شاهداً على دعواه؛ لأنه من شعر أبي نواس[٢]، وأبو نواس لا يستشهد بكلامه على اللغة، وهو مشهور في طردية له:

قد اغتدي والليل في دجاه»[٣]

يتضح من تعليقة الصَّفَدِيّ أنَّ اعتراضه يستند إلى أن أبا نواس شاعر مولد لا يعتد بشعره محققو أهل العلم باللغة[٤]؛ لأن شعره ليس

= تصدر عن كلية الآداب - جامعة الموصل، العددان الثالث والأربعون (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م)، ص٢٨٣ وما بعدها، والسادس والأربعون (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م): ص٢١٩ وما بعدها.

(١) نفوذ السهم: ١/الورقة ١٣، وينظر: الصِّحاح: ١/ ٨٥.

(٢) ينظر: ديوان أبي نواس الحسن بن هانئ: تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان: ٦٥٤.

(٣) نفوذ السهم: ١/الورقة ١٣، وفي ديوان أبي نواس: ٦٥٤ (قد أغْتدي والصُّبْحُ في دُجاهُ).

(٤) ومنهم الجَوْهَرِيّ نفسه، إذ على الرغم من أن عدد شواهده الشعرية قد بلغ (٩٣٠٣) - كما ذكرنا - فإنه لم يستشهد لشعراء مولدين في الصِّحاح كله إلّا في ثمانية مواضع./ ينظر: الاستدراك على المعاجم العربية في ضوء مئتين من المستدركات الجديدة على لسان العرب وتاج العروس: د. محمد حسن حسن جبل، دار الفكر العربي، القاهرة، مطابع الدجوي، القاهرة ١٩٨٦م: ص٦٦-٦٧.

بفصيح في نظرهم، لعدم انتماء قائله إلى عصور الفصاحة التي حددوها بمعايير الزمان والمكان والقبيلة، وفي هذه المسألة نظر[(١)].

□ ب - **نقده رواية الشواهد:**

ومن أمثلة ذلك تصويبه رواية بيت شعري استشهد به الجَوْهَرِيّ، في قوله: «ذَرَأْتُ الأرْضَ أيْ بَذَرْ تُها، وزرعٌ ذَرِيءٌ على فعيل وأنشد لعبيدالله بن عبدالله بن مسعود:

شَقَقْتُ القلبَ ثُمَّ ذَرَأْتُ فيه
هواكِ فَلِيمَ فالْتأمَ الفُطورُ

والصحيح ثم ذَرَيْتُ غير مهموز. ويروى «ثم ذَرَوْتُ فيه»»[(٢)].

فعلق الصَّفَدِيّ على ما ذكره الجَوْهَرِيّ من روايات لهذا البيت بقوله: «قلتُ: الصوابُ ذَرَوْتُ فيهِ على ما قرأنا على الأشياخِ وعلى ما هو موجودٌ في نسخِ الحماسةِ الصِّحاح، وسياقُ الكلام يدل عليه، وبعده ذرأت، وأما ذريت فعلى قول من يرى تحويل الهمزة، وسيبويه (رحمه الله تعالى) وأتباعه لا يجيزونه إلّا في الضرورة، ولا ضرورة هنا تدعو إليه.)[(٣)].

---

(١) إذ نرى أنَّ التوليد واحد من السبل المهمة لتطور أية لغة، وأن التمسك بالفصحى القديمة ورفض الاعتراف بالفصحى المحدثة عائق يؤدي إلى جمود اللغة وانحطاطها وتخلفها./ ينظر: ابن الطيب الفاسي وأثره في المعجم العربي: ٢٢٦. والنقد اللغوي في معجمات القرن الرابع للهجرة: ٩٥ وما بعدها، والاستدراك على الجَوْهَرِيّ في المعجمات العربية الفيروزآبادي نموذجاً: د. عامر باهر الحيالي، مجلة المجمع العلمي العراقي، ج٢، مج٤٦، بغداد (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م): ص٢٢١.

(٢) ينظر: الصِّحاح: ١/٥١. ولم ينسب البيت فيه إلى قائله.

(٣) نفوذ السهم: ١/ الورقة ٧.

فالصَّفَدِيّ جعل رواية «ذريتُ» بالياء التي عدها الجَوْهَرِيّ الرواية الصحيحة أضعفَ الروايات. وقد عزز ترجيحَهُ من مصادرِهِ التي يعتد بها.

ولم يقتصر نقد الصَّفَدِيّ على روايةِ الشواهدِ الشعريةِ، بل رأى في رواية مثلٍ استشهد به الجَوْهَرِيّ تصحيفاً، إذ قال: «قال الجَوْهَرِيّ: وَكَرَبْتُ الأَرْضَ، إذا قَلَّبتها للحرْثِ، وفي المثلِ: «الكِرابُ على البقرِ»(١)، ويقال «الكِلابُ على البقر». قلتُ: هذا تصحيفٌ صدرَ من ذكي؛ لأنه ناسبَ بين الكِرابِ والبقرِ، كأنهُ فهِم أن الكِرابَ يلزم البقرَ، والأصلُ فيه الكِلابَ على البقرِ، بنصب الباء من الكلابِ على معنى أرسل الكلابَ... وقال الأزهري هذا هو الأصل، والأولُ محولٌ عن وجهِهِ»(٢). وفي الصِّحاح المطبوع(٣) حُركت الباء من (الكلاب) و(الكراب) بالنصب والرفع، ولا أدري إنْ كان التحريك من صنع المحقق، أم أنه وجده هكذا في الأصل المخطوط، وهذا ما أرجحه؛ لأن المحقق لم يعلق شيئاً على هذه المسألة، كما عودنا. وفي تعليقة أخرى خطأ الصَّفَدِيّ رواية مثلٍ ذكره الجَوْهَرِيّ(٤)، ورأى أن رواية أبي عبيد للمثل هي الصحيحة(٥).

□ ج - الخلط بين الحديث والأثر في الاستشهاد:

ومن أمثلة ما عده الجَوْهَرِيّ أثراً ورأى الصَّفَدِيّ أنه حديث قوله:

---

(١) ينظر: مجمع الأمثال: الميداني (٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار القلم، بيروت، لبنان: ٢/ ١٤٢، وفيه: «الكلابَ على البقر... ويقال: الكراب على البقر».

(٢) نفوذ السهم: ١/ الورقتان ٢٥-٢٦.

(٣) ينظر: ١/ ٢١١، ٢١٣.

(٤) ينظر: م.ن: ٣/ ١١٧٤.

(٥) ينظر: نفوذ السهم: ١/ الورقتان ٩٤-٩٥.

«والغَثْراءُ والغُثْرُ: سَفِلةُ الناسِ، الواحد أغْثَرُ، مثل أحمرَ وحُمْرٍ، وأسودَ وسودٍ. وكذلك الغَيْثَرةُ. وفي الحديث: «رَعاعٌ غَثَرَةٌ»»[١]، وقد نقد الصَّفَدِيّ قول الجَوْهَرِيّ بقوله: «قلت: ليس هذا في الحديث، ولكنه في الأثر، وهو أن عثمان (رضي الله عنه) لما دخل عليه القوم ليقتلوه قال: إن هؤلاء رَعاعٌ غثرةٌ»[٢]. وهناك من يرى - محقًّا - ألا وجه لتوهيم الجَوْهَرِيّ في مثل هذه المسألة[٣].

□ د - الخلط بين المثل والشعر:

ومن أمثلة ما عده الجَوْهَرِيّ مثلاً - وهو كذلك - ورأى الصَّفَدِيّ أنه شعر قوله: «وكَرَبُ النَّخْلِ: أُصولُ السَّعَفِ أمثال الكَتِف. وفي المثل[٤]: «متى كان حكم الله في كَرَب النخل»»[٥]، فرد الصَّفَدِيّ استشهاد الجَوْهَرِيّ بقوله: «قلت هذا الذي ادعى أنه مثل ليس هو كما قال وإنما هو نصف بيت لجرير، وهو عجز وأوله:

أقول ولم أملك سوابق عثرةٍ»[٦]

---

(١) نفوذ السهم: ١/ الورقة: ٢٠، وينظر: الصِّحاح: ٢/ ٧٦٦.

(٢) نفوذ السهم: ١/ الورقة: ٢٠، وتنظر: الورقتان ٧٢، ٨٨.

(٣) ينظر: تاج العروس: الزَّبيدي، تحقيق: د. عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، الكويت (١٣٨٥هـ-١٩٦٥م) ١/ ٢٥٠-٢٥١، إذ علق على توهيم الفيروزآبادي للجوهري لخلطه بين الحديث والأثر بقوله: «ثم المشهور من الخبر والحديث إطلاقهما على ما يضاف إليه (صلى الله عليه وسلم)، وإلى من دونه من الصحابة والتابعين»، وينظر أيضاً: مع المصادر في اللغة والأدب: د. إبراهيم السامرائي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت (١٤٠١هـ-١٩٨١م): (التعريف بمخطوطة: الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط): ١/ ٢٥٥.

(٤) ينظر: مجمع الأمثال: ٢/ ٢٨٢، وديوان جرير: تقديم كرم البستاني، دار صادر، بيروت، د.ت: ص: ٤٢٩.

(٥) الصِّحاح: ١/ ٢١٢.

(٦) نفوذ السهم: ١/ الورقة ٢٦.

ومن النقود التي وجهها إلى الجَوْهَرِيّ في هذا المجال نقده الخطأ في نسبة قسم من الشواهد إلى أصحابها[١].

■ ٢ - تعليقاته على ما وقع في الصِّحاح من تصحيف وتحريف:

ومن أمثلة نقده لتصحيفه ألفاظاً، أنه عندما أورد قول الجَوْهَرِيّ: «ساع الماء والسراب يسيع سيْعاً وسُيُوعاً، أي جرى واضطرب على وجه الأرض»[٢]. رده بقوله: «كذا وجدته بخط الجَوْهَرِيّ وبخط ياقوت وغيره بالشين في قوله (والشراب) وهو تصحيف، إنما هو بالسين المهملة لا غير، وقوله جرى واضطرب على وجه الأرض يدل على أنه السراب ولا مساغ للشراب ها هنا»[٣]. ويتضح مما أوردناه من نص الصِّحاح المطبوع أن الذي ذكره الجَوْهَرِيّ هو السراب بالسين، ولم يذكر محقق الصِّحاح أنه وجده في إحدى نسخه بالشين، وهذا يعني أن النسخة التي اعتمد عليها الصَّفَدِيّ غير دقيقة، فالخطأ في هذه الحالة من النساخ لا من الجَوْهَرِيّ. ومما أخذه الصَّفَدِيّ على الجَوْهَرِيّ من أنه قد حرف فيه، هو قول الجَوْهَرِيّ: «وإذا كانت الإبلُ سِماناً قيلَ بِها زَرةٌ»[٤]. فقال الصَّفَدِيّ: «والصحيح أنْ يُقال: بهازِرَةٌ... قلت: وإنما حصل للجوهري تحريف في هذا فجعله مُركَّباً وهو مفرد، كما عكس في قوله الجراصل الجبل، وإنما هي الجَرُّ أصلُ الجبل، فجعل الجراصل كلمة واحدة برأسها، وإنما هي الجرُّ أَصلُ الجبل

---

(١) ينظر: نفوذ السهم: ١/ الورقة ٢٤.

(٢) ينظر: الصِّحاح: ٣/ ١٢٣٤.

(٣) نفوذ السهم: ١/ الورقة ٩٨. وتنظر: الأوراق ٢٥، ٢٦، ٣٩، ٤٠، ٤٩، ٦٦، ٦٧.

(٤) الصِّحاح: ٢/ ٦٦٩.

كلمتان»[١]، وفي الصِّحاح المطبوع[٢]: «الجَرُّ أيضاً أَصْلُ الجبَلِ» على الصواب، وهذا يدل على أن النسخة التي اعتمد عليها الصَّفَدِيّ فيها تصحيف وتحريفٌ من فعل النساخ لا من الجَوْهَرِيّ. وقد شك محقق الصِّحاح في أن يكون تحريف (بها زرة) من الجَوْهَرِيّ نفسه فقال: «ولعل التحريف من النساخ»[٣]. ولا نريد هاهنا أن نبرئ الصِّحاح من التصحيف، فهو لم يسلم منه شأنه شأن كثير من كتب اللغة والمعجمات.

■ ٣ - تعليقاته الصرفية:

ومن الأمور التي نسب إلى الجَوْهَرِيّ الخطأ الصرفي فيها:

□ أ- وضع الكلمة في غير موضعها الصحيح:

فعندما أورد الجَوْهَرِيّ كلمة «القِلْحَمُّ» في «قلح» حين قال: «القِلْحَمُّ: المُسِنُّ من كل شيء، وهو ملحق بِجِرْدَحْلٍ، بزيادة ميم»[٤]، رده الصَّفَدِيّ بقوله: «قد وهم في هذا «رحمه الله تعالى» وكان حقه أن يذكر هذا في فصل «قلحم»، ولكنه ذهل عن الميم التي في آخره فتوهمها ميماً واحدة فحكم بزيادتها ونسي أن الميم المشددة ميمان إحداهما أصلية والثانية زائدة للإلحاق بجردحل كما كانت الباء الثانية زائدة في جلبب للإلحاق بدحرج، وإنما أتى باللام في قلحم؛ لأنه يقال: رجل قِلْحَمٌّ وقمعل للمسن فركب ذلك منهما»[٥].

---

(١) نفوذ السهم: ١/ الورقة ٦٧.
(٢) ٢/ ٦١١.
(٣) الصِّحاح: ٢/ ٦٦٩ (الهامش ١)، وينظر: نظرية صحة الألفاظ عند الجَوْهَرِيّ: ١١٧.
(٤) الصِّحاح: ١/ ٣٩٧.
(٥) نفوذ السهم: ١/ الورقة ٤١، وتنظر: الأوراق ٣، ٤، ٥، ٣٨.

□ ب - تخطئته أقيسة الجَوْهَرِيّ:

فحين أورد الصَّفَدِيّ ما قاله الجَوْهَرِيّ: «الدود: جمْعُ دودةٍ، وجمعُ الدودِ ديدان، والتصغير دُوَيْدٌ، وقياسه دُوَيْدَةٌ»[(١)]، مشيراً إلى اختلاف التصغير السماعي عن التصغير القياسي، بادر الصَّفَدِيّ إلى القول: «قلت: قال ابن بري (رحمه الله تعالى): هذا وهم منه وقياسه دويد كما صغرته العرب؛ لأنه جنس بمنزلة قمح وتمر»[(٢)] وبدا لنا بعد المراجعة أن القضية كما ذكرها الجَوْهَرِيّ غير مشار إليها في أي من المراجع اللغوية التي اطلعنا عليها[(٣)]. وفي تعليقة أخرى رد جمع الجَوْهَرِيّ[(٤)] لفظ (الطير) على (أطيار)، وقال: «أطيار عند سيبويه (رحمه الله) جمع طائر لا طير، مثل صاحب وأصحاب؛ لأن أطيار جمع قلة، تقول: عندي ثلاثة أطيار، وأما طيور فهو للكثرة»[(٥)].

■ ٤ - تعليقاته النحوية:

ومن أمثلته أن الجَوْهَرِيّ عندما أعرب كلمة (أحد) بدلاً بقوله: «وأما قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[(٦)]، فهو بدل من الله، لأن النكرة قد تبدل من المعرفة، كما يقال: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ﴾»[(٧)(٨)]

(١) نفوذ السهم: ١/الورقة ٤٨، وينظر: الصِّحاح: ٢/ ٤٧٠.
(٢) نفوذ السهم: ١/الورقة ٤٨.
(٣) ينظر: نظرية صحة الألفاظ عند الجَوْهَرِيّ: ١٢٥.
(٤) ينظر: الصِّحاح: ٢/ ٧٢٧.
(٥) نفوذ السهم: ١/الورقة ٧١.
(٦) سورة الاخلاص، الآية: ١.
(٧) سورة: العلق، الآية: ١٥.
(٨) الصِّحاح: ٢/ ٤٤٠.

خالفه الصَّفَدِيّ بقوله: «لا حاجة إلى التقدير وإنما (هو) ضمير الشأن لأمر، (والله أحد) جملة مفسرة مبتدأ وخبر في موضع الخبر لهو»[١]، والبحث يرجح ما ذهب إليه الصَّفَدِيّ[٢].

■ ٥ - تعليقاته الدلالية:

إذ خطأ الجَوْهَرِيّ لعدم دقته في تفسير طائفة من الألفاظ، فعندما أورد قوله: «ساعد الإنسان: عَضُدَاهُ»[٣]، خطَّأَهُ الصَّفَدِيّ قائلاً: «هذا غلطٌ ظاهرٌ، ساعدُ الإنسانِ ذراعاه ما بين الكَتِفِ إلى المرفق»[٤] والبادي لنا أن كلام الصَّفَدِيّ غير صحيح؛ لأن الساعدَ عند أصحاب كتب (خلق الإنسان)، وفي معاجم اللغة[٥] هو: ما بين المرفق والكَفِّ، أما العَضُدُ عندهم فهو ما بين المرفق إلى الكتف. فالتعريف الذي ذكره الصَّفَدِيّ هو للعضد، وليس للساعد، ولعل لفظ (الكف) قد صحف، فصار (الكتف)، ولا أدري أكان التصحيف من الصَّفَدِيّ أم من الناسخ؟!! ومما يتصل بتعليقاته الدلالية هو

---

(١) نفوذ السهم: ١/الورقة ٤٦، وتنظر: الأوراق: ٤١، ٧١، ٩٩.

(٢) ينظر: تفسير النسفي: أبو البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى ألبابي الحلبي وشركاه: ٤/٣٨١، وقد أعرب فيه (أحد) نعتاً، وإعراب القرآن الكريم الميسر: أ.د محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، ط١، بيروت، لبنان، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م). ص٦٠٤.

(٣) نفوذ السهم: ١/الورقة ٤٩، وينظر: الصِّحاح: ٢/٤٨٨.

(٤) نفوذ السهم: ١/الورقة ٤٩، وتنظر: الورقتان: ٨، ٦٩.

(٥) ينظر: خلق الإنسان، للأصمعي، ضمن مجموعة (الكنز اللغوي في اللسن العربي) نشره وعلق على حواشيه، د. أُوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٠٣م، أعادت طبعه بالأُوفست مكتبة المثنى، بغداد، ص٢٠٥، ومقاييس اللغة: أحمد بن فارس تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة ١٩٧٩م: ٤/٣٤٨، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: الفيومي، المكتبة العلمية، =

نقده للجوهري لاستعماله ألفاظاً في غير ما وضعت له في أصل اللغة: ومن أمثلة ذلك أنه عندما أورد قول الجَوْهَرِيّ: «لسعته العقرب والحية تلسعه لسعاً»[(١)]، علق عليه بقوله: «المعروف في اللغة أن اللسع لذوات الإبر من العقارب والزنابير، فأما الحيات فإنها تنهش وتقشط، ويقال للعقرب قد لسبته بالباء أيضاً وأبرته أيضاً ووكعته»[(٢)]، وقد أثبت التحقيق أن ما ذكره الجَوْهَرِيّ قد ذكره قبله الخليل (١٧٥هـ)[(٣)] والأزهري (٣٧٠هـ)[(٤)] وابن فارس (٣٩٥هـ)[(٥)]، فهو لم يجانب الصواب كما رأى الصَّفَدِيّ[(٦)].

ومن الأمثلة الأخرى على تعليقاته الدلالية: تغليطه تفسير الجَوْهَرِيّ لـ(الرَّوَاح)، فحين ذكر قول الجَوْهَرِيّ: «الرَّوَاحُ نقيضُ الصَّباح»[(٧)]، علق عليه بقوله: «قلت هذا غلطٌ ووهمٌ، وإنما الرَّواحُ نقيضُ الغُدُوِّ، والصَّباحُ نقيضُ المساءِ»[(٨)]، وفي الصِّحاح المطبوع[(٩)] جاء: «وهو

= بيروت، لبنان: ٢/ ٤١٥، ١/ ٢٧٧، وغاية الإحسان في خلق الإنسان: السيوطي، نشر في (كتب خلق الإنسان، دراسة وتحقيق) الدكتور نَهاد حسوبي صالح، مطبعة التعليم العالي، الموصل ١٩٨٩م: ص٢٤٦، ٢٤٧.

(١) نفوذ السهم: ١/ الورقة ١٠٠، وينظر: الصِّحاح: ٣/ ١٢٧٨.

(٢) نفوذ السهم: ١/ الورقة ١٠٠.

(٣) ينظر: العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي ود. مهدي المخزومي، ط١، دار الحرية للطباعة بغداد (١٩٨٠-١٩٨٥م): ١/ ٣٣٥.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة: الأزهري (٣٧٠هـ)، ج٢، تحقيق محمد علي النجار، مطابع سجل العرب، القاهرة (١٩٦٣م-١٩٦٧م): ٢/ ٩٨.

(٥) ينظر: مقاييس اللغة: ٥/ ٢٤٦.

(٦) ينظر: نظرية صحة الألفاظ عند الجَوْهَرِيّ: ١٢٢.

(٧) النفوذ: ١/ الورقة ٤٠، وينظر: الصِّحاح: ١/ ٣٦٨.

(٨) نفوذ السهم: ١/ الورقة ٤٠.

(٩) ١/ ٣٦٨.

نقيض قولك غَدَا يغدو غُدُوًّا»، وفي هذه الحالة لا وجود لوهم أو غلط كما زعم الصَّفَدِيّ. ومن الأمثلة أيضاً تصويبه كلام الجَوْهَرِيّ حين قال: «وسائر الناس جميعهم»[١] فعلق عليه مصوباً: «قلت صوابه أن يقال: باقيهم... وقد نص على ذلك الحريري في درة الغواص»[٢][٣].

■ ٦ - تعليقاته على طائفة من اللغات التي وردت في الصِّحاح:

إن منهج الجَوْهَرِيّ الذي ألزمه أن يودع في معجمه ما صح عنده من الألفاظ واللغات، ترتب عليه أن تكون غالبية اللغات التي وردت في معجمه من اللغات الفصيحة الصحيحة ماعدا لغات أشار إلى عدم فصاحتها[٤]. فعندما أورد قول الجَوْهَرِيّ:

«الجَبَرِيَّة بالتحريك: خلاف القدرية»[٥] رده بقوله: «قلت: قال أبو زكريا التبريزي: الجبْرِيَّةُ بسكون الباء لا غير»[٦]، وقد أثبت التحقيق أن الجَبَرية بتحريك الباء وسكونها لغتان، ولكن قد تكون لغة السكون أفصح من لغة التحريك[٧]. ومن الأمثلة الأخرى على تعليقاته على ما ذكره الجَوْهَرِيّ من لغات النص الآتي: «قال الجَوْهَرِيّ (رحمه الله تعالى): والحربُ خَدْعَةٌ وخُدْعَةٌ[٨]. قلت كذا وجدته بخط الجَوْهَرِيّ بفتح الخاء

---

(١) نفوذ السهم: ١/الورقة ٦٩، وينظر: الصِّحاح ٢/٦٩٢.
(٢) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص: الحريري، لابزك ١٨٧١م، ص٣.
(٣) نفوذ السهم: ١/الورقة ٦٩.
(٤) ينظر: م. ن: ١١٦.
(٥) نفوذ السهم: ١/الورقة ٦٢، وينظر: الصِّحاح: ٢/٦٠٨.
(٦) نفوذ السهم: ١/الورقة ٦٢.
(٧) ينظر: نظرية صحة الألفاظ عند الجَوْهَرِيّ: ١٠٦-١٠٧.
(٨) ينظر: الصِّحاح: ٣/١٢٠٢.

أولاً وبضمها ثانياً، وقال الكسائي وأبو زيد: الحربُ خدعة فيها ثلاث لغات خُدَعَةٌ وخُدْعَةٌ وخَدْعَةٌ، وأجودهن خُدْعَةٌ»[١]. وفي الصِّحاح المطبوع: «والحربُ خَدْعَةٌ وخُدْعَةٌ، والفتح أفصح، وخُدَعَةٌ أيضاً مثال هُمَزَةٍ»[٢]، وقد أثبت التحقيق أن ما ذهب إليه الصَّفَدِيّ هو المعول عليه عند المحققين من علماء اللغة[٣].

■ ٧ - تعليقاته على مرويات لغوية للجوهري:

فحين أورد قول الجَوْهَرِيّ: «مَذْحِجٌ مثال مَسْجِدٍ: أبو قبيلةٍ مِنَ اليمنِ، وهو مَذْحِجُ بنُ يُحابِرَ بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ. قال سيبويهِ: الميمُ من نفْسِ الكلمةِ»[٤] علق عليه فقال: «قلتُ: هذا غلطٌ منه، لم يفهم عن سيبويه ما قاله ووهِم فيه، وحاش سيبويه «رحمه الله تعالى» أن يجعلَ فَعْلِلاً في الكلام بفتح الفاء وكسر اللام، مثال مَسْجِدٍ، فإنه في الكلام فَعْلَلاً بفتح الفاء واللام مثال جَعْفَر وبابه، ومسجد ومنزل وبابهما، إنما الميم هنا زائدة غير أصلية.. وزيادة الميم في مذحج كَمَنْبج يحكم عليها بالكثرة وعدم النظير، فحينئذٍ كان من حق الجَوْهَرِيّ أن يذكرَ مَذْحِ في فصل «ذَحَجَ» لا في مَذْحِجٍ»[٥]، وقد أثبت التحقيق أن الجَوْهَرِيّ قد وهم في قوله بأصالة الميم وفي وضعه الكلمة حيث وضعها في مادة

---

(١) نفوذ السهم: ١/الورقة ٩٧.

(٢) ٣/١٢٠٢.

(٣) ينظر: المقاييس: ٢/١٦١.

(٤) نفوذ السهم: ١/الورقة ٣٨، وينظر: الصِّحاح: ١/٣٤٠.

(٥) نفوذ السهم: ١/الورقة ٣٨، وينظر: القاموس المحيط: ١/٢١٤. إذ جاء فيه: «مذْحِجٌ في ذَحَجَ ووهِم الجَوْهَرِيّ في ذكره هنا، وإنْ نسبهُ إلى سيبويه».

(مذحج)، وأن الصَّفَدِيّ كان على حق؛ لأن ما ذكره رواية عن سيبويه لا يمثل حقيقة ما قاله سيبويه على وجه الصواب[١].

■ ٨ - رده تصحيحات الجَوْهَرِيّ:

وفضلاً عن مجالات النقد المذكورة آنفاً فإن الصَّفَدِيّ قد رد طائفة من أحكام الجَوْهَرِيّ وتصويباته، وخالفه فيها، وذكر إزاءها ما رآه الأصوب على وفق المعايير التي استند إليها[٢].

ومن أمثلة ذلك النص الآتي: «قال الجَوْهَرِيّ: أطْعَمَنا فلانٌ من أطايبِ الجَزُورِ جمع أطيب، ولا تقل: من مَطَايبِ الجَزُورِ[٣]. قال ابن بري (رحمه الله تعالى): ذكر الجرمي في كتابه المعروف بـ«الفرق»[٤] في باب ما جاء جمعه على غير واحده المستعمل أنه يقال: مطايب وأطايب، فمن قال: مطايب فهو على غير واحده المستعمل، ومن قال: أطايب أجراه على واحده المستعمل»[٥] يتضح من تعليقة الصَّفَدِيّ أنه استند إلى ابن بري في إجازته ما منعه الجَوْهَرِيّ.

● منهج الصَّفَدِيّ في النقد ●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●

اتضح مما تقدم أن الصَّفَدِيّ في نقده يتمتع بثقة العالم المتثبت من

---

(١) ينظر: نظرية صحة الألفاظ عند الجَوْهَرِيّ: ١٢٩-١٣٠.

(٢) ينظر نفوذ السهم: ١/ الأوراق ٢١،٢٢،٢٥،٤٣.

(٣) ينظر: الصِّحاح: ١/ ١٧٣.

(٤) في الأصل (الفرخ)، والصواب ما ثبتناه./ ينظر: التنبيه والإيضاح عما وقع في الصِّحاح: ابن بري (٥٨٢هـ)، تحقيق: مصطفى حجازي، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م، ١/ ١١٠.

(٥) نفوذ السهم: ١/ الورقتان ٢١-٢٢.

علمه المحقق لأقواله، يصدر في حكمه عن اطلاع على مجموعة من نسخ الصِّحاح، وغيرها من مصادره التي تروي النصوص المطلوبة[(١)]، إذ على الرغم من سعة معلوماته التاريخية واللغوية والأدبية، فإنه كان يعزز أحكامه النقدية بالاستناد إلى رأي من سبقه من محققي أهل العلم باللغة، كأبي عمرو بن العلاء (١٥٤هـ)[(٢)]، والخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)[(٣)] وسيبويه (١٨٠هـ)[(٤)]، والكسائي (١٨٩هـ)[(٥)]، وأبي عبيدة (٢١٠هـ)[(٦)]، وأبي زيد الأنصاري[(٧)] (٢١٥هـ)، والأصمعي (٢١٦هـ)[(٨)]، وأبي عبيد (٢٢٤هـ)[(٩)]، وابن الأعرابي (٢٣١هـ)[(١٠)]، وابن قتيبة (٢٧٦هـ)[(١١)]، والمبرد[(١٢)] (٢٨٥هـ) وأبي علي النحوي (٣٥٦هـ)[(١٣)]، والأزهري (٣٧٠هـ)[(١٤)]، والتبريزي (٥٠٢هـ)[(١٥)]، والحريري (٥١٦هـ)[(١٦)] والزمخشري (٥٣٨هـ)[(١٧)]. وغيرهم، هذا فضلاً عن اعتماده الكثير على آراء ابن بري - كما ذكرنا -

---

(١) ينظر: نشاط الصَّفَدِيّ: ١١١.

(٢) ينظر: النفوذ: ١/الورقة ٤.

(٣) ينظر: م. ن: ١/الورقة ٣٧.

(٤) ينظر: م.ن: ١/الأوراق ٧، ٣٨، ٧١.

(٥) ينظر: م.ن: ١/الورقة ٩٧.

(٦) ينظر: م. ن: ١/الورقة ٥.

(٧) ينظر: نفوذ السهم: ١/الورقة ٤.

(٨) ينظر: م.ن: ١/الورقة ٩٩.

(٩) ينظر: م.ن: ١/الورقة ٦٦-٦٧.

(١٠) ينظر: م.ن: ١/الورقة ٩٩.

(١١) ينظر: م.ن:١/الورقة ٤.

(١٢) ينظر:م.ن:١/الورقة ٦٨ .

(١٣) ينظر: م.ن:١/الورقة ١٣.

(١٤) ينظر: نفوذ السهم: ١/الورقة ٢٦ .

(١٥) ينظر: م.ن: ١/الورقة ٦٢ .

(١٦) ينظر: م.ن: ١/الورقة ٦٩.

(١٧) ينظر: م.ن: ١/الورقة ٦٩.

وقد استعمل الصَّفَدِيّ في أحكامه وتعليقاته صيغاً وعباراتٍ تارة كانت صريحة في نسبة الخطأ أو الوهم إلى الجَوْهَرِيّ أمثال أقواله:

- «هذا كلام ساقط»[١].
- «هذا غلط ظاهر»[٢].
- «هذا غلط ووهم»[٣].
- «هذا من أقبح الغلط والتحريف»[٤].
- «ولم يروه بضم الحاء كما ادعاه الجَوْهَرِيّ؛ لأنه قبيح منكر عند علماء اللغة»[٥].
- «هذه عبارة مدخولة وكان حقه أن يقول»[٦].
- «هذا كلام مدخول والصواب أن يقال»[٧].
- «هذه العبارة فيها تساهل»[٨].
- «هذا سهو منه رحمه الله تعالى»[٩].
- «ولكنه وهم رحمه الله وذهل عنه»[١٠].

---

(١) نفوذ السهم: ١/ الورقة ١٣.
(٢) م.ن: ١/ الورقة ٤٩.
(٣) م.ن: ١/ الورقة ٤٠.
(٤) م.ن: ١/ الورقة ٣٩-٤٠.
(٥) م.ن: ١/ الورقة ١٥.
(٦) م.ن: ١/ الورقة ١٥.
(٧) ينظر: م.ن: ١/ الورقة ٦٣.
(٨) م.ن: ١/ الورقة ٢٥.
(٩) م.ن: ١/ الورقة ٢١.
(١٠) م.ن: ١/ الورقة ٣-٤.

وتارة أخرى كانت عباراته فيها مهذبة غير جارحة، أمثال أقواله:

- «والصحيح ما قاله أبو علي»[١].
- «الذي رواه أبو عبيد هو الصحيح»[٢].
- «ليس هذا بصحيح»[٣].
- «والصحيح أن يقال»[٤].
- «وليس هو كما قال»[٥].
- «والصواب فيه»[٦].
- «والصواب أن يقال»[٧].
- «المعروف فيه»[٨].
- «فليس بمعروف»[٩].
- «فحق هذا أن يورده في فصل حبط»[١٠].
- «المشهور عندهم»[١١].

---

(١) النفوذ: ١/ الورقة ١٣.
(٢) ينظر: م.ن: ١/ الورقة ٩٥.
(٣) م.ن: ١/ الورقة ٣٣.
(٤) م. ن: ١/ الورقة ٦٧.
(٥) م.ن: ١/ الورقة ٢٦.
(٦) م.ن: ١/ الورقة ١٣.
(٧) م.ن: ١/ الورقة ٦٣.
(٨) م.ن: ١/ الورقة ٣٧.
(٩) ينظر: م.ن: ١/ الورقة ٩٩.
(١٠) ينظر: م.ن: ١/ الورقة ٥.
(١١) م.ن: ١/ الورقة ٩.

- «وصوابه أن يقال»[١].
- «هذا تصحيفٌ صدر من ذكي»[٢].
- «وسيبويه رحمه الله تعالى وأتباعه لا يجيزونه...»[٣].

وقد حرص الصَّفَدِيّ في تعليقاته على أن يكون ناقداً موضوعيًّا غير متعنت، بعيداً عن الهوى، وقد أشار إلى ذلك بقوله: «على أنني أضربت فيه صفحاً عن أشياء ذكرها يليق بمن تعنت لا بمن ميل عطفه سجع الحمائم إذا تغنت»[٤]، وهذا يعني أنه نأى بنفسه عن التحامل على الجَوْهَرِيّ، والدليل على عدم تحامله أني وجدته ينتصر له ويؤيده، ويعد ما ذهب إليه هو الصحيح، ويخطئ ابن القطاع لتغييره مثلاً أورده الجَوْهَرِيّ، يتمثل ذلك بقوله: «قال الجَوْهَرِيّ (رحمه الله تعالى): وفي المثل: «شَتَّى تَؤُوبُ الحَلْبَةُ»[٥]. قلت هذا المثل يقع في بعض النسخ حتى يَؤوبَ، وهو شيءٌ غيَّرهُ ابنُ القطاع على الجَوْهَرِيّ، والصحيح ما نقله الجَوْهَرِيّ وهو شَتَّى تؤوب الحَلْبَةُ»[٦]. ولكن مع هذا فإني وجدت ابن بري والصغاني أخف وطأة منه في أحكامهما النقدية على الجَوْهَرِيّ؛ لأنَّ تعليقاته لا تخلو من القسوة والتمحل، كأقواله:

- «هذا كلام ساقط».
- «هذا غلط ظاهر».

---

(١) م.ن: ١/ الورقة ٦٩.
(٢) ينظر: م.ن: ١/ الورقة ٦٣.
(٣) ينظر: م.ن: ١/ الورقة ٧.
(٤) م.ن: ١/ الورقة ٣. وينظر: نشاط الصَّفَدِيّ: ١٠٩.
(٥) ينظر: مجمع الأمثال: ١/٣٥٨، وفيه «شتى يؤوب الحَلْبةُ».
(٦) ينظر: نفوذ السهم: ١/ الورقة ١٦.

- «هذا غلط ووهم».
- «هذا من أقبح الغلط والتحريف».

أو لأن قسماً من تعليقاته في حقيقتها لا تدخل في دائرة الخطأ أو الوهم، وليست مما يستوجب أن ينقد الجَوْهَرِيّ عليها، كأن ينقده لاستشهاده بالمثل: «متى كان حكم الله في كُرب النخل»[١] الذي ذكرناه في الفقرة السابقة، وذكرنا تعليقة الصَّفَدِيّ عليه، إذ رأى أنه «نصف بيت لجرير»[٢]. أقول: هل كون هذا المثل نصف بيت لجرير ينفي كونه مثلاً؟ وكم من الأمثال في العربية وردت شعراً سواء أكانت أبياتاً كاملة أم أنصافها!!

كما أنَّ اللافت في تعليقاته أنها لا تخلو من التزيد على الجَوْهَرِيّ في الإكثار من نسبة الأخطاء والأوهام إليه، إذ قد يعلق على كلام الجَوْهَرِيّ ناقداً عبارته، ثم ما يلبث أن يعتذر له، يتمثل ذلك بالتعليقة الآتية: «قال الجَوْهَرِيّ: والحِرباءُ مساميرُ الدروع. قلتُ هذه عبارةٌ مدخولةٌ، وكان حقه أن يقول: الحرابى مساميرُ الدروعِ أو يقول الحِرباء مسمارُ الدروعِ ليطابقَ الإفرادَ بالإفرادِ، والجمعَ بالجمعِ، وقد يمكن الاعتذار للجوهري بأنه أراد بالحِرباء هنا الجنس كقوله تعالى: ﴿أَوِ ٱلطِّفۡلِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يَظۡهَرُواْ عَلَىٰ عَوۡرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾[٣]، وقوله تعال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجۡتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعۡبُدُوهَا﴾[٤]، وقال فيها: ﴿وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ﴾»[٥][٦] فإذا كان الصَّفَدِيّ يعلم أن هناك

---

(١) ينظر: مجمع الأمثال: ٢/٢٨٢.
(٢) نفوذ السهم: ١/الورقة ٢٦.
(٣) سورة النساء، الآية: ٣١.
(٤) سورة الزمر، الآية: ١٧.
(٥) سورة النساء، الآية: ٦٠.
(٦) نفوذ السهم: ١/الورقة ١٥.

وجهاً في العربية يسوغ عبارة الجَوْهَرِيّ، فماذا يعني إيراده هذه التعليقة؟! ولماذا ينقده ثم يضطر إلى الاعتذار له؟ هذان المثالان وغيرهما تعني أن الصَّفَدِيّ لم يكن مصيباً في كل المواضع التي نسب فيها الخطأ أو الوهم إلى الجَوْهَرِيّ، فقد يكون هو المخطئ والواهم، والجَوْهَرِيّ هو المصيب. وملاك القول في كل ما تقدم إنَّ المسألة لا تعدو أكثر من اختلاف في وجهات النظر، سببه تفاوت المستوى الصوابي، ونسبية الصحة، فلا غرابة أن يكون ما عده الجَوْهَرِيّ صحيحاً غير صحيح في نظر الصَّفَدِيّ، أو العكس.

البحث الرابع

الْمُعْجَمِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ بَيْنَ مَنْهَجَي[*] الإحاطَةِ والانتقاءِ

● مقدمة ●

منذ ما يزيد على عقد ونصف حتمت علي طبيعة اختصاصي أن أغوص في أعماق المعجمات العربية لأستقري موادها استقراء تاماً أو جزئيًّا، لاستخرج من قلبها موضوعات أبحاثي المعجمية والتصحيحية، وقد لفتني في أثناء استقرائي ذاك التباينُ في مناهج معجماتنا العربية من حيث إهمال مواد في هذا المعجم واستدراكها عليه في آخر، واختصار مواد في أحدها، واستقصاؤها في آخر، وكنت منذ برهة من الزمن أفكر في كتابة بحث عن هذه الظاهرة المعجمية، وكان ما يمنعني من تحقيق هذه الفكرة كثرة أعمالي، وعندما وصلتني رسالة من أخوة لي من جامعة آل البيت يعلمونني فيها أن هناك مؤتمرا عن المعجمية العربية ستنظمه كلية الآداب في الجامعة المذكورة، وبعد أن اطلعت على عنوان المؤتمر ومحاوره قلت في سري: ها هي الفرصة قد أتت لتنفيذ فكرتي المؤجلة. ولم يمض وقت طويل لأهيئ ما سأعده لهذا المؤتمر؛ لأن فكرة البحث

(*) شاركت في هذا البحث في مؤتمر المعجمية العربية الذي نظمته كلية الآداب جامعة آل البيت في القطر الأردني الشقيق عام ٢٠١٠م.

كانت قد تبلورت في ذهني وكل ما تحتاجه هو أن اختار لها عُنوانا وكان ما كان وجاء العنوان «المعجمية العربية بين منهجي الإحاطة والانتقاء».

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسعى إلى دراسة المعجمية العربية على وفق منهج تصنف في ضوئه المعجمات تصنيفاً مختلفاً عن المناهج السائدة، إذ لا يُراعى فيه التقسيم الذي رتبت على أساسه المواد اللغوية فيما عرف بمدارس المعجمات، بل يسعى إلى تصنيفها بحسب المنهجين الكمي و النوعي اللذين اتبعهما المعجميون العرب في تأليفهم معجماتهم، وأزعم أنه جديد في حقل الدراسات المعجمية، إذ لم أعثر فيما أطلعت عليه من دراسات معجمية على أي بحث أو كتاب في هذا الموضوع، اللهم إلّا إشارات طفيفة متناثرة هنا وهناك قرأتها في دستور الدراسات المعجمية ورائدها أعني كتاب «المعجم العربي نشأته وتطوره» للدكتور حسين نصار.

وقد اقتضت الضرورة المنهجية بأن اقسم هذا البحث على فصلين، جعلت الفصل الأول بعُنوان المعجمية العربية من الإحاطة إلى الانتقاء، واشتمل على مبحثين تحدثت في الأول منهما عن المعجمات التي اتخذت الإحاطة منهجا لها، وتناولت في المبحث الثاني المعجمات التي نهج فيها مؤلفوها منهجاً انتقائيًّا، أما الفصل الثاني فجعلته بعنوان «منهجا الإحاطة والانتقاء بين الادعاء والواقع اللغوي»، بينت فيه مدى تحقيق معجميي كلا المنهجين ما ألزموا أنفسهم به من الإحاطة، أو الانتقاء.

وقد اعتمدت في هذا البحث على منهج وصفي تحليلي قوامه استقراء مقدمات المعجمات لاستخرج منها المنهج الذي سار عليه كل واحد من أصحابها، ومن ثم الاطلاع على ما كتب عن منهج كل معجم منها من حيث كونه انتقائيًّا أو شموليًّا، وحرصت في ذلك كله على أن يكون عملي قائماً على التكثيف والتقنين والاقتصاد ما وسعني الجهد؛ لكي لا يخرج

حجم بحثي هذا عما اشترطه مؤتمر المعجمية العربية الموقر من تحديد لعدد صفحات البحوث المشاركة فيه.

وكان معياري في عد منهج هذا المعجم انتقائياً وذاك شمولياً، هو ما تضمنه عنوان كل معجم من دلالة على الإحاطة أو الانتقاء، وما ادعاه أصحابها في مقدمات مصنفاتهم أو حرصوا عليه عمليًّا في متونها. باتباعهم هذا المنهج أو ذاك، فضلاً عن إفادتي مما ذكره من سبقني من الباحثين في هذا الميدان.

أما المصادر التي اعتمدت عليها في كتابة هذا البحث فهي معظم المعجمات العربية القديمة من العين إلى التاج التي هي ميدان دراستي المتواضعة هذه، فضلاً عن مجموعة من الدراسات المعجمية الحديثة، ككتاب «المعجم العربي نشأته وتطوره» للدكتور حسين نصار، وكتاب قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي للدكتور عبد العلي الودغيري، ومجموعة من بحوثي المعجمية التي كنت قد نشرتها في عدد من المجلات العراقية وغيرها من المصادر والمراجع، وفي الختام لا أدعي لهذا البحث الكمال؛ لأن الكمال لله وحده عليه توكلت وإليه أنيب.

الفصل الأول

المعجمية العربية من الإحاطة إلى الانتقاء

● المبحث الأول: المعجمية العربية ومنهج الإحاطة ●●●●●●●●●

إن من يتتبع تاريخ المعجمية العربية يجد أن منهج الإحاطة قد تزامن ظهوره مع ظهور أول معجم في العربية،وهذا يعني أن فكرة الإحاطة باللغة هي الأصل في المعجمية العربية، إذ أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ) عندما أراد تأليف معجمه «العين» خطط أن يكون محيطاً بكلام العرب كله، وكان هذا أمراً بدهيًّا؛ لأنه عندما أراد أن يؤلف هذا الكتاب لم يدر بخلده أنه سيخص به فئة معينة، بل أراد له أن يكون لأبناء العربية والمتكلمين بها كافة، وبمختلف مستوياتهم اللغوية، فضلاً عن أنه أراد له أن يكون منهجه فيه كميًّا مستوعباً ما تمكن من استقرائه من كلام العرب، لذا شرع الخليل في البحث عن المنهج الذي يحقق له هذا الهدف فكانت محاولته الرياضية التي سلكها والتي هداه إليها عقله الرياضي من أجل أن يضمن لكتابه ما توخاه من الإحاطة بلغة العرب حتى لا يشذ عنه شيء منها، فابتكر نظام التقليب الذي رأى فيه الطريقة المثلى لحصر كل الألفاظ المحتملة عقلاً من سائر الصيغ الثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية، ما كان مهملاً منها وما كان مستعملاً[1].

---

(١) ينظر: قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي: ١٢٦.

ويقوم نظام التقاليب على تقليب الجذور في كل بناء من الأبنية العربية سواء أكان البناء ثنائيًّا أم ثلاثيًّا أم رباعيًّا أم خماسيًّا، وعلى وفق هذا المنهج يكون للثنائي تقليبان وللثلاثي ستة تقليبات وللرباعي أربعة وعشرون تقليباً وللخماسي مائة وعشرون تقليباً، وتشمل هذه التقاليب المستعمل من كلام العرب وغير المستعمل الذي أطلق عليه الخليل مصطلح «المهمل»، ومما يؤيد تصميم الخليل على حصر كلام العرب والتخطيط لذلك ما جاء في فاتحة كتابه: «هذا ما ألفه الخليل بن أحمد البصريّ (رحمة الله عليه) من حروف: أ، ب، ت، ث، مع ما تكمَّلَت به فكان مدار كلام العرب وألفاظهم، فلا يخرج منها عنه شيء. أراد أن تَعْرِفَ به العربُ في أشعارها وأمثالها ومخاطباتها فلا يشذُّ عنه شَيْء من ذلك»[(١)]، وبعد أن ضمن له منهجه الرياضي استقصاء كلام العرب قال في نهاية مقدمته: «ونضم ما بعده حتى يستوعب منه كلام العرب الواضح والغريب»[(٢)]، وفعلاً قد تحقق للخليل ما كان قد خطط له، إذ أتاح له هذا المنهج أن يحصر كل ما استقراه من كلام العرب، وما وصل إليه علمه واطلاعه، وأهمل ما سوى ذلك من المواد، وقد وصل

---

(١) العين: ١/ ٤٧. (٢) العين: ١/ ٦٠.

(٣) تم استخراج عدد الجذور العربية المحتملة رياضياً باستعمال الحاسوب بالاعتماد على نظرية الخليل على النحو الآتي:

الثنائي ٢٨×٢٩=٨١٢.

الثلاثي: ٢٨×٢٨×٢٨=٢١٩٥٢.

الرباعي: ٢٨×٢٨×٢٨×٢٨=٦١٤٦٥٦.

الخماسي: ٢٨×٢٨×٢٨×٢٨×٢٨=١٧٢١٠٣٦٨. المجموع العام: ١٧٨٤٦٧٨٨./

ينظر: دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكومبيوتر: ص١٧، وقضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي: ١٦٤.

عدد الجذور المحتملة رياضيا في العربية - على وفق طريقة الخليل في حصر اللغة إلى نحو ثمانية عشر مليونا[١].

ولم يكن الخليل وحده من حاول الإحاطة بكلام العرب كما أشرنا آنفا، بل كان هذا ديدن معظم من جاء بعده من المعجميين، لهذا فإن من يستقري عنوانات معجماتنا العربية - سواء التي سارت على منهج الخليل أم التي اتبعت منهجاً آخر - تلفته ظاهرة حرص مؤلفيها على أن تشتمل على لفظ البحر أو المحيط، أو ما يرادفهما، أو صفة من صفاتهما، أو ما يتصل بهما من ألفاظ، وهم بهذا يؤكدون حرصهم على أن تكون معجماتهم محيطة باللغة العربية، ومستقصية أكبر عدد من ألفاظها، **ويمكننا أن نقسم أبرز المعجمات التي تتمثل ظاهرة الإحاطة فيها على قسمين:**

القسم الأول: ويشمل معجمات اتبع أصحابها منهج التقاليب الخليلي وهي:

- البارع في اللغة: لأبي علي القالي (٣٥٦هـ).
- تهذيب اللغة: للأزهري (٣٧٠هـ).
- المحيط في اللغة: للصاحب بن عباد (٣٨٥هـ).
- المحكم والمحيط الأعظم: لابن سيده (٤٥٨هـ).

وقد ساعد منهج التقاليب الخليلي مصنفي هذه المعجمات على السعي نحو الإحاطة والشمول، حتى أنهم حاولوا أن تكون معجماتهم أوفى من كتاب (العين)، وأكثر إحاطة بالمستعمل من كلام العرب، ومما يؤكد ذلك اختيار كل من الصاحب وابن سيده عنواناً لكتابه كان قصد الإحاطة فيه واضحاً، وهذا ما لم يفعله الخليل في عنوان كتابه، هذا فضلاً

---

(١) سنوضح هذه المسألة في الفصل الثاني من هذا البحث.

عن استدراك الصاحب مواد وجدها مهملة عند الخليل.[١] وسأوضح مدى تعلق كل منهم بمنهج الإحاطة وكما يأتي:

■ - البارع[٢]:

إن تسمية القالي كتابه (البارع في اللغة) فيها دلالة على أنه أراد أن يتفوق به على غيره من المعجمات التي سبقته؛ لأن معنى البارع في اللغة من قولهم: «برع الرجلُ: فاق أصحابه في العلم وغيره، فهو بارعٌ»[٣]. وهذا يعني أن القالي أراد لمعجمه أن يتفوق على المعجمات التي سبقته، لذا ضمنه كل ما في العين من مواد، وزاد عليه ما لم يورده صاحبه، ولهذا جاء عدد مواد كتاب البارع ضعف مواد كتاب العين؛ لأنه اشتمل على مواد العين كلها بحكم منهجه الذي حذا فيه حذو الخليل وهذا الاشتمال هو الذي حدا بمحقق (البارع) إلى القول: إن البارع هو «كتاب العين موصولاً»[٤]، ونتيجة لحرص القالي على الإحاطة والشمول، فقد استغرق العمل في وضعه المعجم (ستة عشر عاماً) كما تذكر الكتب التي ترجمت له[٥]، ويقال إن عدد أوراقه بلغ (ثلاثة آلاف ورقة)[٦]، وقيل: (خمسة آلاف)[٧]، مما جعل الزُّبيدي يقول عنه: «ولم يصنف مثله في

---

(١) إن النسخ الخطية لكتاب البارع مفقودة، إذ لم يصل إلينا منها سوى قطعتين صغيرتين حققهما الدكتور هاشم الطعان في رسالته للماجستير (البارع في اللغة).

(٢) مختار الصحاح: ٤٩.

(٣) البارع: مقدمة المحقق: ٦٦.

(٤) ينظر: أنباه الرواة: ١/٢٠٩، والحركة اللغوية في الأندلس: ص٢١٢.

(٥) ينظر: بغية الوعاة: ١٩٨. ومعجم الأدباء: ٧/٢٩.

(٦) ينظر: شذرات الذهب: ٣/١٨.

(٧) طبقات النحويين واللغويين: ٢٠٣-٢٠٤.

الإحاطة والشمول»، ويقول «ولا نعلم أحداً من المتقدمين ألف مثله»[١] وذكر ابن خير الأشبيلي ما يؤكد سعة البارع ومدى إحاطته باللغة، إذ قال: «وهو في اللغات كلها، زاد على الخليل نيفا وأربعمائة ورقة مما وقع في العين مهملاً فأملاه مستعملاً، ومما قلل فيه الخليل فأملى فيه زيادة كثيرة ومما جاء دون شاهد فأملى الشواهد فيه»[٢].

وما إيرادنا هذه المعلومات إلّا لنوضح أن السعة والشمول التي أرادها القالي لمعجمه، جعلت منه في ذاته جامعاً ناقلاً أكثر منه منتقياً، لكن الدارسين اعترفوا لكتاب البارع بالصحة فقال السيوطي: «وأصح كتاب وضع في اللغة على الحروف بارع أبي علي البغدادي وموعب ابن التياني»[٣]، وهذا يعني أن الإحاطة عند القالي ليست مطلقة، بل مقيدة بشرط الصحة.

■ تهذيب اللغة:

إذا كانت الإحاطة عند الخليل شاملة كل ما استقراه من لغة العرب، وما سمعه من فصحائهم، باستثناء ما تعمد هو أن يهمله مما أشرنا إليه، فإنها عند الأزهري مقيدة بشرط الصحة؛ لأن المنهج العام عند الأزهري قوامه انتقاء ما صح من ألفاظ اللغة والاقتصار عليه، فالإحاطة عنده في ضوء ما جاء في معجمه مقيدة بمعايير ثلاثة استند إليها في كتابه وعبر عنها في مقدمته بقوله: «ولم أودع كتابي هذا من كلام العرب إلّا ما صح لي سماعا منهم أو رواية عن ثقة، أو حكاية عن خط ذي معرفة ثاقبة اقترنت إليها معرفتي...»[٤]، وهذا الالتزام بالصحيح من الألفاظ سعى إليه معظم

---

(١) فهرسة ما رواه عن شيوخه: ٣٥٤.

(٢) المزهر: ١/ ٤٥، وينظر: المعجم العربي: ١/ ٣٣٥.

(٣) التهذيب: ١/ ٤٠.

(٤) ينظر: م.ن: ١/ ٣٣٤.

معجميي القرن الرابع للهجرة ؛ لأنهم كانوا يبحثون عن صحة الألفاظ التي يدونونها ويلتزمونها، فقد هالتهم كثرة ما وجدوه أمامهم، وشعروا أن كثيرا منه لم يكن يعرفه العرب[١]، مما أطلقوا عليه المولد، وهو عندهم حيثما ورد (ليس من كلام العرب)[٢]، أو (ليس بعربي محض)[٣]، و(ليس بعربي صحيح[٤] لذا فهو ليس بحجة، ولا يعتد به، وعليه لا يصح الاستشهاد به.

ومن خلال استقرائنا المادة في هذا المعجم اتضح لنا أن تسمية الأزهري إياه تهذيب اللغة لم تكن اعتباطية، بل مرتكزة على منهجية واعية، ووضوح في الرؤية والهدف يؤكد ذلك ما قاله المؤلف في مقدمته: «وقد سميت كتابي هذا (تهذيب اللغة)، لأني قصدت بما جمعت فيه نفي ما أدخل في لغات العرب من الألفاظ التي أزالها الأغبياء عن صيغها، وغيرها الغتم عن سننها، فهذبت ما جمعت في كتابي من التصحيف والخطأ بقدر علمي ولم أحرص على تطويل الكتاب بالحشو الذي لم أعرف أصله، والغريب الذي **لا يسنده الثقات** إلى العرب»[٥]. وبما يشبه هذا الكلام ختم معجمه فقال: «واعلم أيها الناظر في كتابي هذا أني لا أدعي أني حصلت فيه لغات العرب كلها، ولا طمعت فيه، غير أني اجتهدت أن يكون ما دونته مهذباً من آفة التصحيف، منقى من فساد التغيير»[٦]. والذي يهمنا مما في هذين النصيين هو إشارة الأزهري

---

(١) ينظر: النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع للهجرة: ١٤٨-١٤٩، وقضايا المعجم العربي: ١٦١-١٦٢.
(٢) الجمهرة: ٢/ ٧٢٦.
(٣) م.ن: ١/ ٣٠٢.
(٤) التهذيب: ١/ ٥٤.
(٥) م.ن: ١٥/ ٦٩٢.
(٦) المعجم العربي نشأته وتطوره: ١/ ٣٦٩.

الصريحة إلى أن الإحاطة عنده غير مطلقة، بل تشوبها نزعة انتقائية تهذيبية، يمكن أن نطلق عليها مصطلح (الإحاطة الانتقائية) أو (غير الشمولية)، فهو في الوقت الذي يسعى إلى الصحيح وينتقيه وجدته قد اشتمل على كتاب العين كله فضلاً عما استدركه عليه من مواد، كما سيأتي. ومما يؤكد هذا المنهج الازدواجي عند الأزهري ما وجدناه في متنه من ترجمة عملية لما نظَّر له مؤلفه أيضاً، فهو ما فتئ يلح على تذكيرنا بحرصه على انتقائه ما صح من اللغة وتهذيبه وتنقيحه في كل صفحة من صفحات معجمه الكبير، وفي الوقت نفسه كان يكثر من تكرار عبارة: «أهمله الليث»، ثم يستدرك عليه ما أهمل، فهو بهذه المثابة منتقٍ مستدركٌ.

■ - المحيط في اللغة:

أما «المحيط في اللغة» فيبدو من عنوانه أن مؤلفه قد حرص على أن يشتمل معجمه على أكبر قدر من مفردات اللغة، فقد أثبت الاستقراء أنه قد ضم بين دفتيه معجم العين كاملاً، فضلاً عن مواد كثيرة أهملها الخليل فاستدركها عليه مما سنأتي على ذكره، وهذا ما دفع الدكتور حسين نصار إلى القول عن المحيط: بأنه «أشبه أن يكون استدراكاً على العين والتهذيب»[١]. وظهر لنا من خلال الاستقراء أن الصاحب لم يكن معنيًّا بالانتقاء، بل كان همه أن يجعل معجمه جامعاً لألفاظ اللغة ومحيطاً بها، لكن الصاحب اعتمد على منهج الاختصار، القائم على إغفال الشواهد والمراجع، وإهمال ذكر أسماء من نقل عنهم سواء أكانوا آدميين أم كتباً إلّا نادراً[٢]. وقد تنبه يوهان فك إلى إغفال الصاحب الشواهد فقال: «وربما كان استيعابه للألفاظ اللغوية المستعملة خارج محيط الاستعمال البدوي

---

(١) ينظر: مقدمة الصحاح: ٨٧.

(٢) العربية دراسة في اللغة واللهجات والأساليب: ص١٧٢.

الخالص، هو سبب الطعن في معجمه اللغوي ذي السبعة الأجزاء - المحيط - بأنه غزير المادة ولكنه فقير في الشواهد»[١]. يستدل من هذا على أن هم الصاحب كان منصبًّا على الإحاطة والشمول، لا الانتقاء والانتخاب - كما ذكرت -، لذا أكثر من ذكر ألفاظ اضطر إلى التحوط منها بقوله: (لا أحقه). و(ليس بثبت).ويظهر من عنوانات هذه المدونات وما استقريناه من مواد (تكملة الخارزنجي) التي أوردها الصاحب في المحيط أن هموم أصحابها انحصرت في الإحاطة والاستدراك على ما فات الخليل من ألفاظ.

ومن مظاهر الإحاطة عند الصاحب ما استدركه الصاحب نفسه على الخليل، فهو لغوي كبير عرف بسعة الاطلاع، ودرايته الكبيرة في اللغة، لذا هناك من يرى[٢] أن الذي جعل المحيط يتضخم ويكبر حجمه هو تلك الألفاظ والصيغ والمعاني التي انفرد بها دون غيره من مؤلفي معاجم القرن الرابع للهجرة وما قبله، حتى أنه امتاز بكثير منها على التهذيب، وهو أكبر معجم ظهر في هذا القرن، ويبدو أن معظم هذه الزيادات كانت من عند ابن عباد نفسه، الذي تبالغ الأخبار في قدر الكتب اللغوية التي كانت عنده، ولذلك كانت المعاجم تنسبها إليه، مثل ما يلاحظ في العباب والتاج.

■ - المحكم والمحيط الأعظم:

كان ابن سيده معجباً بكتابه وبلغت ذروة إعجابه به أن سماه (المحكم والمحيط الأعظم)، فجمع في هذا العنوان قوة البناء وسعة العرض،

(١) ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره: ١/ ٣٦٨.

(٢) ينظر: المكتبة العربية دراسة لأمهات الكتب في الثقافة العربية: ص١٦٤، والمكتبة تعريف بالمصادر الرئيسة والمساعدة في دراسة اللغة والأدب: ص٦٤.

وإحاطته بما ليس ثمة أعظم منه، وكان غرضه من تأليف المحكم أن يجمع الثروة التي تفرقت في كتب اللغة الكثيرة التي ألفها العلماء قبله في العصور السابقة وأن يسلكها في كتاب واحد مع تصحيحها وتنسيقها، وهذا يعني أنه قد أفرغ فيه مكتبة لغوية عامرة[١]، وقد بين غرضه هذا في مقدمة الكتاب حين قال حكاية عن الأمير مجاهد بن عبدالله العامري الذي ألف له هذا الكتاب: «وجدته - لما جمع العلوم النافعة، من الديانات واللسانيات، فسلك مناهجها... وضَح له فضلُ هذا الكلام العربيِّ..... فلما وضح له مكانُ الحاجة إلى هذه اللسان الفصيحة، الزائدة الحسن، على ما أُوتِيَه سائر الأمم من اللُّسْن، أراد جمع ألفاظها، فتأمل لذلك كتب رواتها وحفَّاظها، فلم يجد منها كتاباً مستقلاً بنفسه، مُستغنياً عن مثله، مما أُلِّف في جنسه، بل وجد كل كتاب منها يشتمل على ما لا يشتمل عليه صاحبه»[٢]، وإذا كان كل كتاب من الكتب القديمة يشتمل على ما لا يشتمل عليه صاحبه كما يقول ابن سيده، فما أحراه أن يضم ما حوته جميعاً بعضه إلى بعض، ويلم شعثه، ويجمعه في كتاب واحد يغني عنها. وهذا الذي صنعه ابن سيده حقًّا في محكمه مع التصحيح والتنسيق كما قلنا سابقاً. ولتحقيق ذلك رجع ابن سيده إلى عشرات الكتب التي ألفت قبله في اللغة والنحو مثل كتاب العين وكتاب سيبويه وغيرهما كما أشار إلى ذلك في مقدمته[٣]، وبعد أن سرد الكتب التي اعتمد عليها عاد ليقول: «وهو في هذه الصناعة المحيط الأعظم»[٤].

---

(١) ينظر المحكم: ١/٣.

(٢) ينظر: المكتبة العربية دراسة لأمهات الكتب في الثقافة العربية: ص١٦٤.

(٣) المحكم: ١/١٥.

(٤) ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره: ١/٣٨٦.

ومن مظاهر الاستقصاء عند ابن سيده اقتباسه جميع ما في العين والجمهرة، وأكثر ما في البارع من الصيغ والمعاني، هذا فضلاً عن زيادات أضافها على ما أخذه من مصادره، ولا يتعارض هذا الاستقصاء مع تحري ابن سيده الاختصار، إذ أنّ من يستقري مواده يجده قد حذف من مقتبساته الشواهد والصيغ والمعاني المتكررة، ونسبة الأقوال إلى أصحابها[١].

القسم الثاني: ويشمل معجمات ينتمي أصحابها إلى مدرسة الجوهري المعجمية، **ومن أبرز معجمات هذا القسم**:

- **«العباب الزاخر واللباب الفاخر» للصغاني (ت٦٥٠هـ).**
- **لسان العرب، لابن منظور (ت٧١١هـ).**
- **«القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ت٨١٧هـ).**
- **تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ).**

وسأوجز الكلام على مظاهر الإحاطة في كل معجم من هذه المعجمات، وكما يأتي:

■ «العباب الزاخر واللباب الفاخر» للصغاني (ت٦٥٠هـ):

على الرغم من أن الصغاني قد خالف منهج الخليل الذي يضمن له حصر اللغة، فإن عنوان معجمه يفصح عن منهجه الشمولي، فالعباب معناه: «معظمُ السيل، وقيل: عُبابُ السيل: ارتفاعُهُ وكَثرتُه أو عُبابهُ موجُهُ... عُبابُ الماءِ: أوَّلُهُ ومعظمُهُ. ويقال: جاؤوا بعبابهم أي جاؤوا بأجمعهم»[٢]، أما الزاخر فمن قولهم: «زَخَرَ الوادي، إذا امْتَدَّ جِدّاً

---

(١) التاج: ٣/ ٣٠٠-٣٠١.

(٢) الصحاح: ٢/ ٦٦٩.

وارتَفَع. يقال: بَحْرٌ زاخِرٌ. . . . وقال أبو عبيدة: يقال عِرْقُ فلانٍ زاخِرٌ، إذا كان كرِيماً يَنْمي. وزَخَرَ النبات: طالَ. فإذا التَفَّ النَباتُ وخَرجَ زَهْرُهُ، قيل: قد أخذَ زُخَارِيَّهُ، ومكانٌ زُخارِيُّ النَباتِ»[١]. ففي ضوء ما تقدم من المعنى اللغوي نلمح في التسمية دلالة الإحاطة والامتلاء والامتداد والطول، وهذا ملمح من ملامح الإحاطة والشمول في العباب.

ومن مظاهر الإحاطة لديه كثرة ما حواه مما تفرق في الكتب الآخر، ومما قاله في مقدمته بهذا الصدد: «هذا كتاب جمعت فيه ما تفرق في كتب اللغة المشهورة والتصانيف المعتبرة المذكورة. . .»[٢] ثم قال: «لم أزل أفكر. . . بأن أؤلف كتاباً في لغة العرب يكون إن شاء الله. . جامعاً شتاتها وشواردها، حاوياً مشاهير لغاتها وأوابدها، يشتمل على أداني التراكيب وأقاصيها، ولا يغادر منها - سوى المهملة - صغيرة ولا كبيرة إلّا وهو يحصيها. . .»[٣] وهذا يعني أنه ذكر مواد لم يذكرها غيره من أصحاب المعاجم، وعُدَّ هذا من زيادات المؤلف[٤] وهذا ما يفسر كبر حجم هذا الكتاب، إذ ذكر من ترجم له أنه يقع في عشرين مجلداً[٥]، هذا فضلاً عن أن ما طبع منه يؤكد ضخامة هذا المعجم، إذ أنّ ما طبع منه إلى حد الآن هو خمسة أجزاء تمثل خمسة حروف من حروف الأبجدية العربية، وهذا يعني أنه إذا ما طبع كاملاً سيناهز الثلاثين جزءاً، وقد لحظ السيوطي هذه السعة في العباب فقال عنه: «وأعظمُ كتابٍ أُلِّفَ في اللغة بعد عَصْرِ

---

(١) العباب: ١/١.

(٢) م.ن: ١/١١.

(٣) ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره: ٢/٥٣٩ وما بعدها، و العباب الزاخر واللباب الفاخر: ١/ ٥٤ (مقدمة المحقق).

(٤) ينظر: المزهر: ١/ ٥٠.

(٥) م.ن: ١/ ١٠٠.

الصّحاح كتابُ المُحْكَم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن سِيدَه الأندلسي الضَّرير ثم كتابُ العُباب للرضي الصَّغاني ووصل فيه إلى فصل بكم حتى إن الصّغاني الذي حاز العلوم والحكم كان قُصَارى أَمْرِه أن انتهى إلى بكم»[(١)] ومما قيل في إحاطته: «وهو كتاب عظيم كبير في لغة العرب»[(٢)] وقد علق محقق الجزء الأول من العباب (حرف الهمزة) الدكتور فير محمد حسن على هذا القول بقوله: «والحق أن العباب أعظم معجم في اللغة العربية ألف إلى اليوم، لا تجاريه معاجم أخرى بل لا تقاربه ولا تشق غباره، فإنه جاء بما لم يجئ به السابقون... لا يساويه معجم، في كثرة مادته وغزارة ألفاظه؛ لأن العباب حوى جميع ما في مجمع البحرين ثم زاد فيه مواد وتراكيب...»[(٣)].

ونظراً لأن العباب لم يحقق كاملاً إلى حد الآن، فإنه لا تتوافر إحصائية عن عدد جذوره، وربما لو تحققت هذه الإحصائية، لكان لنا كلام آخر على حجم هذا المعجم العربي الكبير.

■ لسان العرب، لابن منظور (ت٧١١هـ):

يعد «لسان العرب» ثاني أكبر معجمين في تاريخ العربية، إذ لم يتفوق عليه في كبر حجمه وكثرة مواده إلّا تاج العروس للزَّبيدي، ولم تأت هذه السعة مصادفة، بل إن ابن منظور قصد إليها قصداً، إذ إن في اختياره عنوان معجمه إشارةً إلى الإحاطة، فاللسان في العربية هو اللغة بمفهومها الشامل، فهذا يعني أنه قصد بلسان العرب لغة العرب، فكأنه أراد أن يهدف بهذا العنوان إلى أن هذا الكتاب يضم بين دفتيه لغة العرب، وفي

---

(١) العباب: ١/ ٤٠ (مقدمة محقق).

(٢) ص٤١.

(٣) ينظر: المكتبة العربية: ١٩٠-١٩٢.

هذا دلالة على الاستقصاء والإحاطة. وكان هدف ابن منظور من تأليفه لسان العرب أن يضع معجماً جامعاً شاملاً يضم أكبر قدر من المادة اللغوية، مع حسن الترتيب؛ لأنه رأى أن المعجمات التي ألفت قبله لا تُعنى إلّا بواحد منهما، فالتهذيب والمحكم وجهتهما استقصاء اللغة، والصحاح صرف همته إلى ترتيب المفردات، فأراد ابن منظور أن يحوز الحسنيين بأخذه مادة الأولين وترتيب الأخير، وبدهي أن تكون الإحاطة مظهراً من مظاهر هذا المعجم الكبير، لأن أصول هذا المعجم هي خمسة، اثنان منها سعى مؤلفاهما إلى الإحاطة باللغة، هما التهذيب والمحكم، والثالث هو صحاح الجوهري الذي أفاد منه مما اشتمل عليه من صحاح اللغة، فضلاً عن الترتيب، والرابع هو حواشي ابن بري، الذي يعد من أكبر كتب الحواشي، ثم أخيراً قصد توشيح معجمه بأحاديث الرسول (صلى الله عليه وسلم)، فاختار لذلك كتاب «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (ت٦٠٩هـ)، وهو أكبر كتاب في غريب الحديث وضع في العربية[١])، وهكذا غدا اللسان موسوعة لغوية كبيرة، اشتمل على ثمانين ألف مادة[٢].

■ القاموس المحيط:

أما القاموس المحيط فان هدف الإحاطة الشاملة بلغة العرب واضح في عنوانه الذي لم يطلقه عليه اعتباطاً، بل قصد إليه قصداً، فالقاموس في اللغة من قولهم: «القَمْسُ: الغَوْص... وقال ابن عبّاد: القَموس من الآبار: التي تَقْمِسُ فيها الدِلاء أي تغيب من كَثْرَةِ مائها، بَيِّنَةُ القِمَاسِ.

قال: والقَمامِيس: البُحُور، واحِدُها: قِمِّيس مثال سِكِّيْن.

وقال ابن دريد: قَوْمَسُ البحرِ وقامُوْسُه: مُعظَم مائه، وقال أبو

(١) ينظر التاج: ١/٧٣.

عُبَيْد: أبْعَدُ موضِع غَوْراً في البحر...»[١]، كما أن لفظة المحيط لا تحتاج دلالتها على الإحاطة إلى تفسير، وعبر المجد عن ذلك بقوله «وسميته المحيط لأنه البحر الأعظم».

وكان هدفه في معجمه الجمع والاستقصاء[٢] قال في مقدمته، «وكنت برهة من الدهر ألتمس كتاباً جامعاً بسيطاً، ومصنفاً على الفصح والشوارد محيطاً، ولما أعياني الطلاب، شرعت في كتابي الموسوم بـ«اللامع المعلم العجاب، الجامع بين المحكم والعباب»، فهما غرتا الكتب المصنفة في هذا الباب، ونيرا براقع الفضل والآداب، وضممت إليهما زيادات امتلأ بها الوطاب، واعتلى منها الخطاب، ففاق كل مؤلف في هذا الفن هذا الكتاب. غير أني خمنته في ستين سفرا، يعجز تحصيله الطلاب، وسئلت تقديم كتاب وجيز على ذلك النظام، وعمل مفرغ في قالب الإيجاز والإحكام، مع التزام إتمام المعاني، وإبرام المباني، فصرفت صوب هذا القصد عناني، وألفت هذا الكتاب محذوف الشواهد، مطروح الزوائد، معرباً عن الفصح والشوارد، وجعلت بتوفيق الله تعالى زفرا في زفر، ولخصت كل ثلاثين سفرا في سفر، وضمنته خلاصة ما في «العباب»، و«المحكم»، وأضفت إليه زيادات من الله تعالى بها وأنعم، ورزقنيها عند غوصي عليها من بطون الكتب الفاخرة، الدأماء الغطمطم، وسميته «القاموس المحيط»؛ لأنه البحر الأعظم»[٣].

فالقاموس إذاً مختصر لكتاب أوسع منه، لهذا يمكننا القول إن منهج الإحاطة يتمثل بكثرة مواده، والاختصار يتمثل بحذف الشواهد وأسماء

---

(١) العباب الزاخر واللباب الفاخر: حرف السين، ص٣٦٣-٣٦٤.
(٢) ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره: ٢/ ٥٧٥.
(٣) القاموس: ١/ ٣.

اللغويين منه في أثناء عرضه تلكم المواد، ويتضح من النص المتقدم أن القاموس ضم بين دفتيه خلاصة ما في المحكم والعباب، وزاد عليهما مما منَّ الله عليه من علم، ومما أخذه من بطون الكتب الفاخرة.

ومن وجوه الإحاطة في القاموس أن المحكم الذي كان أحد مصادره الرئيسة اشتمل على مواد العين والجمهرة، وهذا يعني أن القاموس قد اشتمل على العين والجمهرة والمحكم والعباب بالضرورة، هذا فضلاً عن اقتباسات من البارع والتكملة ومواد كثيرة من الصحاح.

والوجه الثالث من أوجه الإحاطة في القاموس أن مؤلفه استدرك على الجوهري آلاف المواد مما أهمله أو تفلت منه، كما سنوضح ذلك في الفصل الثاني، والذي جعل حجم القاموس كما هو عليه على الرغم من أنه ضم (٦٠) ستين ألف مادة، هو أن المنهج الذي اعتمد عليه المجد قوامه الاختصار والتكثيف، فضلاً عن أنه قد وضع لنفسه رموزا تبين مدى حرصه على اختصاره.

■ تاج العروس:

لا شك في أن معجم تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ) يعد من أكبر المعجمات العربية قاطبة، لا بل هو معجم العربية الأكبر[١]، وهو أحد شروح «القاموس المحيط»، وهذا يعني أن الإحاطة متحققة فيه بالضرورة.

لكن الذي يميز التاج من بقية المعجمات ما عدا اللسان هو أن مؤلفه لم يفاخر بسعته وإحاطته باللغة، كما فعل من سبقه ممن تحدثنا عنهم، على الرغم من أنه أكثرها إحاطة بلغة العرب، لكن الزَّبيدي أبدى إعجابه بمتن

---

(١) ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره: ٢/ ٦٣٩.

الماتن عندما قال قي مقدمته: «فتدبرت فنون العلم التي أنا كائن بصدد تكميلها، وقائم بإزاء خدمتها وتحصيلها فصادفت أصلها الأعظم الذي هو اللغة العربية خليقة بالميل في صفو الاعتناء... وكان فيها القاموس المحيط... أجل ما ألف في الفن لاشتماله على كل مستحسن من قصارى فصاحة العرب العرباء وبيضة منطقها وزُبدة حوارها[١]»، وقال الزَّبيدي معلقاً على تسمية المجد معجمه القاموس المحيط: «قال شيخنا: وإنما سمى كتابة القاموس المحيط على عادته في إبداع أسامي مؤلفاته، لإحاطته بلغة العرب إحاطة البحر للرُّبْع المعمور»[٢]. وهذا النص يعزز ما ذهبت إليه من أن هدف المجد في القاموس هو الإحاطة الشاملة باللغة.

ومن مظاهر الإحاطة فيه أنه رجع في تأليفه هذا الكتاب إلى عشرات الكتب من معجمات ورسائل لغوية وكتب في شتى مجالات المعرفة. فضلاً عن استدراكه آلاف المواد على القاموس المحيط، إذ كان بعد أن ينتهي من شرح مواد القاموس، وذكر ما قيل عنها ينهى المادة بقوله: (ومن المستدرك)، وسنتحدث عن هذا المستدرك في الفصل الثاني من هذا البحث. ومن أوجه الإحاطة في التاج أيضاً كثرة ما اشتمل عليه من مواد لغوية، التي أفضت إلى أن يكون حجم التاج كبيراً جدًّا، إذ وصل عدد أجزائه حسب طبعة حكومة الكويت المحققة أربعين جزءاً من الحجم الكبير فحجمه بهذه المثابة هو أضعاف حجم القاموس، أما عدد مواده فقد بلغ (١٢٠) مائة وعشرين ألف مادة، أي ضعف عدد مواد القاموس التي قيل إنها (٦٠) ألف مادة[٣].

---

(١) التاج: ١/١.

(٢) م.ن: ١/٧٣.

(٣) ينظر: م.ن: ١/٧٣.

ونخلص مما تقدم ذكره في هذا البحث إلى أن مفهوم الإحاطة نسبي، إذ اتضح لنا أن هذه المعجمات تتفاوت في منهجها في الإحاطة، فالإحاطة عند ابن سيده لا ترقى إلى مستوى إحاطة البارع والمحيط، وهي عند الأزهري مقيدة بمعايير الصحة التي ألزم نفسه بها، وشاملة عند الفيروزآبادي، إذ لا يقيدها قيد، ولا يلزمها معيار.

• المبحث الثاني •

المعجمية العربية ومنهج الانتقاء

أشرنا في المبحث الأول إلى أن الأصل في المعجمية العربية هو الإحاطة بلغة العرب واستقصاء ألفاظها، ومن ثم محاولة حصر أكبر عدد منها، وبدا ذلك واضحاً لدى رائد المعجمية العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي في معجمه (العين)، ولدى من سار على خطاه ومن نهج نهجاً آخر من المعجميين العرب، لكن من يتتبع تطور المعجمية العربية يلفته أنها قد شهدت في القرن الرابع للهجرة منحى آخر مختلفاً عن المنهج (الكمي) الذي يسعى إلى الإحاطة باللغة، اختار له أصحابه منهجاً (نوعيًّا) قوامه الانتقاء والاصطفاء والاختيار الذي أرادوا من خلاله أن ينتقوا من كلام العرب مواد بعينها حبسوا معجماتهم عليها سواء أكان الانتقاء محصوراً بالجمهور المستعمل من كلام العرب، أم كان مقتصراً على الصحيح والفصيح منه، أم غير ذلك من أنماط الانتقاء.

ويعزو الباحث هذا التوجه المنهجي النوعي لدى المعجميين، إلى ما حدث في الواقع اللغوي من تغيرات بعد حروب التحرير الخالدة، أفضت إلى أن تصير اللغة العربية مكتسبة لدى المتحدثين بها من العرب وغيرهم ممن استعرب من الأمم الأخر بعد أن كانت طبعاً لدى الإنسان العربي على امتداد عصور الفصاحة التي حددها اللغويون بمنتصف القرن الثاني للهجرة

في الحواضر العربية ومنتصف القرن الرابع للهجرة أو نهايته في البوادي العربية، وقد استتبع هذه التغيرات في الواقع اللغوي تفشي اللحن على ألسنة العامة، ومن ثم انتقاله إلى ألسنة الخاصة من العرب وغيرهم، وأدى هذا الوضع إلى أن يفكر قسم من المعجميين بتأليف معجمات تنتقي الجمهور المستعمل من اللغة في هذا القرن، لتميز منه الفصيح من غيره الذي أكدوا ضرورة تجنبه والالتزام بالفصيح من الألفاظ، كما رأى قسم آخر من المعجميين أن تكون معجماتهم انتقائية محضة تقدم للقارئ العربي ما تتخيره من الألفاظ العربية الفصيحة وتراكيبها، ولكنها في الوقت نفسه لم تغفل الإشارة إلى ما يقابل هذه الألفاظ الصحيحة والفصيحة، لأنهم أدركوا أن إيراد ما يقابل الفصيح من الألفاظ لتجنب استعماله لا يقل أهمية عن معرفة الفصيح نفسه، ولهذا لا نستغرب أن نجد أن المعجمات الانتقائية هي أكثر المعجمات العربية اشتمالاً على مقابل الفصيح، وإننا لا نطلق هذا الكلام جزافاً، بل قد أثبت الاستقراء والبحث العلمي لنا ذلك[1]. وفي ضوء ما تقدم يمكننا أن نطلق على هذا النمط من

---

(١) إذ تهيأ للباحث استقصاء المواضع التي أشار ابن دريد فيها إلى كلام العامة وحصرها، سواء أمعياريَّةً كانت الإشارةُ أم وصفيةً، وصريحةً كانت أم غير صريحةٍ، فبلغت (١٩٣) موضعاً تمثل (١٩٣) مسألةً، وهي بهذه المثابة تعادل كتاباً من كتب لحن العامة التي ألفت في عصر ابن دريد أو في العصور التي سبقته./ ينظر: كلام العامة في المعجمات العربية جمهرة اللغة نموذجاً: ص٣٤. هذا فضلاً عن أن كثرة التصحيح اللغوي في الصحاح، وكثرة إشارة مؤلفه إلى كلام العامة فيه، جعلت توربيكة يتوهم ويحسبه واحداً منها وسرده ضمن قائمة كتب لحن العامة التي نشرها في مقدمة تحقيقه كتاب «درة الغواص في أوهام الخواص» للحريري./ ينظر: لحن العامة والتطور اللغوي: ص٦٦، وقد أحصى الباحث سعد خطاب عمر نصوص كلام العامة التي وردت في الصحاح، فبلغ عددها (٤٠٨) نصوص، فضلاً عن (١٣٧) نصًّا فيها نزعة تصحيحية، لكنه لم يجدها في كتب لحن العامة فوضعها في ملحق ذيل به =

المعجمات التي جمعت بين الانتقاء والتصويب (المعجمات الانتقائية التصويبية)، وفي أسماء هذه المعجمات ما يفصح عن انتقائيتها، وحرصها على تنقية اللغة، وأحسن ما يمثل هذا الصنف: (جمهرة اللغة) لابن دريد (٣٢١هـ)، و(مقاييس اللغة) و(مجمل اللغة) لابن فارس (٣٩٥هـ)، و(تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري (حدود ٤٠٠هـ)، وليس من قبيل المصادفة أن يحرص أصحاب هذه المعجمات في مقدماتها وخواتيمها على القول بأنهم قد أودعوها ما صح عندهم من الألفاظ، بل إن في ذلك إشارةً صريحةً إلى عملية الانتقاء والتنقية[١]. وسنحاول أن نوجز الحديث عن أبرز هذه المعجمات وكما يأتي:

■ - الجمهرة:

لم يكن غرض **ابن دريد في الجمهرة** الإحاطة والشمول، وإنما فضل منهج الانتقاء الذي عبر عنه في مقدمته بقوله: «وإنما أعرنا هذا الاسم، لأنا اخترنا له الجمهور من كلام العرب الشائع على ألسنتهم وأرجأنا الوحشي»[٢]، فعمد إلى المأنوس الشائع من الألفاظ فاختاره، وانصرف عن الغريب والنادر[٣]، وكرر تأكيد اعتماده مبدأ الانتقاء في متن معجمه بقوله: «وقد تقدم قولنا أنا ذكرنا في هذا الكتاب المستعمل من كلام العرب الشائع على ألسنتهم وأرجأنا الوحشي»[٤] وفي خاتمته بقوله:

= معجمه./ ينظر: كلام العامة في كتاب تاج اللغة وصحاح العربية (ت حدود ٤٠٠هـ) دراسة ومعجم: ص٣٢.

(١) ينظر: النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع للهجرة: ص١٩.

(٢) جمهرة اللغة: ١/ ٤١.

(٣) المكتبة - تعريف بالمصادر الرئيسة والمساعدة في دراسة اللغة والأدب: ٦١.

(٤) الجمهرة: ٢/ ١١٨٢.

«غرضُنا في هذا الكتاب قصدُ جمهور اللغةِ وإلغاءُ الوحشي المستنكر»[١]، يتضح من هذه النصوص أنه قصد بالجمهور المستعمل الشائع من الكلام العربي الذي انتقاه وجعله مادة لمعجمه.

والحق إن ابن دريد لم يلتزم هذا النهج الانتقائي في متن معجمه كما التزمه ابن فارس والجوهري كما سنرى، وإنما كان يخرج عليه أحياناً بإيراده الغريب والوحشي والنادر، كان ذلك في كلامه على الأبنية الرباعية والخماسية، وعند إيراده بعض الصيغ، كما يتضح مما جاء في صيغة (مِفْعال) فقد قال: «وهو كثير وإنما كتبنا منه ما يستغرب»[٢]. ويمكن أن يعزى هذا الاضطراب والتناقض إلى أنه قد أملى الجمهرة حفظا، ولكنه أدرك هذا الخلل فقال بعدئذ: «والشذوذ مع الإملاء لا يدفع»[٣].

■ - المجمل والمقاييس:

أكد ابن فارس انتقائيته بما قاله في خاتمة المجمل: «واقتصرت على ما صح عندي سماعاً، ومن كتابٍ صحيحِ النسبِ مشهور»[٤]، وقال في خاتمة المقاييس: «وقد ذكرنا شرطنا في صدر الكتابِ أن نذكره وهو صدرُ من اللغةِ صالحٌ، فأما الإحاطة بجميع كلام العرب فهو مما لا يقدر عليه إلّا الله تعالى أو نبي من أنبيائه (عليهم السلام)»[٥].

■ - الصحاح:

وتبدو مظاهر الانتقاء في هذا المعجم واضحة وضوحاً لا لبس فيه،

---

(١) الجمهرة: ٣/ ٥١٤. (ط: حيدر آباد).

(٢) م.ن: ٣/ ٤١٨.

(٣) م.ن: ٣/ ٥١٤، وينظر: النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع للهجرة: ص١٠.

(٤) مجمل اللغة: ٤/ ٥٧٠.

(٥) مقاييس اللغة: ٦/ ١٦٠.

في العنوان الذي يبدو أنه قد تخيره تخيراً ليكون متساوقاً مع متن معجمه؛ لذا وسمه بـ(تاج اللغة وصحاح العربية)، وما سماه بهذا الاسم إلّا ليوحي لقارئه بأن كل ما ضمه بين دفتيه من ألفاظ محلى بتاج الصحة والفصاحة[١]، وأكد هذا بما قاله في مقدمته: «أودعت هذا الكتاب ما صح عندي من هذه اللغة...»[٢].

والشيء الذي لا بد من ذكره هاهنا أن مفهوم الانتقاء نسبي، فهو عند ابن دريد غير ما هو عليه عند ابن فارس والجوهري، فهذان كان انتقاؤهما منحصراً في الفصيح والصحيح من اللغة، وابن دريد حصر انتقاءه في الجمهرة بالمستعمل الشائع الذي سماه جمهوراً، وفي هذا المستعمل الشائع ما هو فصيح وغير فصيح، وما هو عربي وغير عربي، مما جعل ابن دريد يورد في معجمه غير الفصيح إلى جانب الصحيح الفصيح، ويكثر من المعرب أيضاً، ولكنه لم يورده مجرداً بل شفعه بالشك والارتياب، أو التنبيه والتحوط[٣].

---

(١) ينظر: نظرية صحة الألفاظ عند الجوهري: ١.

(٢) تاج اللغة وصحاح العربية: ١/ ٣٣.

(٣) ينظر: النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع للهجرة: ص١٠.

الفصل الثاني

منهجاً الإحاطة والانتقاء بين الادعاء والواقع اللغوي

بينا فيما تقدم من هذا البحث أن المعجمات التي دُرست في المبحث الأول من الفصل الأول اختار لها أصحابها منهجاً قوامه الاستقصاء والإحاطة والشمول، في حين أن أصحاب المعجمات التي درست في المبحث الثاني من الفصل نفسه نهج مؤلفوها فيها منهجا قوامه الانتقاء والاختيار، وهنا أتساءل ويتساءل القارئ معي هل حقق الذين ساروا على منهج الإحاطة من رواد المعجمية العربية ما خططوا له، واستطاعوا أن يحصروا كلام العرب كله حتى لم يتفلت منهم شيء منه؟ وهل استطاع الذين أرادوا أن يتخيروا لمعجماتهم المستعمل أو الصحيح والفصيح من ألفاظ اللغة أن يحصروا المستعمل من اللغة، أو جل الصحيح منها؟

إن الواقع اللغوي للعربية في العصور التي ظهرت فيها معجماتهم وفي العصور التي تلتها أثبت أنهم لم يستطيعوا أن يحققوا أغراضهم؛ لأن تحقيق ذلك منوط بامتلاكهم الوسيلة التي تمكنهم من تحقيق استقراء تام للغة العربية في مختلف بيئاتها البدوية والحضرية، والوصول إلى كل بقعة من جزيرة العرب، فيها عرب يتحدثون بلغة الضاد، حتى يجمعوا كل ما ينطقون به من ألفاظ اللغة، لمن أراد منهم أن يحيط بها، أو أن ينتخبوا الصحيح الفصيح منها لمن أراد منهم أن يكون منتقياً، وهذا ما لم يكن ولن

يكون. إذ أنّ ما استدرك عليهم من مواد من لدن من جاء بعدهم من المعجميين أثبت عمليًّا أنهم لم يحققوا هدفهم المتمثل بالإحاطة التامة باللغة.

فإذا كانت طريقة الخليل في استقصاء التراكيب اللغوية قد أفلحت في حصرها حصراً شبه تام، إذ لم يند عنها إلّا بعض ما تجنب هو التبويب له أو احتسابه كالتراكيب القائمة على تكرار حرف واحد، وبعض ما يمكن أن يسمى لفيف الصحيح ومعتل الثنائي[١]، وبعض حكايات الأصوات، فإنه لم يستطع أن يصف لغة العرب كلها، ولا أن يحيط بها إحاطة تامة، حتى أن فكرة التقاليب التي اعتمد عليها لم تف بذلك؛ لأن غاية ما استطاعت تحقيقه هو حصر جذور الكلمات وأصولها، أما ما يتفرع عن هذه الجذور، وما يولده الاشتقاق والارتجال والتعريب والنحت من الألفاظ التي لا حصر لها فظل بعيداً عن أن يحيط به، هذا فضلاً عن أن منهج الخليل في حصر اللغة جعله يهمل ألفاظاً وبخاصة من الأبنية التي لم يذكرها الخليل في تقسيمه للأبنية[٢]؛ لذلك وجدنا من الأهداف التي عمل من أجلها المعجميون الذين جاؤوا بعده هدف الاستدراك عليه ما أهمله في كتابة وإضافة ما لم يورده[٣]؛ ولهذا لم يمضِ زمنٌ طويلٌ على ظهور (كتاب العين) المعجم الشامل الأول في العربية، وبَدْء تداوله بين الدارسين وعلماء اللغة حتى أخذت الكتب التي ألفت للاستدراك عليه تترى؛ وكانت حصيلة هذه الحركة اللغوية الاستدراكية أكثر من أحد عشر

---

(١) ينظر: الاستدراك على المعاجم العربية في ضوء مائتين من المستدركات الجديدة على لسان العرب وتاج العروس: ١٥.

(٢) ينظر: الاستدراك على المعاجم العربية: ص١٥، وقضايا المعجم العربي: ص ١٢٧.

(٣) ينظر: قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي: ١٢٦-١٢٧، والاستدراك على الجوهري في المعجمات العربية الفيروزآبادي نموذجا: ص٢٠٣.

كتاباً[١]، بلغ عدد ما استدركه أصحابها على العين آلاف الألفاظ والمواد[٢]. ولست هنا بصدد التوسع في هذه المسألة؛ لأنَّ المقام في هذا البحث لا يتسع لذلك، ولكن الذي أبغيه هو محاولة حصر أهم ما ألف من الكتب في هذا المجال من مجالات البحث اللغوي، وها أنا أنسق أسماء هذه الكتب وأسماء مؤلفيها مرتبة حسب تواريخ وفيات أصحابها، وكما يأتي:

❖ **الاستدراك على الخليل**: لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم اللغوي الكوفي (٣٠٠هـ)[٣].

---

(١) الحق إن العدد أكثر مما ذكرناه، لكننا اقتصرنا على ما أجمع على ذكره القدماء، وثبت لدينا من خلال التوثيق والتحقيق، وأغفلنا المختلف حوله منها، ومما أغفلنا ذكره ما ذكره ابن النديم في الفهرست: ٤٣، من أن الخليل بن أحمد الفراهيدي قد ألف كتاباً بعنوان (كتاب فائت العين) وتبعه في ذلك ياقوت الحموي في معجم الأدباء: ١١/ ٧٥، والسيوطي في البغية: ٢٤٥، لكن الدكتور حسين نصار قد فَنَّدَ نسبة هذا الكتاب إلى الخليل، في كتابه المعجم العربي: ١/ ٢٩٧، كما فَنَّدَ ما ذكره ابن النديم في فهرسه أيضاً من أن أبا فيد مؤرج السدوسي (١٩٥هـ) ونصر بن علي الجهضمي قد استدركا على كتاب العين، ومما قاله الدكتور نصار في هذا الصدد: «وربما كانت استدراكاتهما مجرد تعليقات مروية لا كتباً مدونة، وربما لم يستدركا شيئاً»، وأيده في هذا الرأي الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي في كتابه «مشكلات في التأليف اللغوي في القرن الثاني الهجري: ص٢٣٦»، والبحث يرجح ما ذهب إليه الدكتوران الفاضلان.

(٢) ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره: ١/ ٢٩٦-٣٢٠، والاستدراك على المعاجم العربية: ٢١، وقضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي: ١٢٧، ومشكلات في التأليف اللغوي في القرن الثاني الهجري: ٢٣٤-٢٣٦، والاستدراك على الجوهري في المعجمات العربية الفيروزآبادي نموذجاً: ٢٢٨.

(٣) ينظر: كشف الظنون: ١٤٤٣، ومشكلات في التأليف اللغوي: ٢٣٤.

❖ **كتاب الاستدراك على الخليل في المهمل والمستعمل**: لأبي تراب الهروي (٣٠٥هـ)[١].

❖ **كتاب الحصائل**: لأبي الأزهر البخاري (٣١٥هـ)، وقد نقده الأزهري في مقدمة تهذيبه نقداً لاذعاً[٢].

❖ **كتاب ما أغفله الخليل في كتاب العين، وما ذكر أنه مهمل وهو مستعمل وما هو مستعمل وقد أهمل**: لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن موسى الكرماني النحوي (٣٢٩هـ)[٣].

❖ **كتاب فائت العين**: لأبي عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد (٣٤٥هـ)[٤].

❖ **كتاب تكملة العين**: لأبي حامد أحمد بن محمد البشتي الخارْزَنْجيِّ (٣٤٨هـ)[٥].

❖ **الاستدراك لما أغفله الخليل**: لمحمد بن جعفر بن محمد، أبي الفتح الهمذاني المراغي (٣٧١هـ)[٦].

---

(١) المعجم العربي: ١/٢٩٨.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة: ١/٣٢.

(٣) ينظر: الفهرست: ٧٩، ومشكلات في التأليف اللغوي: ٢٣٤.

(٤) ينظر: كشف الظنون: ٢/١٤٤٤، ومشكلات في التأليف اللغوي: ٢٣٥.

(٥) وقد تهيأ لي جمع (٦٢٨) نصاً من هذا الكتاب وثقتها ودرستها دراسة وصفية، وهي تمثل معظم نصوص هذا الكتاب./ ينظر: نُصُوْصٌ مِنْ كِتَابِ تَكْمِلَةِ الْعَيْنِ لِلْخَارْزَنْجِيِّ جَمْعٌ وَتَوْثِيْقٌ وَدِرَاسَةٌ، بحث منشور في مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، على قسمين، نشر القسم الأول في: مج٤، ع٤، ٢٠٠٧م، والقسم الثاني نشر في: مج٥، ع١، ٢٠٠٧م، والبحث سيطبع كتاباً قائماً برأسه في مطبعة المجمع العلمي العراقي في الأشهر القادمة إن شاء الله.

(٦) ينظر: الفهرست ٨٥.

❖ **كتاب المستدرك من الزيادة في كتاب البارع لأبي علي القالي البغدادي على كتاب العين للخليل بن أحمد**: لأبي بكر الزُّبيدي (٣٧٩هـ)[١].
وثمة كتاب آخر ألفه الزُّبيدي حول العين سماه (استدراك الغلط الواقع في كتاب العين)، أدرجه الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي ضمن المستدركات على العين[٢]، وذكره الدكتور حسين نصار ضمن كتب النقد[٣]، ويتضح من عنوانه أنه كتاب نقدي محض، ليس فيه مما أهمله الخليل شيء، وقد تأكد لي ذلك من خلال حصولي على قطعة حديثة منسوخة[٤] عن مخطوطة خزانة القرويين بفاس، وقد تكلمت عليه، وأوردت نقولاً منه في بحث سابق لي[٥].

❖ **كتاب أبي الحسن علي بن محمد بن المطهر العدوي** المعروف بالشمشاطي (ق٤٠٠هـ). عمل كتاباً حول العين، فذكر المستعمل وألغى المهمل، والشواهد والتكرار، وزاد على ما في الكتب[٦].

❖ **كتاب غلط العين**: لمحمد بن عبدالله خطيب القلعة الإسكافي (٤٢٠هـ)[٧].

---

(١) ينظر: فهرسة ما رواه عن شيوخه: ٣٥٠.
(٢) ينظر: مشكلات في التأليف اللغوي: ٢٣٥.
(٣) ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره: ١/ ٣٠٣.
(٤) بخط الباحث نعيم سلمان البدري.
(٥) ينظر: النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع للهجرة: ١٥-١٦، نُصُوْصٌ مِنْ كِتَابِ تَكْمِلَةِ الْعَيْنِ لِلْخَارْزَنْجِيِّ جَمْعٌ وَتَوْثِيْقٌ وَدِرَاسَةٌ: بحث منشور في مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية في المجلد الرابع، العدد الرابع، ص١٤٢.
(٦) ينظر: مشكلات في التأليف اللغوي: ٢٣٥.
(٧) ينظر: كشف الظنون: ٢/ ١٤٤٤، ومشكلات في التأليف اللغوي: ٢٣٥.

❖ **كتاب الموعب**: لأبي غالب تمام بن غالب المعروف بابن التياني (٤٣٦هـ)[(١)].

وفضلاً عن الكتب التي أُلفت للاستدراك على العين أو تكملته، هناك كتب لم يكن الهدف من تأليفها تكملة العين أو الاستدراك عليه، لكني وجدتها قد أشارت إلى ما أهمله الخليل من الألفاظ والمواد واستدركته عليه، من هذه الكتب:

❖ **(البارع في اللغة)** لأبي علي القالي (٣٥٦هـ)، قيل: إن عدد زيادات كتاب البارع في اللغة على كتاب العين بلغ نحو (٥٦٨٣) خمسة آلاف وستمائة وثلاث وثمانين كلمة[(٢)]، وقد جمع أبو بكر الزُّبيدي (٣٧٩هـ) هذه الزيادات في كتاب سماه (المستدرك من الزيادة في كتاب البارع لأبي علي القالي البغدادي على كتاب العين للخليل بن أحمد)[(٣)].

❖ **(تهذيب اللغة)** للأزهري الذي أحصيت فيه عدد المواد التي استدركها على العين فبلغ (٣٧٥) مادة[(٤)]، اثنتان وعشرون مادة منها موجودة في كتاب العين المطبوع[(٥)].

---

(١) ينظر: أنباه الرواة: ١/ ٢٥٠.

(٢) ينظر: أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية بالأندلس: ص٢٩٧.

(٣) ينظر: فهرسة ما رواه عن شيوخه: ٣٥٠، وينظر: أبو بكر الزُّبيدي الأندلسي وآثاره في لنحو واللغة: ١٣٤.

(٤) ينظر: النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع للهجرة: ١٣-١٤، واستدراك الأزهري في تهذيب اللغة على ما أهمله الخليل في كتاب العين دراسة ومعجم: ص٦٨.

(٥) استدراك الأزهري في تهذيب اللغة على ما أهمله الخليل في كتاب «العين دراسة ومعجم»: ٦٩.

❖ **(مختصر العين)** للزُّبيدي الذي ضم عشرات المواد المهملة في العين[١].

❖ **المحيط**: بلغ مجموع ما حواه «المحيط في اللغة» من المواد المستدركة على العين مما نقله من كتاب (تكملة العين) لأبي حامد أحمد بن محمد اللغوي الخارْزَنْجيِّ[٢]، ومن مصادره الآخر، (٦٥٥) نصًّا[٣]، حكى (٦٢٨) ستمائة وثمانية وعشرين نصًّا منها عن الخارزنجي[٤].

❖ **(مقاييس اللغة)** و**(مجمل اللغة)** لابن فارس (٣٩٥هـ)[٥].

---

(١) وقد أشار محققه إلى ما أهمله الخليل في هوامش التحقيق، معبراً عن ذلك بقوله: «ليس في مطبوع العين» ينظر على سبيل المثال: ١/ ٧٢، الهامش (٦)، ١٤٧، الهامش (٢٦)، و٢/ ٤٦، الهامش (١٦)، و١٥٩، الهامش (٨)، و٣/ ٣٥، الهامش (٥)، و١٤٣، الهامش (١٥). وقد اقترحت على إحدى طالباتي في الدراسات العليا أن تدرس كتاب مختصر العين، وكان أحد فصول هذه الدراسة استدراك الزُّبيدي على العين، فبلغ هذا المستدرك حسب إحصائها (مئات الألفاظ والمواد)، والرسالة قيد الإنجاز، وهي بعنوان (الزّبيدي في كتابه مختصر العين).

(٢) نسبة إلى خارْزَنْج وهي بلدة بنواحي نيسابور من ناحية بشت./ ينظر: معجم البلدان: ٢/ ٣٣٦.

(٣) ينظر: المحيط في اللغة للصاحب بن عباد دراسة في المنهج والمادة: ١١٩.

(٤) ينظر: نصوص من كتاب تكملة العين للخارزنجي (ت٣٤٨هـ) جمع وتوثيق ودراسة، بحث منشور في مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية في المجلد الرابع، العدد الرابع، ص١٤٨.

(٥) ينظر على سبيل المثال: المقاييس: ١/ ٣٧٠ (شب)، و٤/ ٢٠٥ (عبج ٢٥٢-٢٥٣ (عدب)، والمجمل: ٢/ ٢٩٥ (دهك)، و٣/ ٧٩ (سكم)، و٣/ ٣٩٥ (جغب).

يستنتج مما تقدم ما يأتي:

- إنَّ من الأسباب التي جعلت من ذكرناهم من المستدركين يستدركون على العين هو الاستقراء الناقص للغة؛ لأن الاستقراء التام للغة العربية أمرٌ تعذر تحقيقه على الخليل وغيره من اللغويين، لسعة هذه اللغة وكثرة تراكيبها، وقد أكد ابن فارس هذه الحقيقة حين قال: «قال بعض الفقهاء: «كلام العرب لا يحيط به إلّا نبي»، وهذا كلام حري أن يكون صحيحاً. وما بلغنا أنَّ أحداً ممن مضى ادَّعى حِفْظَ اللغة كلها»[١].

- إنَّ منهج الخليل في حصر اللغة جعله يهمل ألفاظاً، وبخاصة من الأبنية التي لم يذكرها في تقسيمه[٢]. وقد أشار الخليل إشارة صريحة في مواضع كثيرة من كتابه إلى أنَّ هناك مواد مهملة، لم يسعفه ما جمعه من اللغة في إيجاد استعمال لها، فوجد المستدركون عليه ما يؤيد استعمالها في كلام العرب فاستدركوها عليه.

وإذا كان الخليل لم يدع الإحاطة ادعاء صريحا، ودار حوله ما دار من كلام، فإنّ من جاء بعده ممن ساروا على منهجه كالقالي والصاحب وابن سيده وغيرهم كان ادعاؤهم الإحاطة صريحاً ومشفوعاً بإعجابهم بهذا التوجه والافتخار به - كما وضحنا ذلك آنفا - ولكن مع هذا لم تثر حول معجماتهم ضجة، ولم يتهمهم أحد بادعاء الإحاطة، ولم يستدركوا عليهم استدراكاً مباشراً؛ ولهذا لم أجد - فيما اطلعت عليه من كُتُبٍ - مَنِ استدركَ على القالي أو الصاحب أو ابن سيده، بل حتى أن من ترجم لهم أو تحدث عن كتبهم من القدماء والمحدثين لم يشيروا إلى هذه المسألة، ولم

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: ٤٧، وينظر: قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي: ص١٤١، والاستدراك على المعاجم العربية: ١٨.

(٢) ينظر: الاستدراك على المعاجم العربية: ١٦-١٧

تدر حول كتبهم أية دراسة استدراكية، كما لم يتخذ أحدٌ من القدماء من كتبهم موضوعاً لدراسته، باستثناء صنيع أبي بكر الزُّبيدي تلميذ القالي الذي ألف كتاب «المستدرك من الزيادة في كتاب البارع لأبي علي القالي البغدادي على كتاب العين للخليل بن أحمد» الذي أشرنا إليه آنفا، وأربع دراسات قامت حول المحكم، ثلاثة جمعت بينه وبين كتب أخر، ودراسة ردت على ابن سيده بين مؤلفها أغلاطه في المحكم(١).

ويرى هذا البحث أن السبب الذي جعل المستدركين يقصرون استدراكهم على العين دون غيره من المعجمات التي سارت على منهجه، هو أنهم رأوا في معجم العين أساساً لكل المعجمات التي جاءت بعده، سواء اتبعت منهجه الخليلي أم اتبعت غيره من المناهج، ويؤكد هذه الحقيقة ابن دريد الذي قال في هذا الصدد: «وكل من بعده (يريد الخليل) له تبع، أقرَّ بذلك أم جحد...» وهذا يعني على وفق ما ساد بين الدارسين في القرن الرابع والقرون التي تلته أن مصنفي البارع والتهذيب والمحيط وغيرهم ممن سار على نهج الخليل قد استنسخوا العين في معجماتهم استنساخاً شبه تام مع تغيير طفيف هنا وهناك من قبيل التصرف بالنص حذفا وإضافة، حتى أن الذين درسوا هذه الكتب من الباحثين المحدثين وتهيأ لهم أن يقارنوا بين مادتها ومادة كتاب العين يكادون يجمعون على أن مادة العين هي المادة الأساسية لهذه المعجمات، اللهم إلّا ما استدركوه على الخليل من مواد كان هو قد أهملها لعدم وجدانه استعمالاً لها في كلام العرب، - كما مر آنفا - فثبت عندهم استعمالها فاستدركوها عليه، ولهذا وجدنا محقق البارع الدكتور هاشم الطعان قد استنتج أن القالي لم يقدم شيئا ليميز به كتابه من كتاب العين

(١) ينظر: المعجم العربي: ١/ ٣٩٢.

سوى انه غيَّر شيئاً هنا، وأضاف شيئاً آخر هناك، وخالف في ترتيب بعض الحروف، ونسب الشواهد غير المنسوبة فهو إذن «كتاب العين موصولا»[١].

وهذا ما دفع الدكتور رشيد العبيدي إلى أن يقول معقبا على ما ذهب إليه الطعان «وكذا فعل كل من البشتي في كتابه «تكملة العين» وأبي الأزهر البخاري (٣٢٥) في كتابه «الحصائل»، والصاحب بن عباد في كتابه «المحيط»، والزُّبيدي في كتابه «الاستدراك على العين» وغيرهم، وقد وقف الباحثون على هذه المعجمات بعد العين فعدوها تكراراً للعين وتفريغاً لمادته في معجماتهم أو تغييراً لبعض ترتيبه»[٢]، ولهذا لم يجدوا ما يستدركونه عليها، وكأنهم جعلوا من الاستدراك على الخليل نموذجاً يصلح أن يكون استدراكاً على كل المعجمات التي حذت حذوه.

أما من ادعى الإحاطة من المعجميين الذين جاؤوا بعد الخليل ولم يتبعوا منهجه فإنهم حاولوا أن يكملوا ما بدأه الخليل من جهد لحصر لغة العرب، والإحاطة بها، وكان اللاحق منهم يحاول أن يكمل جهد من سبقه، لكن سرعان ما يأتي غيره ليجد قصوراً في الإحاطة لدى من سبقه، فالصغاني الذي أراد أن يجمع في كتابه «العباب الزاخر» ما أتت به المعاجم التي قبله وخاصة الصحاح والتهذيب والمقاييس والمحيط، ويعني ذلك العين والجمهرة[٣]، وجاء بعده الفيروزآبادي ليجمع في قاموسه بين العباب والمحكم أحد مصادره الرئيسة، ويضيف إليهما زيادات كثيرة يندرج قسم منها ضمن ما استدركه على الصحاح، فضلاً

---

(١) البارع: ٦٥-٦٧.

(٢) المعجم العربي من التهذيب إلى لسان العرب ١٢٧.

(٣) ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره: ٢/ ٥٤٣.

عن زيادات هي كما قال هو عنها: مما من الله عليه وأنعم[١]، وهي غير موجودة في الأصلين اللذين كانا معتمده في القاموس، أعني المحكم والعباب. أما لسان العرب لابن منظور فلم يستدرك على أحد ممن سبقه من أصحاب المعجمات، لكنه ضم بين دفتيه الصحاح والتهذيب والمحكم وحواشي ابن بري والنهاية لابن الأثير كما وضحنا ذلك سابقاً، وفي الوقت نفسه لم أعثر فيما أطلعت عليه من دراسات قديمة دارت حول اللسان على أي استدراك مباشر عليه، لكن الدكتور محمد حسن جبل استدرك على اللسان والتاج مائتي لفظة، ضمها كتابه الاستدراك على المعاجم العربية في ضوء مائتين من المستدركات الجديدة على لسان العرب وتاج العروس، وما عدا هذا الكتاب، لم أعثر سوى على أبحاث وكتب لقسم من الدارسين المحدثين حاولوا فيها تصحيح أغلاط لسان العرب أو تهذيبه، أو نقده[٢].

وربما كان ادعاء الفيروزآبادي استقصاء اللغة والإحاطة بها (نظريًّا)، وقصوره عن تحقيق ذلك (عمليًّا)، وإشارته في مقدمته إلى أن الجوهري قد «فاته نصف اللغة أو أكثر»[٣]، وأنه سيستدرك عليه ما أهمله في متن القاموس هو الذي جعل المدافعين عن الجوهري لا يرون مسوغاً في كل ما استدركه عليه سواء أكان صحيحاً أم غير صحيح[٤]، كما أن ادعاءه الإحاطة لا يصمد أمام الحقائق، ومما يدحض هذا الادعاء أن هناك ثمانية

---

(١) ينظر: القاموس: ١/ ٣.

(٢) ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره: ٢/ ٥٧٤-٥٧٥، والدراسات اللغوية في العراق: ١٢٤.

(٣) القاموس: ١/ ٣.

(٤) ينظر: الاستدراك على الجوهري في المعجمات العربية الفيروزآبادي نموذجاً: ص٢٠٩.

معجمات استدراكية ألفت للاستدراك على ما فات القاموس من مواد[(١)].
عدا ما استدركه عليه شراحه لا سيما «الحاشية» المسماة (إضاءة الراموس وإفاضة الناموس على إضاة القاموس) لابن الطيب الشرقي الفاسي (١١٧٠)، و«تاج العروس» للزَّبيدي، الذي انبثق منه مصنفه الاستدراكي الكبير الموسوم بـ(**كتاب التكملة والذيل والصلة على ما فات القاموس من اللغة**)، ويعد هذان الكتابان من أوسع كتب الاستدراك في العربية وأهمها؛ لذا سأخصهما بالكلام بوصفهما نموذجاً لما استدرك على القاموس.

❖ **إضاءة الراموس وإفاضة الناموس على إضاة القاموس، أو حاشية ابن الطيب**: ركز ابن الطيب في هذه الحاشية تركيزاً شديداً على ادعاء صاحب القاموس الإحاطة بكلام العرب كله، حتى ليكاد قارئ هذه الحاشية يعتقد أنه لم يكتب شيئاً مما كتب إلّا من أجل نقض هذه الفكرة وإبطالها[(٢)]، وقد حاول ابن الطيب أن يفند دعوى المجد بالإحاطة من خلال استدراكه على القاموس مئات الألفاظ؛ ليثبت أن صاحب القاموس بالرغم من دعواه العريضة بأنه سيحيط باللغة العربية قد فاته الكثير من المواد بعضها موجود في كتاب الصحاح نفسه وقد أهمله المجد بالرغم من اتهام الجوهري بالقصور[(٣)]. وقد ساق الدكتور علي حسين البواب جداول وأمثلة كثيرة على ردود ابن الطيب على المجد، وتفنيده كثيراً مما استدركه على الجوهري[(٤)].

---

(١) ينظر: المعجم العربي: ٢/٦٠٢-٦٠٤، والاستدراك على المعاجم العربية: ٢٢، والاستدراك على الجوهري في المعجمات العربية الفيروزآبادي نموذجاً: ص٢٠٩.
(٢) ينظر: وقضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي: ١٤٠.
(٣) ينظر: قضايا المعجم العربي: ١٣٠-١٣١.
(٤) ينظر: ابن الطيب الفاسي وأثره في المعجم العربي: ٢١٥-٢٣٥.

❖ **(تاج العروس) للزَّبيدي** (١٢٠٥هـ) الذي اشتمل على آلاف المواد المستدركة على القاموس المحيط، وكان يبتدئ هذه المواد المستدركة بعبارة (ومن المستدرك)، ويضم هذا المستدرك مواد لم تذكرها المعجمات التي سبقت القاموس، ولا نغالي إذا ما قلنا إن ما استدركه الزَّبيدي على القاموس في التاج يعد استدراكاً على معظم المعجمات التي سبقت القاموس كالعين والصحاح وغيرهما، ونظراً لكثرة هذه المواد المستدركة جمعها الزَّبيدي بعد أن انتهى من تأليف التاج بكتاب قائم برأسه سماه **(التكملة والذيل والصلة لما فات القاموس من اللغة)**، وهو كتاب ضخم يقع في ثمانية أجزاء يضم آلاف النصوص المستدركة على القاموس، ويثبت الزَّبيدي في هذا الكتاب أن كلام العرب كما قيل أوسع من أن يحاط به.

وقد أثبت التوثيق أن الزَّبيدي قد أخذ كثيراً من هذه المواد المستدركة من شيخه ابن الطيب الشرقي الفاسي صاحب (الحاشية) الذي طالما ذكره الزَّبيدي في أثناء شرحه القاموس[١]، وأخذ قسماً آخر من لسان العرب لابن منظور الذي لم يعتمد عليه الفيروزآبادي عندما ألف قاموسه، ومعلوم أنّهُ يضم ثمانين ألف مادة، أي فيه عشرون ألف مادة زيادة عما موجود في القاموس الذي يقال إنه ضم (٦٠) ألف مادة[٢]، هذا فضلاً عن المراجع الكثيرة التي رجع إليها في تأليف معجمه، وقد ذكر من هذه المراجع في معجمه (١٢٠) كتاباً في شتى مجالات المعرفة[٣].

---

(١) ينظر: ابن الطيب الفاسي وأثره في المعجم العربي: ٢٨٨-٢٩١، وقضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي: ١٣٢.

(٢) ينظر: التاج ١/ ٧٣.

(٣) ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره: ٦٤٠-٦٤٢، وقضايا المعجم العربي: ٣٧٤ وما بعدها.

أما أصحاب الانتقاء فأنهم لم يفلحوا أيضاً في انتقاء ما وعدوا أن يحبسوا معجماتهم عليه، فعلى الرغم من أن ابن دريد أراد أن يحصر المستعمل المشهور من كلام العرب، فإنه لم يفلح في ذلك، لعدم استطاعته الإلمام بكل ما استعمل في زمانه من لغة العرب. لذا تفلت منه مما يعد من جمهور اللغة؛ مما دعا أبا عمر الزاهد غلام ثعلب (٣٤٥هـ) أن يؤلف كتاباً يستدرك فيه عليه فوات الجمهرة سماه «فائت الجمهرة والرد على ابن دريد»[(١)]. وفي الوقت نفسه على الرغم مما وعد به في مقدمته من الاقتصار على الجمهور المستعمل وإلغاء الوحشي المستنكر، - كما ذكرنا ذلك آنفاً - أقول على الرغم من كل تأكيداته تلك لم يستطع أن يفي بما وعد، وهذا يعني أن ابن دريد قد سمح لنفسه أن يكون حكماً في مواد اللغة، يقضى في بعضها بأنه وحشي مستنكر، وينزه كتابه عنه، ويألف بعضها الآخر فيثبته، ويبدو أن هذا الحكم لم يسلم له، فاللغويون قرؤوا كتابه فاستنكروا ما أثبت وعقبوا عليه، وكذلك كان يصنع مع كل لغوي يدعى هذا الادعاء[(٢)].

أما الجوهري الذي كان كتابه «تاج اللغة وصحاح العربية» مثالاً لا يضاهيه كتاب في حرصه على انتقاء الصحيح من ألفاظ اللغة، سواء أدل على ذلك عنوانه أم ما صرح به في مقدمته بقوله «أودعت هذا الكتاب ما صح عندي من هذه اللغة»[(٣)]، أم ما تحقق في متنه من حرص على انتقاء الصحيح والفصيح من لغة العرب، واطّراح أو إهمال ما يقابله من الألفاظ، فقد برز من ينكر هذا الادعاء، ويرى أنه قد فاته كثير من

---

(١) ينظر: أنباه الرواة: ٣/ ١٧٧.

(٢) ينظر: المعاجم العربية دراسة تحليلية: ص٤٩.

(٣) الصحاح: ١/ ٣٣.

صحيح اللغة وفصيحها فاستدركوه عليه حتى بلغ عدد الكتب التي استدركت عليه ما فاته من صحيح اللغة اثني عشراً كتاباً، ورد ذكرها فيما وصل إلينا من تراثنا اللغوي، وهي معجمات استدراكية محضة تتبعها وعرف بها قسم من الباحثين المحدثين[١]، هذا فضلاً عن كتب كثيرة يمكن أن تدرج ضمن هذا الصنف من المعجمات؛ لأن مؤلفيها استدركوا فيها على الصحاح، مثل كتب الحواشي التي عرفت منها ثمانية، وقسم من كتب النقد[٢].

وأبرز معجم استدراكي وصل إلينا من تلك المستدركات هو كتاب «التكملة والذيل والصلة على كتاب تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري» للأمام الصغاني (٦٥٠هـ) الذي يعد من أبرز المعجميين الذين استدركوا على الجوهري، إذ كان نصيبه من كتب الاستدراك التي أشرت إليها أربعة معجمات تدل عنواناتها ومقدماتها على أنها معجمات استدراكية محضة

---

(١) وهذه المستدركات هي: ١- المنتهى لمحمد بن تميم البرمكي (كان حياً ٣٩٧هـ)، ٢- والتكملة والذيل والصلة، ٣- والذيل والصلة لكتاب التكملة، ٤- ما أهمله الجوهري من لغة، ٥- ومجمع البحرين. وهذه الأربعة للصغاني (٦٥٠هـ)، ٦- والمعرب عما في الصحاح والمغرب للزنجاني (بعد ٦٥٤هـ)، ٧- والجمع بين الصحاح والغريب المصنف لأبي اسحق البطليوسي (٦٤٦هـ)، ٨- وضالة الأديب في الجمع بين الصحاح والتهذيب للحواري (كان حياً ٨٥٠هـ)، ٩- وتاج الأسماء في اللغة، لمؤلف مجهول، ١٠- والقاموس المحيط، للفيروزآبادي (٨١٧هـ)، لكن الدكتور حسين نصار لم يدرجه ضمن كتب التكملة، ١١- والراموز لمحمد بن حسن الشريف (٨٦٦هـ)، ١٢- وشرح القاموس للإمام عبدالله بن السيد المهدي الحميري (١٠١٦هـ)/ ينظر: مقدمة الصحاح: ص١٦٧-١٨٢، والمعجم العربي نشأته وتطوره: ٢/ ٥١١-٥٢٠.

(٢) ينظر: مقدمة الصحاح: ١٦٠، والمعجم العربي نشأته وتطوره: ٢/ ٥٢٦، وغوامض الصحاح: ص٦٢ (مقدمة المحقق).

هذا من جهة، ولأن التكملة يعد أهمها جميعاً، ولكونه المعجم الوحيد الذي وصل إلينا كاملاً منها من جهة أخرى، ويبدو الهدف الاستدراكي واضحاً في هذا المعجم، يفصح عنه العنوان الذي اختاره له مؤلفه، وقوله في مقدمته: «هذا كتاب جمعت فيه ما أهمله أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (رحمه الله) في كتابه... غير مدع استيفاء ما أهمله، واستيعاب ما أغفله»[١]، وقد تحقق هذا المنحى الاستدراكي في متنه بوضوح لا لبس فيه، إذ كان الصغاني يستفتح كل مادة أهملها الجوهري أو رأى هو أنه كان عليه أن يذكرها بقوله: «أهمله الجوهري» وقد أحصى أحد الباحثين الجذور التي استدركها الصغاني على الجوهري فبلغت (٢١٤٨ جذراً) هذا فضلاً عن جذور ذكرها الصغاني في تكملته ولم يشر إلى أن الجوهري قد أهملها مع أنها غير موجودة في الصحاح المطبوع، وبلغ عدد هذه الجذور (٩٧٨) جذراً وبهذا أصبح مجموع الجذور التي استدركها على الجوهري (٣٢١٦ جذراً)[٢]. ويجدر بنا أن نشير هاهنا إلى أن هذا المستدرك قد درسه قسم من الباحثين دراسة تحليلية نقدية[٣].

وثمة معجمي لا يقل مستدركه أهمية عن مستدرك الصغاني - فيما نقدر - سواء أكان ذلك بكثرة المستدرك أم بما أثارة من جدل وخلاف عبر العصور. ذلكم هو الفيروزآبادي في معجمه المشهور «القاموس المحيط»، ولم نر ضرورة للكلام عليه هاهنا؛ لأننا قد خصصنا لمستدركه بحثاً قائماً بنفسه، ولكن ما نود أن نقوله هاهنا إن ما ذكره الفيروزآبادي من أن الجوهري قد فاته نصف اللغة أو أكثر لم يكن دقيقاً، إذ أثبت الإحصاء

---

(١) ينظر: التكملة والذيل والصلة على كتاب تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري: ١/ ٤٤.

(٢) ينظر: الصغاني في كتابه التكملة والذيل والصلة على صحاح الجوهري: ١٩٣.

(٣) ينظر: الإمام الصغاني وصحاح الجوهري: ص٨٨ وما بعدها.

الذي قمنا به أن مجموع ما استدركه على الصحاح كان (٤٥٠٨) أربعة آلاف وخمسمائة وثماني مواد، وقد كشف لنا هذا الإحصاء أن الفارق الكبير بين الرقم الذي توصلنا إليه من جهة، والرقم الذي ألمح إليه الفيروزآبادي وقدره شراح القاموس من جهة أخرى، إذ بلغت نسبة هذا المستدرك (٧،٥٪) من مجموع ما حواه القاموس من مواد لا من مجموع اللغة كلها[1].

يتضح مما تقدم مدى النشاط الكبير الذي شهدته دائرة التأليف المعجمي في تاريخ العربية سواء أكانت تأليفاً أصيلاً أم ما تفرع عنه من تآليف توزعت بين استدراك، وشرح، واختصار، وجمع بين أكثر من كتاب في مؤلف واحد، وهذا النوع من النشاط المعجمي لا نظير له في غير العربية، وهو مما يميز العربية من غيرها من لغات الأمم الأخر. وإذا كان الخليل قد بدأ الخطوة الأولى باتجاه المعجم العربي الشامل، فإن المعجمات التي نهجت نهجه في الإحاطة من التهذيب إلى التاج قد أكملت مسيرة الخليل وخطت خطوات متقدمة باتجاه ترسيخ مفهوم المعجم العربي الشامل، حتى توج الزَّبيدي هذه المسيرة بتاج العروس، موسوعة العرب الكبرى.

(١) ينظر: الاستدراك على الجوهري في المعجمات العربية الفيروزآبادي نموذجاً: ٢٠٦.

المصادر والمراجع

❖ **ابن الطيب الفاسي وأثره في المعجم العربي**: علي حسين البواب، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم جامعة، القاهرة، ١٩٨٧م.

❖ **أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة**: د. نعمة رحيم العزاوي، مطبعة الآداب، النجف، ١٩٧٥م.

❖ **أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية بالأندلس**: عبد العلي الودغيري، منشورات وزارة الأوقاف، المحمدية، ١٩٨٣م.

❖ **استدراك الأزهري في تهذيب اللغة على ما أهمله الخليل في كتاب العين دراسة ومعجم**: سيف سعدالله محمد البياتي، رسالة ماجستير، بإشراف أ.د. عامر باهر الحيالي، جامعة الموصل، كلية التربية الأساسية، (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).

❖ **الاستدراك على الجوهري في المعجمات العربية الفيروزآبادي نموذجاً**: د. عامر باهر اسمير الحيالي، مجلة المجمع العلمي العراقي، ج٢، مج٤٦، (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

❖ **الاستدراك على المعاجم العربية في ضوء مائتين من المستدركات**

الجديدة على لسان العرب وتاج العروس: د. محمد حسن جبل، مطابع الدجوي، القاهرة، ١٩٨٦م.

❖ **الإمام الصغاني وصحاح الجوهري**: د. سمير كجو، مجلة معهد المخطوطات العربية، ج٢، مج٢٧، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، (١٤٠٣-١٤٠٤هـ/ ١٩٨٢-١٩٨٣م).

❖ **إنباه الرواة على أنباه النحاة**: القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٤م.

❖ **البارع في اللغة**: **أبو علي القالي (٣٥٦هـ)**، تحقيق: د. هاشم الطعان، ط١، بيروت، ١٩٧٥م.

❖ **بغية الوعاة**: **السيوطي**، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة العيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٤م.

❖ **تاج العروس من جواهر القاموس**: محمد مرتضى الزَّبيدي (١٢٠٥هـ)، ج١، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ج٣، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، مطبعة حكومة الكويت، (١٩٦٥-١٩٦٧م) على التتالي.

❖ **تاج اللغة وصحاح العربية**: إسماعيل بن حماد الجوهري، (ت حدود ٤٠٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

❖ **تهذيب اللغة**: الأزهري (٣٧٠هـ)، ج١، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٣م.

❖ **جمهرة اللغة**: ابن دريد (٣٢١هـ)، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م. وطبعة حيدر آباد الدكن ١٣٤٥هـ.

❖ **الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر ملوك الطوائف**: البير حبيب مطلق، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٧م.

❖ **الدراسات اللغوية في العراق**: د. عبد الجبار جعفر القزاز، دار الرشيد للنشر، بغداد، (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

❖ **دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكمبيوتر**: د. عبد الصبور شاهين، ود. علي حلمي موسى، مطبوعات جامعة، الكويت، ١٩٧٣م.

❖ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: ابن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ)، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (د.ت).

❖ **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**: أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٤م.

❖ **الصغاني في كتابه التكملة والذيل والصلة على صحاح الجوهري**: علي حسن مزبان، رسالة ماجستير، جامعة بغداد - كلية الآداب، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

❖ **طبقات النحويين واللغويين**: أبو بكر الزُّبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤م.

❖ **العباب الزاخر واللباب الفاخر**: الحسن بن محمد الصغاني، ج١، (حرف الهمزة)، تحقيق: د. فير محمد حسن، ط١، طبع بمطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م). وحرف: السين، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، طبع في دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، بغداد، ١٩٨٧م.

❖ **العربية دراسة في اللغة واللهجات والأساليب**: يوهان فك، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، ط٢ مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠م.

❖ **غوامض الصحاح**: **خليل بن أيبك الصفدي**، تحقيق: عبد الآله نبهان، معهد المخطوطات العربية، ط١، الكويت، ١٩٨٥م.

❖ **الفهرست**: **محمد بن إسحاق بن النديم**، مطبعة الاستقامة، القاهرة.

❖ **فهرسة ما رواه عن شيوخه**: ابن خير الأشبيلي (٥٧٥هـ)، منشورات دار آفاق الجديدة، ط٢، بيروت، (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

❖ **القاموس المحيط**: الفيروزآبادي (٨١٧هـ)، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٢.

❖ **قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي**: د. عبد العلي الودغيري، ط١، مطبعة عكاظ، الرباط، ١٩٨٩م.

❖ **كتاب العين**: الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي ود. مهدي المخزومي، ط١، دار الحرية للطباعة، بغداد، (١٩٨٠-١٩٨٥م).

❖ **كتاب مختصر العين**: الزُّبيدي، تحقيق: د. صلاح الفرطوسي (ج١+ج٢)، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، (١٩٩١-١٩٩٣).

❖ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: حاجي خليفة، ط٣، منشورات المكتبة الإسلامية، طهران، (١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

❖ **كلام العامة في كتاب تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري** (ت حدود ٤٠٠هـ) دراسة ومعجم: سعد خطاب عمر، رسالة ماجستير، بإشراف أ.د. عامر باهر الحيالي، جامعة الموصل - كلية التربية الأساسية، (١٤٣١هـ-٢٠١٠م).

❖ **كلام العامة في المعجمات العربية جمهرة اللغة نموذجاً**: د. عامر باهر الحيالي، مجلة المجمع العلمي، ج٣، مج٥٥، بغداد، (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م)، وهو أحد أبحاث هذا الكتاب.

❖ **لحن العامة والتطور اللغوي**: د. رمضان عبد التواب، ط١، القاهرة، ١٩٦٧م.

❖ **لسان العرب**: ابن منظور (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، (د.ت)

❖ **مجمل اللغة**: **ابن فارس**، تحقيق: الشيخ هادي حسن حمودي، ط١، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٩٨٥م.

❖ **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة**: أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده الأندلسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد الهنداوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

❖ **المحيط في اللغة**: الصاحب بن عباد (٣٨٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، طبعة عالم الكتب، بيروت، (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

❖ **المحيط في اللغة للصاحب بن عباد دراسة في المنهج والمادة**: فلاح محمد علوان الجبوري، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب - جامعة الموصل، بإشراف د. عامر باهرأسمير الحيالي، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

❖ **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**: السيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ومحمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، مطبعة العيسى البابي الحلبي، القاهرة، (د.ت).

❖ **مشكلات في التأليف اللغوي في القرن الثاني الهجري**: الدكتور رشيد

عبد الرحمن العبيدي، مطبعة دار الجاحظ للطباعة والنشر، بغداد، (١٤٠١هـ-١٩٨٠م).

❖ **المعاجم العربية دراسة تحليلية/** الكتاب الأول: د. عبد السميع محمد أحمد، ط١، مطبعة مخيمر، القاهرة، (١٣٨٩هـ-١٩٦٩م).

❖ **معجم الأدباء**: ياقوت الحموي (٦٢٦هـ)، ط٣، دار الفكر، بيروت، (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

❖ **معجم البلدان**: ياقوت الحموي، دار الكتاب العربي، بيروت (د.ت).

❖ **المعجم العربي من التهذيب إلى اللسان**: د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، ضمن المعجمية العربية، أبحاث الندوة التي عقدها المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

❖ **المعجم العربي نشأته وتطوره**: د. حسين نصار، ط٢، دار مصر للطباعة، القاهرة، ١٩٦٨م.

❖ **مقاييس اللغة**: أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة، ١٩٧٩م.

❖ **مقدمة الصحاح**: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

❖ **المكتبة تعريف بالمصادر الرئيسة والمساعدة في دراسة اللغة والأدب**: د. سامي مكي العاني وعبد الوهاب محمد علي العدواني، مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل، الموصل، ١٩٧٩م.

❖ **المكتبة العربية دراسة لأمهات الكتب في الثقافة العربية**: ج١، د. عزة حسن، دمشق، (١٣٩٠هـ-١٩٧٠م).

❖ **نصوص من كتاب تكملة العين للخارزنجيِّ** (ت٣٤٨هـ) جمع وتوثيق ودراسة، د. عامر باهر الحيالي، منشورات المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي ١٤٣٣هـ - ٢٠١٥٢م.

❖ **نظرية صحة الألفاظ عند الجوهري**: عامر باهر اسمير الحيالي، رسالة ماجستير، بإشراف د. عبد الوهاب محمد علي العدواني، كلية الآداب - جامعة الموصل، ١٩٨٩م.

❖ **النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع للهجرة**: عامر باهر اسمير الحيالي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة الموصل ١٩٩٦م، بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الوهاب محمد علي العدواني.

السيرة العلمية للمؤلف

◆ **د.عامر باهر اسمير حسن الحيالي**

◆ **الولادة** : سنة ١٩٥٠م/ الموصل، العراق.

◆ **اللقب العلمي** : أستاذ

◆ **الاختصاص الدقيق** : اللغويات والمعجم العربي.

■ قسم من بحوثه المنشورة:

١ - الاستدراك على الجوهري في المعجمات العربية الفيروزآبادي نموذجاً، (نشر في مجلة المجمع العلمي العراقي/ المجلد ٤٦، الجزء الثاني سنة ١٩٩٩م).

٢ - المعرب والدخيل في جمهرة اللغة، (نشر في مجلة آداب الرافدين، التي تصدرها كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العدد ٣٣ سنة٢٠٠٠م).

٣ - خليلُ بنُ أيبك الصَّفَدِيّ وصحاح الجَوْهَرِيّ، (نشر في مجلة آداب الرافدين التي تصدر عن كلية الآداب/ جامعة الموصل، في العدد التاسع والأربعين (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).

٤ - إشكاليةُ مُصْطَلَحَي اللغة الفَصيحَةِ واللغة الفُصْحى في تراثِنا اللُّغويِّ، نشر في مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الرابع، المجلد السابع والخمسون (١٤٣١هـ -٢٠١٠م).

٥ - تَعْليقاتُ خَلِيْلِ بنِ أَيْبَك الصَّفدي في كِتَابِهِ «تَصْحِيحِ التَّصْحِيفِ وَتَحْرِيرِ التَّحْرِيف»، نشر في مجلة الباحث، تصدر عن مخبر اللغة العربية وآدابها. **جامعة عمار ثليجي، ولاية الأغواط، الجزائر العدد السابع ٢٠١١م.**

٦ - إضاءات لغوية على رحلتي العلمية مع ابن دريد في كتابه «جمهرة اللغة»، نشر في الكتاب الذي صدر عن وقائع مؤتمر ابن دريد الأزدي، الذي نظمته وحدة الدراسات العمانية في جامعة آل البيت بالتعاون مع سفارة سلطنة عمان في الأردن. منشورات جامعة آل البيت (١٤٣٢هـ-٢٠١١م).

٧ - قراءةٌ في التفكيرِ اللغويّ عند عبد الحق فاضل علم التَّرسيس نموذجاً: ألقي في مؤتمر (الجهود اللغوية والأدبية في الموصل عبر العصور)، الذي عقد في كلية التربية الأساسية/ جامعة الموصل ٢٩-٣٠/ ٣/ ٢٠١١، ونشر بعدد خاص من مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، (١٤٣٤هـ-٢٠١٢م).

٨ - التعليقات النحوية للأزهري في كتابه تهذيب اللغة، نشر في مجلة آداب الرافدين التي تصدر عن كلية الآداب/ جامعة الموصل. العدد الثاني والستون، السنة: الواحدة الأربعون الموصل (١٤٣٣هـ-٢٠١٢م). (مشترك).

■ **الكتب:**

نُصُوْصٌ مِنْ كِتَابِ تَكْمِلَةِ الْعَيْنِ لِلْخَارْزَنْجِيِّ جَمْعٌ وَتَوْثِيْقٌ وَدِرَاسَةٌ،

نشر ضمن منشورات المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي (١٤٣٣هـ-٢٠١٢م).

■ التدريس:

الإشراف والنشاط اللغوي:

١ - الإشراف على أكثر من (٢٠) طالباً من طلبة الدراسات العليا في كليتي الآداب والتربية الأساسية وكلية الآداب/ جامعة الموصل.

٢ - مناقشة عشرات الرسائل والأطاريح الجامعية في كليات الآداب والتربية، والتربية الأساسية.

٣ - الخبير اللغوي لمجلات كليات القانون والإدارة والاقتصاد والحدباء الجامعة، ولمجلتي العلوم الإحصائية والرماح للرياضيات اللتين تصدرهما كلية علوم الحاسبات والرياضيات/ جامعة الموصل.

٤ - المقوم اللغوي لمئات الرسائل والأطاريح الجامعية.

٥ - الإشراف على العشرات من بحوث التخرج في قسمي اللغة العربية والتربية الإسلامية في كلية التربية الأساسية/ جامعة الموصل.

٦ - الخبير العلمي لعدد كبير من البحوث والرسائل والأطاريح في جامعة الموصل والجامعات العراقية الأُخَر.

٧ - إلقاء محاضرات في مركز طرائق التدريس على أساتذة كليات جامعة الموصل.

٨ - إلقاء محاضرات على موظفي الدوائر الحكومية في محافظة نينوى عن سلامة اللغة العربية.

■ اللجان العلمية:

١ - عضو لجنة الحفاظ على سلامة اللغة العربية في جامعة الموصل.
٢ - عضو اللجنة المشرفة على تدريس اللغة العربية في جامعة الموصل.
٣ - عضو لجنة اختبار صلاحية التدريس للمجموعة الطبية في جامعة الموصل.
٤ - عضو لجنة الترقيات العلمية في كلية التربية الأساسية.
٥ - رئيس اللجنة العلمية في قسم اللغة العربية.
٦ - رئيس لجنة الدراسات العليا في قسم اللغة العربية.

هذا فضلاً عن إلقاءه عشرات المحاضرات حول سلامة اللغة العربية في دورات عديدة داخل الجامعة وخارجها. وحصوله على أكثر من (٤٥) كتاب شكر وتقدير.



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المؤلف في سطور

• الدكتور عامر باهر اسمير الحيالي أستاذ اللغويات والمعجم العربي في جامعة الموصل، حصل على شهادات البكلوريوس والماجستير والدكتوراه من كلية الآداب جامعة الموصل. وحصل على شهادة الدبلوم العالي في طرائق التدريس من كلية التربية جامعة بغداد.

• نشر أكثر من خمسة وعشرين بحثاً في مجلات عراقية وعربية منها:

• إشكاليةُ مُصطلحَي اللغة الفَصيحَة واللغة الفُصْحى في تراثنا اللُغويّ. نشر في مجلة المجمع العلمي العراقي، ج٤، مج٥٧، (١٤٣١هـ-٢٠١٠م).

• تَعْليقاتُ خَليلِ بن أيبَك الصَفدي في كتَابه «تَصْحيح التَصْحيفِ وتَحْرير التَحْريف»، نشر في مجلة الباحث، الجزائر العدد السابع، ٢٠١١م.

• قَراءةٌ في التفكير اللغويّ عند عبد الحق فاضل علم التَرسيس نموذجًا: مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، ٢٠١٢م.

• نشرله المجمع العلمي العراقي كتابه الموسوم: نُصُوصٌ مِنْ كتَاب تَكمِلَة العَيْن للْخَارَزَنْجيّ جَمْعٌ وَتَوْثيقٌ وَدراسَةٌ، ضمن منشورات المجمع، مطبعة المجمع العلمي، (١٤٣٣هـ-٢٠١٢م).

• شارك في عدة مؤتمرات داخل العراق وخارجه، وساهم في عدد من اللجان العلمية في جامعة الموصل منها: ١- عضو لجنة الحفاظ على سلامة اللغة العربية. ٢- عضو اللجنة المشرفة على تدريس اللغة العربية. ٣- عضو لجنة اختبار صلاحية التدريس للمجموعة الطبية. ٤- رئيس لجنة الدراسات العليا في كلية المعلمين. ٥- عضو لجنة الترقيات العلمية في كلية التربية الأساسية. ٦- رئيس اللجنة العلمية في قسم اللغة العربية. ٧- رئيس لجنة الدراسات العليا في قسم اللغة العربية.

• هذا فضلاً عن مناقشته عشرات الرسائل والأطاريح الجامعية، وإشرافه على أكثر من عشرين رسالة وأطروحة، وإلقائه عشرات المحاضرات حول سلامة اللغة العربية في دورات عديدة داخل الجامعة وخارجها. وحصوله على أكثر من (خمسة وأربعين) كتاب شكر وتقدير.


ISBN 978-614-424-204-9